

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

تطور مفهوم الكناية في التراث البلاغي العربي

دراسة تاريخية تحليلية فنية

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في النقد الأدبي القديم

إشراف
أ. د. حبار مختار

إعداد الطالب
عدة قادة

السنة الجامعية

2008 م - 2009 م

1429هـ - 1430هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثناء شكر

بعد حمد الله والثناء عليه ،

شكري الجزيل إلى كل إخواني الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل بدءاً بأستاذي الدكتور حبار

مختار الذي سهر منذ الإشراف على هذا البحث على توجيهه الوجهة السليمة ، كما لا أنسى أن

أشكر الأستاذين الكريمين تاج محمد وزروقي عبد القادر من جامعة تيارت على ما قدما من خدمة في

بعث هذا العمل ، وما ساعدا به من مصادر ، والشكر موصول بعدُ إلى كل من ساعد من قريب

أو بعيد وأخصُّ بالذكر زملائي في درب البحث ، عدة جلول ، وبوزيد عبد العزيز ، وبوزيان

مرسلي .

فوفَّق الله الجميع لما به التَّمكين للعلم وأهله .

إهداء

إلى كُلِّ من علَّمني صغيرا وكبيرا ، أمِّي وأبي ، وأساتذتي .
إلى أمِّ البنين .
إلى قرَّتي عيني الصديق وهدى
أهدي هذا العمل عربون حبِّ وتقديرٍ ووفاء

مقدمة

بسم الله ، والحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده ، والصلاة والسلام على نبيه المبعوث رحمة للعالمين ، أما بعدُ

فإنَّ التراث البلاغي العربي بامتداده التاريخي ، وامتداده المعرفي الذي استقطب حقول المعرفة كلِّها من دراسات لغوية ، وأدبية ، ونقدية ، وإعجازية ، وتفسيرية ، سيظل مشروع قراءة متجددة كلِّما تجددت وسائل هذه القراءة وأدواتها ، إذ كيف يمكننا أن نفيد من هذا التراث ما لم نُعد استكشافه وفق معارف العصر ومستجداته ؟

والكناية باعتبارها أحد أهم ألوان المنظومة البيانية ، لا شك استأثرت بدراسة أعلام البلاغة العربية قديما ، إذ يقف القارئ - في كثير من مظانها وفي مختلف مراحل الدرس البلاغي - على إشارات إليها متباعدة إجمالاً وتفصيلاً ، سطحية وعمقا .

والتصفح لهذه المصادر يجد في البعض منها إحالة أصحابها على ما ذهب إليه أسلافهم في هذا الجانب أو ذاك من دراستهم للكناية وعند المتأخرين منهم بخاصة ، كما نقف عليه عند الرازي (-606هـ) الذي يحيل على عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ، وابن الأثير (-637هـ) الذي ينبه إلى عمل أبي هلال العسكري (-395هـ) وابن سنان الحفاجي (-466هـ) ، مما يدل على تواصل معرفي وتكامل في الجهد قد تكون فيه الإضافة والتجاوز .

ومن هذا المنطلق للباحث أن يتساءل هل في الدرس البلاغي العربي ما يمكن من التأسيس لحركية إدراك أعلام البلاغة العربية للكناية ؟ وهل بإمكاننا ومن خلال متابعة تاريخية لمصادر الدرس البلاغي رصد المسار التطوري لهذا الإدراك ؟

لقد تناولت المصادر الحديثة الكناية مبحثاً من مباحث البيان ، وصورة من صوره وهي في عرضها لهذا المبحث ذات صبغتين مختلفتين :

1 - صبغة اتباعية تقليدية : وهي التي عرضت للكناية وفق ما توصل إليه أعلام البلاغة العربية فصاغت الدرس الكنائى صياغة هي أقرب إلى صياغتهم ، مع شيء من التوضيح والتسهيل والتبسيط لغاية تعليمية ، وقد تناولت مثل هذه المصادر الكناية ضمن مباحث البيان ومن هذه المصادر علم البيان لبدوي طبانة ، ولعبد العزيز عتيق ، ولبسيوني عبد الفتاح ، وجواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي وغيرهم .

2- صبغة ابتدائية تجديدية : وهي التي حاولت أن تقرأ الدرس البلاغي بعامة وفي ثناياه الدرس الكنائي بخاصة قراءة جديدة مسترشدة في ذلك بما جدَّ من معارف العصر الحديث وفي حقوله المعرفية المختلفة ، كما وقفت موقف الناقد لبعض ما توصل إليه بعض أعلام البلاغة في درسهم للكناية ومن هذه المصادر نذكر " فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور " للدكتور رجاء عيد والذي خصصَّ الجزء الأخير منه لدراسة القيمة الفنية للدرس الكنائي ، ونقدَّ من خلاله ما ذهبوا إليه كنقده للسكاكي في بلاغة الكناية ، ومنها أيضا " الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية " للدكتور مجيد عبد الحميد ناجي والذي حاول في عرضه للكناية أن يقف على بعض آراء أعلام البلاغة في مفهومها وأقسامها وأثرها في الكلام .

وهذه المصادر وإن كانت تختلف في صبغتها ، فإنها تتفق غالبا في انطلاقتها لعرض الكناية ودراستها من التراث البلاغي العربي القديم ، لكنها إجمالا لا تقف على الكناية وقفة تاريخية تفصيلية تكشف تطور وتدرج إدراك أعلام البلاغة لجميع جوانبها وفي مختلف مراحل الدرس البلاغي نشأة ونضجا واكتمالا .

ولهذا فإنَّ قراءتنا هذه والموسومة بـ " تطور مفهوم الكناية في التراث البلاغي العربي " كان الدافع إليها محاولة مقارنة الدرس الكنائي العربي مقارنة عامة تقف على جوانبه المتعددة ومكاشفته تاريخيا وفي مختلف المراحل ، ولم يكن الهدف من هذه المكاشفة التأريخ لهذا الدرس بقدر ما كان الوقوف على تلاحق معارف وتكامل جهود أعلام البلاغة العربية في رؤيتهم للكناية ، واكتشاف معالم التطور في إدراكهم لها شكلا بلاغيا مخصوصا .

وحتى تتمَّ هذه المكاشفة قسَّنا هذا البحث إلى مدخل وثلاثة فصول تفصيلها على الشكل التالي : ففي المدخل الذي خصَّصناه لـ " بليوغرافيا الكناية في الدرس البلاغي العربي " تتبعنا المصادر التي تناولت الكناية ، وحتى يسهل علينا ذلك فقد قسمناها بحسب طابع الدراسة إلى مصادر الدراسات اللغوية ، ومصادر الدراسات الإعجازية ، ومصادر الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية ومصادر التفسير والفقہ ، ومصادر الشراح والمُلخصين ، وختمتا ببعض مصادر الدراسات الحديثة التقليدية والتجديدية .

وقد اقتصرنا في عرضنا هذا على بعض المصادر من كل بيئة ، وذلك لسببين أولهما أن الإحاطة بذكرها جميعا مطلب عزيز قد لا يتحقق لصعوبة توفرها ، وثانيهما لأنَّ ذكرها كلَّها ورصد ما فيها

من نصوص الكناية قد يطيل المدخل ويحيد به عن الهدف المرسوم له وهو تبين أهم جوانب دراسة الكناية وعناصرها في هذا المصدر أو هذه البيئة .

ولذلك فقد اكتفينا باختيار نماذج من كل بيئة بحسب وفرة بحوثها ونصوص الكناية فيها وألغينا المتقارب أو المتشابه منها في عرض الكناية ، واكتفينا بالإشارة إليها أحيانا وإلى بعض المصادر التي رأيناها هامة في بيئتها ولكننا لم نظفر فيها على نصوص مهمة عن الكناية.

وقد قدمنا لكل بيئة من هذه البيئات بتمهيد عرفنا فيه بها ، ثم شرعنا في ذكر مصادرها مرتبة بحسب تاريخ وفاة أصحابها ، مشيرين لمساقط الكناية فيها ، وقد نسبق ذلك أو نلحقه بفقرة تحدد أهم الجوانب التي عرض من خلالها صاحب المصدر للكناية .

وقد كان الهدف من هذا المدخل رصد أهم الملاحظ والمباحث المشتركة التي عرض من خلالها أعلام البلاغة للكناية ، لنضع القارئ في الإطار العام الذي تناولوا من خلاله هذا اللون البياني وقد ألمح هذا التتبع لمساقط الكناية في مصادرها إلى ثلاثة جوانب هامة شكّلت عناوين فصول هذا البحث وهي : تطور الكناية في مفهومها وبنيتها ووظيفتها .

ولذلك فقد عنواننا الفصل الأول بـ : " تطور إدراك مفهوم الكناية " وتناولنا فيه أربعة مباحث خصصنا أولها لمرحلة التأسيس لمفهوم الكناية من خلال معناها المعجمي المحض ، ومعانيها اللغوية العامة ، ومن خلال اقتراءها وتداخلها مع أساليب بلاغية أخرى ، أمّا ثانيها فكان لمرحلة تأصيل مفهوم الكناية وفيه عرضنا لجهود عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والفخر الرازي والسكاكي والتي صبّت جميعها في بلورة المفهوم الاصطلاحي للكناية .

وعرضنا في ثالثها لمرحلة الضبط والنقد لمفهوم الكناية من خلال عمل بعض الشراح والمختصين ومراجعة حدودها وتعريفاتها من قبل بعض أعلام البلاغة المتأخرين كابن الأثير والعلوي ، وعرضنا في آخر مبحث لمفهوم الكناية عند المحدثين مقلّدين ومجدّدين .

وعنواننا الفصل الثاني بـ : " تطور إدراك بنية الكناية وأقسامها " عرضنا فيه أولا لبنية الكناية الخارجية و تصنيف أعلام البلاغة لها تحت الحقيقة أو المجاز في مرحلتين مختلفتين مرحلة الإشارات الضمنية وسميها مرحلة اللاتصنيف ، ومرحلة الإشارات الصريحة وهي مرحلة تصنيف الكناية حقيقة أو مجازا ، ثم انتقلنا لمكاشفة بنية الكناية الداخلية من خلال العلاقة بين المكــــــنى به والمكــــــنى عنه ، والقرينة غير المانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، ثم قارنا من خلال هذه البنية بين الكناية والمجاز ، والكناية والاستعارة ، وانتقلنا بعد ذلك إلى تقسيم الكناية وتناولنا فيه تقسيم أعلام البلاغة

لها في المراحل الأولى من الدرس الكنائي بغير اعتبار بنيتها وعلى أساس من دوافع التعبير بها ثم تقسيمهم لها في مرحلة تأصيل مفهومها باعتبار بنيتها وفي هذا القسم تناولنا تقسيمهم لها باعتبارين اثنين اعتبار المكنى عنه ، ثم اعتبار اللوازم أو الوسائط ودرجة الخفاء بين المكنى به والمكنى عنه .

أما الفصل الثالث فقد قاربنا فيه " تطور إدراك وظائف الكناية " ، فعرضنا فيه أولا للوظائف التعبيرية وقد أجمعناها في أربعة وظائف هامة وهي : ، وظيفة الإبلاغ ، وظيفة التغطية ، ووظيفة التحسين ، ووظيفة التعظيم ، أما القسم الثاني فقد خصصناه للوظائف الجمالية والتي ركزنا فيها على أهم أربع جماليات وهي : جمالية الغموض ، والإيجاز ، والتصوير ، والمبالغة .

وقد أقمنا هذا البحث بخاتمة لخصنا فيها أهم النتائج التي وقفنا عليها من خلال هذه القراءة سواء فيما تعلق بمفهوم الكناية أو بنيتها أو وظيفتها ، وأشرنا في نهايتها إلى أن قراءتنا هذه قد تكون فاتحة أمام قراءات أخرى أكثر ثراء وعمقا في إدراك الكناية .

وقد اتخذ هذا البحث المتبع لأطوار إدراك مفهوم الكناية في البلاغة العربية من المنهجين التاريخي والوصفي وسيلته للدراسة والاستقراء ، فأما التاريخي فتتبعنا من خلاله مصادر هذا الدرس الكنائي ومساقط الكناية فيها ، ورصدنا مختلف رؤى أعلام البلاغة العربية في دراستهم لها ، أما الوصفي فقد ساعدنا على كشف طبيعة وكيفية العرض للكناية عندهم ، ومدى التطور والتدرج الذي مس هذا تناول .

هذا وإن كان لكل عملية بحث صعوباتها ، فإن كثرة مصادر الدرس البلاغي من جهة ، وعدم توفر البعض منها من جهة أخرى هما ما اعترض سبيل هذا البحث .

أما الصعوبة الأولى وهي كثرة مصادر الدرس البلاغي فتعود إلى طبيعة البحث وهو تتبع تاريخي للكناية منذ المراحل الأولى لنشأة البحث البلاغي وإلى الدراسات الحديثة ، وقد ذللنا هذه الصعوبة بمحاولة الانتقاء والنمذجة لسائر الحقول المعرفية ، ولذلك ألغينا المصادر المتشابهة واكتفينا بالإشارة إليها والتنبيه إلى جوانب دراستها للكناية ، ففي حقل دراسات التفسير مثلا عرضنا لأهم ما ورد في تفسير الطبري ونبّهنا إلى ما تناوله القرطبي لأنه تبين لنا بعد البحث أن طريقة العرض والتناول لديهما متقاربة ، ولا يقف القارئ على جديد جلي في تناول القرطبي للكناية ، كما اكتفينا أيضا بالتنبيه إلى المصادر التي رأيناها هامة لكننا لم نظفر فيها على مادة عن الكناية مثلما فعلنا مع ثلاث رسائل في الإعجاز للرماني والخطابي وعبد القاهر والتي تبين أنها لم تتعرض للكناية كمبحث ولم تشر إليها بما يمكن الاعتماد عليه في البحث .

كثرة المصادر أدت من جهة ثانية إلى وفرة مادة الدرس الكنائسي ، ولذلك فقد ركزنا على النصوص التي رأيناها ذات أهمية من غيرها فيما يخدم البحث ويساعد على تبين معالم التطور والتدرج في إدراك أعلام البلاغة للكنائس .

أما الصعوبة الثانية فقد كان لبعض إخواني الفضل الكبير في تدليلها فمنهم من فتح باب مكتبته وجعلها تحت تصرفي فترة من الزمن ليست باليسيرة وهو في أمس الحاجة إليها ، ومنهم من كان دليلاً ومعيناً على التوجيه إلى هذا المصدر أو ذاك في مختلف المكتبات .

نحمد الله حمد الشاكرين لأنعمه على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل ، والذي ندين فيه لأستاذنا المشرف الدكتور مختار حبار بحسن الرعاية والتوجيه مع سعيه الحثيث إلى أن يخرج البحث في الصورة التي يراه فيها بحثاً جاداً متعاضداً مباحثه ، متلاحمة فصوله ، فإن وفقنا لهذه الصورة التي ارتجأها البحث فمن الله والله وحده ، وإن لم نوفق فتقصير العبد الفقير الذي يسأل ربه دوماً غنىً بالعلم النافع .

الطالب : عدة قادة

سبتمبر 2008 م

رمضان 1429هـ

المدخل : ببليوغرافيا الكناية في الدرس البلاغي العربي

تمهيد

مصادر الدرس الكنائي ونصوصه :

أولا : في الدراسات اللغوية .

ثانيا : في الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية .

ثالثا : في الدراسات الإعجازية

رابعا : في دراسات الفقهاء والمفسرين و الأصوليين.

خامسا : في دراسات الشراح والملخصين .

سادسا : في الدراسات الحديثة .

1 - الدراسات التقليدية

2 - الدراسات التجديدية

تمهيد :

لقي الدرس البلاغي منذ نشأته وإلى نضجه عونا من طوائف مختلفة من العلماء كاللغويين والأدباء والنقاد ، والمشتغلين بالدراسات الإعجازية ، والفقهاء والمفسرين ، والفلاسفة والمتكلمين وغيرهم ، ثم راحت مادته تتميز شيئا فشيئا إلى أن اكتمل انفصالها عن هذه الحقول والبيئات المعرفية التي احتضنته . وهكذا فقد تناثرت مادة الدرس الكنائي موضوع هذا البحث في مصادر الدراسات اللغوية والدارسات الأدبية والنقدية والبلاغية ، والدارسات الإعجازية ، ودراسات الفقهاء والمفسرين والأصوليين ودراسات الشراح والملخصين وإسهامات بعض المحدثين ، وهذا ما سنعرض له في هذا المدخل محاولين لمّ شتات هذه المادة لنتبع من خلالها مسيرة هذا الدرس في التراث البلاغي العربي .

مصادر الدرس الكنائي ونصوصه :

أولا : في الدراسات اللغوية

تعتبر البيئة اللغوية من أهم الحقول المعرفية التي أسهمت في نشأة الدرس البلاغي ، ذلك أن منطلق دراسة اللغة العربية عامة كان في حضنها ، وكانت مباحث الدرس البلاغي وقضاياها من أهم ما توارد في مظان علمائها ، ومن أهم هذه المظان :

1- العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (-175هـ -)

تناول الخليل لفظة " كنى " في معجمه " العين " فعرفها بقوله : " كنى فلان يكني عن كذا وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه نحو الجماع والغائط والرفث ونحوه ، والكنية للرجل " ¹ .

وقد نبّه الخليل إلى بعض مواضع الكناية أثناء تعريفه لبعض المداخل المعجمية كـالجماع والغائط والرفث ، فعن الجماع يقول : " والجماعة والجماع : كناية عن الفعل ، والله يكني عن الأفعال ، قال الله عز وجل : " أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ " ² كنى عن النكاح ³ ، أما الغائط فهو : " المطمئن من الأرض وجمعه غيطان وأغواط والتغوُّط كلمة كناية عن فعله " ⁴ ، وعرف الرفث بقوله : " الرفث : الجماع رفث إليها وترفث ، وهذه كناية وفلان يرفث ، أي يقول الفحش " ⁵ ، وهو يسمي الضمير كناية في قوله :

1 - الخليل - العين : 411 / 5

2 - النساء / 43

3 - الخليل - العين : 241 / 1

4 - م. س : 435 / 4

5 - م. س : 220 / 8

" وأما هو فكناية التذكير ، وهي كناية التأنيث ⁶"

وهذه النصوص كما نلاحظ يتمحور مضمونها حول مفهوم الكناية اللغوي العام ، سواء ما تعلق منها بالدلالة المعجمية ، أو ما ارتبط بالكنية والضمير ، أو الألفاظ التي عدّها الخليل من الكناية .

2- الكتاب : سيبويه (-180هـ) :

توارد لفظ الكناية في مواضع متعددة من الكتاب ، ففي باب سَمَّاه سيبويه " ما جرى مجرى كم في الاستفهام " قال : " وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً ، وهو مبهمٌ في الأشياء بمثلة كم وهو كناية للعدد بمثلة فلان إذا كُنيتَ به في الأسماء ⁷"

كما ذكر لفظ الكناية في باب " ما يذهب فيه التوئين " ، ومن ذلك كلمة : " فلان " فهي تستعمل أحيانا كناية للآدمي ، وأخرى للبهائم : " فإذا كُنيتَ عن غير الآدميين قلتَ الفلان والفلانة ، والهن والهنة جعلوه كناية عن الناقة التي تسمى بكذا والفرس الذي يسمى بكذا ليفرقوا بين الآدميين والبهائم ⁸" .

ومن خلال هذين النصين المقتضيين اللذين ذكر فيه ما سيبويه لفظ " الكناية " نجد حديثه عنها ينصب حول معناها اللغوي العام وهو الدلالة على الإبهام وعدم تحديد ووضوح المراد من اللفظ المعبر به.

3- معاني القرآن : الفراء (-207هـ)

ذكر الفراء الكناية عند تناوله لتفسير بعض الآيات القرآنية ومن ذلك إشارته إليها عند تناوله لقوله تعالى : « فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ⁹ " يقول : " الهاء كناية عن القرآن (فأتوا بسورة من مثل القرآن) " ¹⁰ أما عن قوله تعالى : " وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ ¹¹ " فيقول : " إن شئت جعلت هو كناية عن الإخراج ... يريد إخراجهم محرم عليكم ¹² " ، وأما " هو " في قوله تعالى : " وَلَا يَحْسَبَنَّ

⁶ - الخليل - العين : 4 / 105

⁷ - سيبويه - الكتاب : 2 / 170

⁸ - م. س : 3 / 507

⁹ - البقرة / 23

¹⁰ - الفراء - معاني القرآن : 1 / 16

¹¹ - البقرة / 85

¹² - الفراء - معاني القرآن : 1 / 50

الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ
 " 13 فهو كناية عن البخل " 14

وفي موضع آخر يقول الفراء: " وقوله: " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ " 15 كناية عن خلوة
 الرجل إذا أراد الحاجة " 16

والفراء كما نرى يتناول الكناية بدلالة الضمير في النصوص الأولى، أما النص الأخير فهي بدلالة
 التعبير عن المعنى بلفظ آخر .

4- مجاز القرآن: أبو عبيدة (- 209هـ).

تناول أبو عبيدة الكناية من خلال تفسيره للعديد من آيات الذكر الحكيم، ومن ذلك قوله: " ومن
 مجاز ما يحوّل خبره إلى شيء من سببه ويترك خبره هو قال: " فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهُ — أَخَاضِعِينَ " 17
 حوّل الخبر إلى الكناية في آخر الأعناق " 18

وتحت عنوان مجاز ما جاء من الكنايات في مواضع الأسماء قال: " ومن مجاز ما جاء من الكنايات
 في مواضع الأسماء بدلا منها قال: " إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرًا " فمعنى " 19 ما " معنى الاسم مجازه إن
 صنعهم كيد ساحر " 20 وعن قوله تعالى: " نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ " قال: " كناية وتشبيه قال: "
 فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ " 21 " 22 .

أما عن قوله تعالى: " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ " 23 قال: " كناية عن إظهار لفظ قضاء الحاجة
 في البطن، وكذلك قوله تبارك وتعالى: " أَوْ لَامَسُوا النِّسَاءَ " 24 كناية عن الغشيان " 25 .

13 - آل عمران / 180

14 - الفراء - معاني القرآن: 1 / 94

15 - المائة / 6

16 - الفراء - معاني القرآن: 1 / 279

17 - الشعراء / 4

18 - أبو عبيدة - مجاز القرآن: 1 / 12

19 - طه / 69

20 - أبو عبيدة - مجاز القرآن: 1 / 15

21 - البقرة / 223

22 - أبو عبيدة - مجاز القرآن: 1 / 128

23 - المائة / 6

24 - النساء / 43

25 - أبو عبيدة - مجاز القرآن: 1 / 155

والملاحظ من خلال مساقط الكناية في هذا المصدر أن أبا عبيدة لا يخرج استعماله للكناية عن دلالة البديلية أي وضع اسم بدل اسم ، أو ضمير عوضاً عن تكرار الاسم ، أو ذكر الشيء بغير اسمه .

5- تأويل مشكل القرآن : ابن قتيبة (-276هـ) .

أورد ابن قتيبة الكناية في باب "بيان العرب واتساع مجازاتهم" قال : «فالخطيب من العرب ... يخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضه حتى يفهمه بعض الأعميين، ويشير إلى الشيء ويكني عن الشيء»²⁶

وقد خصَّ ابن قتيبة الكناية والتعريض بباب أشار فيه إلى أنواع الكناية ومواضعها، وفوائد التعبير بها، ومما ذكره في ذلك قوله : " الكناية أنواع، ولها مواضع: فمنها أن تُلْغَى عن اسم الرجل بالأبوة لتزيد في الدلالة عليه إذا أنت راسلته أو كتبت إليه ، إذ كانت الأسماء قد تتفق أو لتعظمه في المخاطبة بالكناية لأنها تدلّ على الحُنْكَة وتُخْبِر عن الاكْتِهَال " ²⁷

كما تحدث عن الكناية بدلالة الكنية ومما ساقه في هذا الشأن قوله: "وقد ذهب هؤلاء إلى أن الكنية كَذِب ما لم يكن الولدُ مُسَمًى بالاسم الذي كُنِيَ به عن الأب ... وقالوا: إن كانت الكناية للتعظيم فما بآله كنى أبا لهب وهو عدوه، وسُمِّيَ محمداً، صلى الله عليه وسلم، وهو وليُّه ونبيُّه"²⁸

أما التعريض فقد ذكر في حديثه عنه فائدة استعماله وتوظيفه في كلام العرب قال : "والعرب تستعمله في كلامها كثيراً فتبلغ إرادتها بوجه هو أطف وأحسن من الكشف والتصريح ويعيون الرجل إذا كان يكتشف في كل شيء ويقولون لا يحسن التعريض إلا ثلثاً"²⁹.

كما نبّه إلى بعض مواضع استعماله فيما أشار إليه القرآن الكريم : " وقد جعله الله في خطبة النساء في عِدَّتِهِنَّ جَائِزاً فقال: " وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ فِيْ أَنْفُسِكُمْ " ³⁰ ولم يجز التصريح ."³¹

²⁶ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 13

²⁷ - م. س : 256

²⁸ - م. س : 256

²⁹ - م. س : 263

³⁰ - البقرة : 235

³¹ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن: 264

وقد ذكر ابن قتيبة أمثلة للكناية والتعريض ، فمن أمثلة الكناية أورد قوله تعالى : « يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا »³² وقوله تعالى : « وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ »³³ وعقب على ذلك بقوله : " ففلان كناية عن كل من يطاع في معصية الخالق ، والظالم كناية عن جماعة الظالمين »³⁴ .
ومن أمثلة التعريض ذكر : " وروى بعض أصحاب اللغة أن قوماً من الأعراب خرجوا يمتارون فلما صدرُوا خالف رجل في بعض الليل إلى عِكمٍ صاحبه فأخذ منه بُراً وجعله في عكمه فلما أراد الرحلة قاما يتعَاكمان فرأى عكمه يَشُولُ وعكم صاحبه يثقل ، فأنشأ يقول :

عِكمٌ تَغَشَّى بَعْضَ أَعْكَامِ الْقَوْمِ لَمْ أَرَ عِكمًا سَارِقًا قَبْلَ الْيَوْمِ

فخون صاحبه بوجه هو أَلطف من التصريح.³⁵

6- الكامل في اللغة والأدب : المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (- 285هـ -)

في هذا الكتاب يمثل المبرد للكناية ، ويعدد ما اعتبره أضراباً وأنواعاً لها ، ومن الأمثلة التي ضربها للكناية قوله : " والكناية تقع عن الجماع ، قال الله عزّ وجل : " أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ " ³⁶ فهذه كناية عن الجماع ، قال أكثر الفقهاء في قوله تبارك وتعالى : " لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ " ³⁷ قالوا : كناية عن الجماع ، وليس الأمر عندنا كذلك " ³⁸

وهذا مثال آخر : " وقوله عزّ وجل : " كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ " ³⁹ ، كنايةٌ بإجماع عن قضاء الحاجة لأن كلّ من يأكل الطعام في الدنيا أنجى ، يقال : نجأ وأنجى ، إذا قام لحاجة الإنسان. " ⁴⁰
أما عن أنواعها أو أضرابها كما عبّر عنه فهي ثلاثة : " أحدها : التعمية والتغطية كقول النابغة الجعدي :

أَكْنِي بِغَيْرِ اسْمِهَا وَقَدْ عَلِمَ
اللَّهُ خَفِيَّاتِ كُلِّ مُكْتَتِمٍ " ⁴¹

³² - الفرقان : 28

³³ - الفرقان / 27

³⁴ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 260-261

³⁵ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 264

³⁶ - البقرة / 187

³⁷ - النساء / 43

³⁸ - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 2 / 387

³⁹ - المائدة / 75

⁴⁰ - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 2 / 387

⁴¹ - م. س : 2 / 500

أما الضرب الثاني فقال عنه : " ويكن من الكناية وذاك أحسنها الرغبة عن اللفظ الخسيس
المفحش إلى ما يدل على معناه من غيره، قال الله - وله المثل الأعلى: " أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ
الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ" وقال: "لَا مَسْتُمُ النَّسَاءُ" والملاسة في قول أهل المدينة مالك وأصحابه - غير
كنائية، إنما هو اللمس بعينه⁴²
أما الضرب الثالث فهو كناية " التفخيم والتعظيم، ومنه اشتقت الكناية وهو أن يعظم الرجل
أن

يدعى باسمه، ووقعت في الكلام على ضربين: وقعت في الصبي على جهة التفاؤل بأن يكون له
ولدٌ ويدعى ولده كنايةً عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانةً لاسمه، وإنما يقال: كني
عن كذا بكذا، أي ترك كذا لبعض ما ذكرنا⁴³
ويبدو من خلال هذه النصوص مدى التقارب بين ابن قتيبة والمبرد سواء من حيث ضرب الأمثلة
أو تحديد الأنواع والضروب، إلا أن التفصيل والتقسيم يبدو أن أظهر عند المبرد منهما عند ابن قتيبة

7- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد ابن فارس (-395هـ)*

عقد أحمد بن فارس في كتابه " الصاحبي " مبحثاً للكناية أشار في بدايته إلى أن لها باين :
أحدهما " أن يكنى عن الشيء فيذكر بغير اسمه تحسينا للفظ أو إكراما للمذكور ، وذلك كقوله جل
ظؤءه : " وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا "⁴⁴ قالوا : إن الجلود في هذا الموضع كناية عن آراب الإنسان
وكذلك قوله جل ثناؤه : " وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا "⁴⁵ إنه النكاح وكذلك : " أَوْ جَاءَ أَحَدًا مِّنْكُمْ
مِّنَ الْغَائِطِ "⁴⁶ والغائط : مطمئن من الأرض كل هذا تحسين للفظ والله جل ثناؤه كريم يكني ...

42 - م. س : 2 / 500 - 501

43 - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 2 / 501

* - قبل هذا المصدر كتاب الخصائص لابن جني (-392هـ) وهو كتاب شبيه بالصاحبي في موضوعه ، إلا أننا لم نقف فيه

على نصوص كثيرة حول الكناية ، و حديثه عنها لا يعدو دلالتها على الضمير ، ورد ذلك : 2 / 188

44 - فصلت / 21

45 - البقرة / 235

46 - المائدة / 6

والكناية التي للتبجيل قولهم: "أبو فلان" صيانة لاسمه عن الابتذال والكنى مما كان للعرب خصوصاً ثم تشبه غيرهم بهم في ذلك⁴⁷

أما الباب الثاني من الكناية فقال فيه: "الاسم يكون ظاهراً مثل: "زيد . عمرو" ويكون مكنياً وبعض النحويين يسميه مضمراً وذلك مثل "هو ، وهي ، وهما ، وهن"⁴⁸ .

والملاحظ أن درس ابن فارس للكناية أقرب في طرحه لدرس المبرد ، فهو يوّب الكناية أولاً ثم هو يقسّم الباب الأول على أساس ما تؤديه الكناية من وظائف ، ثم يضرب الأمثلة لكل قسم .

8- فقه اللغة وأسرار العربية : أبو منصور الثعالبي (-429 هـ)

أفرد الثعالبي في هذا الكتاب مبحثاً للكناية تحت عنوان: "في الكناية عما يستقبح ذكره بما يستحسن

لفظه" يشير فيه إلى أن الكناية من سنن العرب في الكلام ويستشهد لها بآيات من القرآن الكريم

قال: "هي من سنن العرب وفي القرآن " وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ"⁴⁹ أي فروعهم وقال تعالى " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ"⁵⁰ فكفى عن الحدث وقال عز اسمه " فَتَنُوا حَرِّكُمْ أَنِّي شَيْئٌ"⁵¹،⁵² .

كما ذكر الدافع إلى التعبير بها فقال: "العرب تقدم عليها توسعاً واقتداراً واختصاراً ثقة بفهم

المخاطب كما قال عزّ ذكره " كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ"⁵³ أي من على الأرض ، وكما قال " حَتَّى

تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ"⁵⁴ يعني الشمس "⁵⁵

9- النهاية في الكناية : للكاتب نفسه

نبه الثعالبي في تقديمه لهذا لكتاب إلى مواضع توظيف الكناية حيث قال: «ثم إن هذا الكتاب

خفيف الحجم ... كبير الغنى في الكنايات عما يستهجن ذكره ، ويستقبح نشره ، أو يستحيا من

47 - ابن فارس - الصاحي في فقه اللغة : 255

48 - م. س : 255 - 256

49 - فصلت / 21

50 - المائدة / 6

51 - البقرة / 223

52 - أبو منصور الثعالبي - فقه اللغة وأسرار العربية : 259

53 - الرحمن / 26

54 - ص / 32

55 - أبو منصور الثعالبي - فقه اللغة وأسرار العربية : 209

تسميته أو يتطير منه أو يسترفع ويصان عنه بألفاظ مقبولة تؤدي المعنى وتفصح عن المغزى وتحسن القبيح وتلطّف الكثيف وتكسوه المعرض الأنيق " 56

وبعد هذا وضّح عمل الكناية وفائدتها من خلال هذا الاختيار الذي يقع على هذه الألفاظ التي بها " يحصل المراد ، ويلوح النجاح مع العدول عما ينبو عنه السمع ، ولا يأنس به الطبع إلى ما يقوم مقامه وينوب منابه في كلام تأذن له الأذن ولا يحجبه القلب ، وما ذلك إلا من البيان في النفوس وخصائص البلاغة ، ونتائج البراعة ، ولطائف الصناعة " 57

أما التعريض فقد تحدث عن وظيفته في الكلام في باب فنون من التعريضات ونقل أقوالا فيه لمن سبقه من ذلك قوله : " العرب تستعمل التعريض في كلامها فتبلغ إرادتها بوجه هو أطف وأحسن من الكشف والتصريح ويعيون الرجل إذا كان يكشف في كل وجه " 58 .

وهكذا فالثعالبي يركز على التمثيل للكناية والتعريض من القرآن الكريم وكلام العرب ، ويعدّ الكناية والتعريض سنة من سننهم ، ويعدد وظائفهما وأثرهما في الكلام إجمالاً .

إنّ المتتبع لمساقط الكناية في أهم المصادر اللغوية يلاحظ أن تناولها للدرس الكنائي انصب على توظيف الكناية بمفهومها ودلالاتها اللغوية العامة ، وعلى اعتبارها طريقة مخصوصة في التعبير ، إلى جانب تقسيمها بناء على ما تؤديه من وظائف في الكلام مع التمثيل لها .

ثانياً : في الدراسات الإعجازية

كان القرآن الكريم المعجز مبعثاً لكثير من الدراسات والبحوث التي حاولت أن تستكنه سر الإعجاز فيه ، وهكذا فقد أسدى الخطاب القرآني خدمات جليلة للغة العربية بعامة و للدرس البلاغي بخاصة فقد ازداد ثراء " واستفاد فائدة عظيمة من قضية الإعجاز حيث وجهت التأليف في البلاغة التوجيه السليم وأصبح له شأن عظيم في ظهور مؤلفات بلاغية بعينها " 59 ، نذكر منها :

1 - إعجاز القرآن : الباقلائي (-403 هـ) *

56 - م .س : 10

57 - م .س : 10

58 - م .س : 166

59 - أحمد جمال العمري - المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني : 6

* - قبل هذا المصدر تأتي أهم دراستين في إعجاز القرآن أولاهما للرماني (-386 هـ) ، وثانيهما للخطابي (-388 هـ) لكننا بعد البحث في : "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر - تحقيق محمد خلف الله - محمد زغلول سلام لم نقف على نصوص خاصة بالكناية .

عدَّ الباقلائي الكناية والتعريض لونا من ألوان ما سَمَّاه في كتابه بديعا في قوله : " ومن البديع الكناية والتعريض كقول القائل :

وأحمرُ كالديباجِ أما سماؤه فريا وأما أرضه فمحول

ومن هذا الباب لحن القول " 60

وقد تعرض الباقلائي لما سَمَّاه " الإرداف " ومما ساقه في تعريفه : " الإرداف وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ هو تابع له وردف ... ومن هذا الباب قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلِ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ " 61

وبعد هذا تحدث عن المماثلة وقارن بينها وبين الإرداف فقال عنها : " وهو ضرب من الاستعارة سماه قدامة التمثيل ، وهو على العكس من الإرداف لأن الإرداف مبني على الإسهاب والبسط وهو مبني على

الإيجاز " 62

والباقلائي كما نلاحظ من خلال نصوصه يعتمد على التمثيل لوجوه البديع كما فعل مع الكناية والتعريض مقرونين ودون تفريق بينهما .

2- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني (-471هـ)

في هذا الكتاب مادة بلاغية غزيرة عن الكناية ، وهو في أغلب نصوصه يتناولها من جانبين ، فهو إمَّا يحُدها ويعرّفها ، أو يكشف عن بلاغتها وفنيها في أداء المعاني ، دون أن نغفل بعض النصوص العامة التي أورد فيها الكناية مع أساليب أخرى منها بما إلى جوانب أساسية في دلالتها على المعاني .

ومما ساقه الجرجاني في تعريف الكناية قوله : " والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيوميء به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاح يريدون طويل القامة، وكثير رماد القدر يعنون كثير القرى ، وفي المرأة: نؤوم الضحى والمراد أنها مترفة مخدومة " 63

60 - الباقلائي - إعجاز القرآن: 98

61 - م. س. : 72

62 - الباقلائي - إعجاز القرآن : 78

63 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

أما بقية النصوص فأغلبها عن بلاغة الكناية وجماليتها ومما أورده في هذا الشأن قوله عن بلاغته — : " قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح " ⁶⁴ أما تفصيل هذا الإجمال فنقف عليه في قوله : " والسبب في أن يكون للإثبات إذا كان من الكناية مزية لا تكون إذا كان

من طريق التصريح أنك كنييت عن كثرة القرى بكثرة رماد القدر كنت قد أثبت كثرة القرى بإثبات شاهدها ودليلها، وما هو عَلمٌ على وجودها. وذلك لا محالة يكون أبلغ من إثباتها بنفسها، وذلك لأنه يكون سبيلها حينئذ سبيل الدعوى تكون مع شاهد. " ⁶⁵

وبناء على هذه النصوص يتبين أن نظرة عبد القاهر الجرجاني فيها تركيز على حد الكناية الذي يفرق بينها وبين سائر الأساليب البيانية الأخرى ، وفيها وقفة أدق على وظيفة هذا اللون البياني كونه أسلوباً مخصوصاً في أداء المعاني والتعبير عنها .

3- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : فخر الدين الرازي (-606 هـ)

تناول الرازي الكناية ، ومما طرقه في درسه لها حدُّها ، ونفي كونها مجازاً ، وبين أن بلاغتها بلاغتها ، أما حدُّ الكناية فقال فيه : " اعلم أن اللَّفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون دالاً على ذلك الغرض الأصلي ، وإمّا أن لا يكون كذلك فالأول : هو الكناية ، والثاني : هو المجاز " ⁶⁶

وقد وضَّح ذلك من خلال مثالين للكناية وهما : " فلان طويل النجاد ، "كثير الرماد " فقولنا :
طويل

النجاد ، استعمل لا لأن الغرض الأصلي معناه ، بل ما يلزمه من طول القامة ، وهكذا القول في المثال الآخر " ⁶⁷ .

أمّا نفيه أن تكون الكناية مجازاً فقد بيَّنه بقوله : " الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانياً ، هو المقصود ، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبراً فما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها فلا يكون مجازاً " ⁶⁸

⁶⁴ - م . س : 70

⁶⁵ - م . س : 446

⁶⁶ - الرازي - نهاية الإيجاز : 160

⁶⁷ - م . س : 160

⁶⁸ - م . س : 161-162

وفي ترجيحه للكناية على التصريح ضَعَّف ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني بعد أن لخصه⁶⁹ ، وسبب الضعف عنده لوجهين: أولهما أن اللازم والملزوم ليس أحدهما أظهر من الآخر ليكون دليلاً عليه ، وثانيهما لكون الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة⁷⁰ .
ويبدو من خلال النصوص التي أوردناها للرازي سواء في حدّ الكناية أو بلاغتها أنه يصدر في فهمه لها عمّا طرحه عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز لكن بشيء من الإيجاز والاختصار والترتيب والتهذيب والنقد ، وذلك ما أشار ونبّه إليه في مقدمة كتابه⁷¹ .

4- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : العلوي (-754هـ-)

خصَّ العلوي في كتابه " الطراز " الكناية بباب طرق فيه جملة من العناصر أوضحها بقوله : " ولنذكر ماهية الكناية ثم نردفه بالفرق بين الكناية والتعريض ثم نذكر أقسامها وأمثلتها " ⁷² .
ففي ماهية الكناية بدأ بالمعنى اللغوي فكان مما حدّه بها : « الكناية مصدر كنى يكنى وكنيته تكنية حسنة ولأمها واو وياء يقول كناه بكنية ويكونه والكنية بالأب والأم ... » ⁷³ ثم انتقل إلى المعنى الاصطلاحي فقال : " والمختار عندنا في بيان ماهية الكناية أن يقال : هي اللفظ الدال على معنيين

مختلفين حقيقة ومجازاً من غير واسطة لا على جهة التصريح » ⁷⁴ .

وفي باب التفريق بينها وبين التعريض قال : " ويظهر ذلك من أوجه ثلاث : أولها أن الكناية واقعة في المجاز معدودة منه بخلاف التعريض فلا يعد منه ... وثانيها هو أن الكناية كما تقع في المفرد فقد تكون واقعة في المركب بخلاف التعريض ... وثالثها أن التعريض أخفى من الكناية » ⁷⁵ .
أما عن أقسام الكناية فهي عنده : " تنقسم باعتبارات كثيرة ولكننا نشير إلى ما يخص ما نحن فيه وهي ثلاثة : القسم الأول : باعتبار ذاتها إلى مفردة ومركبة ... القسم الثاني : باعتبار حالها إلى قريبة وبعيدة ... القسم الثالث : باعتبار حكمها إلى حسنة وقيحة " ⁷⁶ .

⁶⁹ - ينظر الفخر الرازي - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 162

⁷⁰ - ينظر م. س : 162

⁷¹ - ينظر مقدمة الفخر الرازي لنهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 25

⁷² - العلوي - الطراز : 364/1

⁷³ - العلوي - الطراز : 365 / 1

⁷⁴ - م . س : 373 / 1

⁷⁵ - م . س : 397 - 398

ومما تناوله في جماليات الكناية وبلاغتها قال : " والإفحام بها أشهر والتسلط أعظم وأبهر وإن وقعت في الافتخار كان ضياؤه أسطع ، ومناره أعلى و أرفع ، وإن كانت موجهة للاعتذار فهي إلى سل سخائم القلوب أعجل وأقرب ... " .⁷⁷

وفي نهاية عرضنا لأهم مصادر هذه البيئة المعرفية يمكن أن نلاحظ ومقارنة بيئة الدراسات اللغوية أن تناول الدرس الكنائي قد خطا خطوة نحو السعة في الطرح ، والعمق في المعالجة ، والدقة في التحليل .
ثالثا : في الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية :

تعتبر هذه البيئة الموطن الأصل للبحث البلاغي بعد أن بدأت البيئات الأخرى تميل إلى التخصص وتتخلص شيئا فشيئا مما لا يمت لها بصلة من المعارف والبحوث والدراسات ، وهذه البيئة في حقيقتها ثلاث تخصصات لكن العلاقة فيما بينها أشد وأوثق ، ومن أهم مصادر هذه البيئة :

1- البيان والتبيين : الجاحظ (-255هـ)

ذكر الجاحظ الكناية في مواضع كثيرة من كتابه البيان والتبيين وهي بعامة تدور حول عمل الكناية وتأثيرها في الكلام والدافع إلى التعبير بها ، وأمثلتها من كلام العرب ، ومن بين هذه المواضع ما ورد في حديثه عن مفهوم البلاغة في باب سمّاه " باب البيان " حيث قال : " وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة ، ثم قال: ومن البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة أن تدع الإفصاح بما إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعرَ طريقة، وربما كان الإضراب عنها صفحا بلبغ في الـدرك وأحقّ بالظفر " ⁷⁸

كما أوردها على لسان قيس بن خارجه بن سنان لما سئل: " ما عندك قال عندي قرى كل نازل ورضا كل ساخط ، وخطبة من لدن تطلع الشمس إلى أن تغرب أمر فيها بالتواصل وأنهى فيها عن التقاطع فليل لأبي يعقوب: هلا أكتفى بالأمر بالتواصل عن النهي عن التقاطع؟ أو ليس الأمر بالصلة هو النهي عن القطيعة؟ قال: أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف " ⁷⁹ .

أمّا عن الدافع إلى التعبير بما فيشير إلى قضية التلاؤم بين الاسم والمسمى فتحدث عن الكنية التي كثيرا ما ارتبطت بالكناية قائلا : " وربما كان اسم الجارية غليم أو صبيّة أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلة

⁷⁶ - م .س : 1 / 427 - 433

⁷⁷ - م .س : 1 / 335

⁷⁸ - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 88

⁷⁹ - م .س : 1 / 117

جَزَلَةٌ وَعَجُوزًا شَهْلَةً، وَحَمَلَتْ اللَّحْمَ وَتَرَكَمَ عَلَيْهَا الشَّحْمَ، وَصَارَ بَنُوهَا رَجَالًا وَبَنَاتُهَا نِسَاءً فَمَا أَقْبَحَ حِينِئذٍ أَنْ يُقَالَ لَهَا: يَا غَلِيْمٌ كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وَيَا صَبِيَّةٌ كَيْفَ أُمْسَيْتِ، وَلَأْمُرٌ مَا كُنْتُ الْعَرَبُ الْبَنَاتِ فَقَالُوا: فَعَلْتَ أُمُّ الْفَضْلِ، وَقَالَتْ أُمُّ عَمْرٍو، وَذَهَبَتْ أُمُّ حَكِيمٍ " 80

ومن أمثلة الكناية التي أوردتها على لسان من ينقل أقوالهم نذكر: " قال شَرِيح: الحِدَّةُ كنايةٌ عن الجهل وقال أبو عُبيدة: العارضة كناية عن البذاء، قال: وإذا قالوا: فلانٌ مقتصدٌ فتلك كناية عن البخل، وإذا قالوا للعامل مستقصٌ فتلك كناية عن الجور" 81

وهكذا صبَّت مساقط الكناية في هذا المصدر في جانبين اثنين هما: أثر الكناية في الكلام من خلال مقابلتها بالإفصاح والكشف، و التمثيل لها من كلام العرب .

2- البديع : ابن المعتز (- 296هـ)

اكتفى ابن المعتز في هذا المصدر بضرب الأمثلة للكناية والتعريض دون تفريق بينهما أو تعقيب ، ومن الأمثلة التي أوردتها قوله : " قال علي رضي الله عنه لعقيل ومعه كبش له : أحد الثلاثة أحق فقال عقيل أما أنا وكبشي فعاقلان ، وكان عروة بن الزبير إذا أسرع إليه إنسان بسوء لم يحبه ويقول : إني لأتركك رفعاً لنفسي عنك فجرى بينه وبين علي بن عبد الله بن عباس كلام فأسرع إليه عروة بسوء فقال : إني أتركك لما تترك الناس له فاشتد ذلك على عروة وقال بعض ولد العباس بن محمد لابنه يا بن الزانية فقال : الزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك " 82

3- نقد الشعر : قدامة بن جعفر (- 337هـ)

من الأساليب التي عرض لها قدامة بن جعفر وحدها وضرب لها الأمثلة الإرداف وقد ذك — — — — —
باب " نعت ائتلاف اللفظ مع المعنى " ، ومما ساقه في تعريفه : " أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له فإذا دلَّ على التابع أبان عن المتبوع " 83

80 - م .س : 1 / 146 - 147

81 - م .س : 1 / 263

82 - ابن المعتز - البديع : 64

83 - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157

وقد أوردنا تعريف قدامة بن جعفر للإرداف للتقارب الذي وجدناه بينه وبين تعريف الكناية عند عبد القاهر⁸⁴ ولأن الأمثلة التي مثل له بها هي نفسها الأمثلة التي عرفت فيما بعد نماذج للكناية⁸⁵ ومن هذه الأمثلة : " قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي المتوفي عام 93هـ:

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وإنما أراد الشاعر أن يصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد وهو بعد مهوى القرط ومثله قول امرئ القيس :

وَيُضْحِي فَنَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نَوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلٍ

وإنما أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفه هذه المرأة وأن لها من يكفيها فقال " نؤوم الضحى "⁸⁶.

4- نقد النثر : للمؤلف نفسه

في هذا الكتاب وتحت باب اللحن أشار قدامة بن جعفر إلى الكناية والتعريض وقد عرّف اللحن بقوله : " وأما اللحن فهو التعريض بالشئ من غير تصريح ، أو الكناية عنه بغيره كما قال الله عز وجل : " وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ " ⁸⁷ والعرب تفعل ذلك لوجوه وهي تستعمله في أوقات ومواطن ، فمن ذلك ما استعملوه للتعظيم ، أو للتخفيف أو للاستحياء أو البقيا وللانصاف أو للاحتراس "⁸⁸.

وقد تناسى قدامة بن جعفر بعد هذا مصطلح اللحن وراح يضرب أمثلة وشواهد للتعريض في هذه المواطن كلها وكثيرا ما كان يقرن بين الكناية والتعريض ، كقرنه بينهما في التعريف ومن ذلك قوله : " وأما التعريض للاستحياء فكالكناية عن الحاجة بالنحو والعدرة والنحو : المكان المرتفع والعدرات : الأفنية ، وبالغائط وهو الموضوع الواسع فكفى عن الحاجة بالمواضع التي تقصد لوضعها فيها ⁸⁹

84 - ينظر تعريف الكناية في الدلائل : 66

85 - ينظر سر الفصاحة : 230 و المثل السائر : 189/2

86 - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157 - 158

87 - محمد / 30

88 - قدامة بن جعفر - نقد النثر : 59

89 - م . س : 60

* - من المفروض أن تناول قبل هذا الكتاب كتابا: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري للآمدي (-371هـ) و الوساطة بين

ويظهر من هذه النصوص أن قدامة بن جعفر قدم للكناية من خلال قرنها بمجموعة من الأساليب كالإرداف والتعريض واللحن ، فتعريفه وتمثيله لهذه الأساليب يكاد يكون تعريفا وتمثيلا له ، وتوضيحا لأنواعها بناء على استعمالها وما تؤديه من وظائف .

5- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر : أبو هلال العسكري (-395هـ) *

عقد أبو هلال العسكري في هذا الكتاب بابا للكناية والتعريض يقول فيه : " وهو أن يكنى عن الشيء ويعرّض به ، ولا يصرّح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء كما فعل العنبري إذ بعث إلى قومه بصرة شوك وصرّة رمل وحنظلة يريد جاءكم بنو حنظلة في عدد كثير ككثرة الرمل والشوك »⁹⁰ .

وقد مثل لهما بجملة من الأمثلة دون تفريق بين ما هو للكناية وما هو للتعريض قال : " ومن مליح ما جاء في هذا الباب قول أبي العيّن وقيل له : ما تقول في ابني وهب ؟ قال : " وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِعٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أَجَاجٌ " ⁹¹ سليمان أفضل قيل وكيف ، قال : " أَفَمَنْ يَمْشِي مُكَبِّاً عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيّاً عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " ⁹² ، ⁹³

وقد تناول العسكري في كتابه الأرداف والتوابع * وعرفه بقوله : " أن يريد المتكلم الدلالة على معنى فيتترك اللفظ الدال عليه الخاص به ، ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له " ⁹⁴ وذكر من أمثله قول امرئ القيس :

وَتُضْحِي فَيَتُّ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ

كما أورد من أمثله قول عمر بن أبي ربيعة :

المتنبي وخصومه لعبد العزيز لجرجاني (-391هـ) ، وبعد البحث تبين أن حديثهما عنها حديث عرضي ، فهما لم يعقدا لها

بابا ولا خصاها بتعريف أو تمثيل ومعناها عندهما لا يعدو المعنى اللغوي ، فهي بمعنى الضمير انظر مثلا في الموازنة : 17

⁹⁰ - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

⁹¹ - فاطر / 12

⁹² - الملك / 22

⁹³ - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

* - ذكره قدامة في " نقد الشعر " باسم "الإرداف" و الكلمة عند أبي هلال العسكري جمع لكلمة " ردف " وتعريفهما واحد .

⁹⁴ - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 350

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ⁹⁵

ويتبين من خلال هذه النصوص أن العسكري يقرن الكناية ببعض الأساليب كالتعريض فيعرفهما تعريفا واحدا ، من خلال مقابلتها بالإفصاح ، ويضرب لهما الأمثلة نفسها دون تفويقي .

6 - تلخيص البيان في مجازات القرآن : الشريف الرضي (-406هـ)

في هذا الكتاب نلني جمعا كثيرا بين الكناية والاستعارة فالشريف الرضي كثيرا ما يشرح الواحدة منهما بالأخرى فعن قوله سبحانه تعالى : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ »⁹⁶ قل : " وهذه استعارة وليس المراد باليد التي هي الجارحة على الحقيقة وإنما الكلام الأول الأول كناية عن التفتير والكلام الآخر كناية عن التبذير⁹⁷

وهو يتردد في موضع آخر بين كون الآية استعارة أو كناية فعن قوله سبحانه و تعالى " وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ " ⁹⁸ قال : " استعارة أخرى لأهم على الحقيقة ينظرون إلى الأشخاص ويقبلون الأبصار إلا أنهم لما لم ينتفعوا بالنظر ولم يعتبروا بالعبر وصف سبحانه أبصارهم بالغشي وأجراهم مجرى الخوايط والغواشي ، أو يكون تعالى كنى هنا بالأبصار عن البصائر إذ كانوا غير منتفعين بها ولا مهتدين بأدلتها " ⁹⁹

ويظهر الجمع بين الاستعارة والكناية في هذا المصدر عند حديث صاحبه عن قوله تعالى : " يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ " ¹⁰⁰ حيث قال : " وهذه استعارة والمراد بها الكناية عن هول

الأمر وشدته وعظم الخطب وفضاعته¹⁰¹

7- العمدة في محاسن الشعر وآدابه : ابن رشيق (-456هـ)

⁹⁵ - ينظر م. س : 351 - 352

⁹⁶ - الإسراء / 29

⁹⁷ - الشريف الرضي - تلخيص البيان في مجازات القرآن : 200

⁹⁸ - البقرة / 7

⁹⁹ - الشريف الرضي - تلخيص البيان في مجازات القرآن : 113

¹⁰⁰ - القلم / 42

¹⁰¹ - الشريف الرضي - تلخيص البيان في مجازات القرآن : 341

قدم ابن رشيق للكناية من خلال عدّها لونا من ألوان الإشارة ، وقرنها بأساليب أخرى كالتمثيل والتورية ، ومثّل لها وهو وإن لم يعرف الكناية مباشرة فإن تعريفه للإشارة وبعض الأساليب الأخرى التي قرنها بها يمكن أن يكون مستندا للوقوف على فهمه لها ودلالاتها عنده .

ومما ساقه في تعريف الإشارة التي عدّها أصلا لكثير من الأساليب قوله : " الإشارة من غرائب الشعر وملحه وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة ... وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة ، واختصار وتلويح يعرف مجملا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه "102

وبعد هذا عدّد أنواع الإشارة فذكر التعريض والتلويح والكناية والتمثيل والرمز واللغز واللحن والحذف والتورية والتتبيح¹⁰³ ، وعند حديثه عن الكناية قرنها بالتمثيل فقال : " ومن أنواع الإشارة الكناية والتمثيل كما قال ابن مقبل وكان جافيا في الدين يبكي أهل الجاهلية وهو مسلم فقيل له مرة في ذلك فقال :

وَمَالِي لَا أَبْكِي الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا ... وَقَدْ رَادَهَا رُوَادُ عَكَ وَحَمِيرًا

وَجَاءَ قَطَا الأَحْبَابِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ... فَوَقَعَ فِي أَعْطَانِنَا ثُمَّ طَيْرًا

فكنتي عمّا أحدثه الإسلام ومثّل كما ترى¹⁰⁴

ومما ذكره في ربطه للكناية بالتورية قوله : "وأما التورية في أشعار العرب فإنما هي كناية بشجرة أو شاة أو بيضة أو ناقة أو مهرة أو ما شاكل ذلك¹⁰⁵

أما التتبيح الذي سمّاه تجاوزا وعدّه نوعا من أنواع الإشارة فعرفّه بقوله : " وهو أن ينشد الشاعر ذكر شيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصيغة وينوب عنه بالدلالة عليه فأوّل من أشار إلى ذلك امرؤ القيس :

وُضِحِي فَتَيْتُ الْمِسْكَ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ "106

وقد أتينا على ذكر هذه الأساليب التي جعلها ابن رشيق تحت باب الإشارة لأنها تشترك مع الكناية في طريقة دلالتها على المعنى ، وربط الكناية بها وجعلها كلّها تحت هذا الباب يدفعنا إلى القول أن ابن رشيق يعرض للكناية كأسلوب في ضوء هذه الأساليب تعريفا أو تمثيلا .

102 - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 513

103 - ينظر تفصيل هذه الأنواع في العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 516-534

104 - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 518-519

105 - م . س : 530

106 - م . س : 333-334

8- سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي (-466هـ)

عرض ابن سنان الخفاجي في كتابه للكناية فعدّها معياراً من معايير فصاحة الكلام وحدّد الموضوع الذي يحسن استعمالها فيه فقال : "ومن هذا الجنس - يقصد فصاحة الكلام - حسن الكناية عمّا يجب أن يُكنى عنه في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة وإنما قلنا في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر لا يليق بها ذلك ولا تكون الكناية فيها مَرَضِيَّةً فإن لكل مقام مقالا ولكل غرض فنا وأسلوباً" ¹⁰⁷

ثم مثل لما يستحسن منها من الشعر فقال : "ومما يستحسن من الكنايات قول امرئ القيس :

فَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَدَقَّ كَلَامُنَا وَرَضْتُ فَذَلَّتْ صَعْبَةً أَيَّ إِذْلالِ

لأنه كُنِيَ عن المباذعة بأحسن ما يكون من العبارة" ¹⁰⁸

وفي موضع آخر يجمع في تحليله لأحد الشواهد بين الكناية والإرداف فقال : "ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عباد :

فَأَوْجَرْتُهُ أُخْرَى فَأَضَلَلْتُ نَصْلَهُ بِمَيْثُ يُكُونُ اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ

لأنه أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ فيه وكان ذلك أحسن لأنّه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دلّ على شرفه وتميُّزه...» ¹⁰⁹

وقد أورد للإرداف تعريفاً مقاربا لما أورده قدامة بن جعفر في "نقد الشعر" حيث قال : "ومن نعوت البلاغة والفصاحة: أن تراد الدلالة على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، وهذا يسمى الإرداف والتتبع لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه" ¹¹⁰

وهو يعقب ذلك بالإشارة إلى حسن التعبير به ثم يذكر له أمثلة ونماذج فيقول : "والأصل في حسن

هذا

أنّه يقع فيه من المبالغة في الوصف، ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة:

¹⁰⁷ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 163

¹⁰⁸ - م . س : 163

¹⁰⁹ - م . س : 231-232

¹¹⁰ - م . س : 230

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ¹¹¹

وانطلاقاً من هذه المقتطفات من النصوص يتبين أن ابن سنان يقدم هو الآخر الكناية كأسلوب

تعبيري

في مقابل التصريح ويمثل لها ، وإن كان لا يعرفها ولا يحدها بحدٍّ ، فإن ربطه لها بالإرداف الذي عرفه وأبان عن حسنه يمكن أن يكون منطلقاً لإدراك تصوّره العام للكناية تعريفاً ووظيفة .

9- البديع في البديع في نقد الشعر : أسامة بن منقذ (-584هـ) *

في " باب الكناية والإشارة " فرّق أسامة بن منقذ بين الكناية والإشارة ، ومثل لكلٍّ منهما ، وذكر في آخر هذا الباب ألواناً منه هي المماثلة ، وختمه بالحديث عن التعريض .

ومما ساقه في الفرق بين الكناية والإشارة : " اعلم أن الفرق بين الكناية والإشارة أن الإشارة إلى كلِّ شيء حسن ، والكناية عن كلِّ شيء قبيح ، مثل قوله عز وجل : " فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ " 112

إشارة إلى عفافهن ، وقوله سبحانه : " كَأَنَّا يَاكُلَانِ الطَّعَامَ " ¹¹³ كناية عن قضاء الحاجة ، وقوله تعالى : " وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ " ¹¹⁴ . إشارة إلى نساء كرام " ¹¹⁵ وقد عدّ من هذا الباب لونا قال فيه : " ومنه أن يريد المتكلم شيئاً فيعبر عنه بلفظ غير لفظه كقولهم : فلان نقي الثوب ، أي لا عيب فيه ، وطاهر الجيب أي ليس بغادر ، وطيب الحُجْزَة أي عفيف ، وذنس الثوب أي فاجر ... هذه أسماء المماثلة والمشابهة " ¹¹⁶

أما عن التعريض فمثّل له بقوله : " ومن مליح التعريض : قيل لأبي العيناء : ما تقول في بني وهب؟ فقال : وما يستوي البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج " ¹¹⁷

¹¹¹ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 230

* - قبل هذا المصدر كتاب أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ، والذي كان حديثه عن الكناية فيه عاماً ، والنص عليها محدوداً مقارنة بالدلائل الأكثر غنى وتفصيلاً وفيه كفاية في الوقوف على جهد عبد القاهر في درس الكناية .

¹¹² - الرحمن / 56

¹¹³ - المائة / 75

¹¹⁴ - الواقعة / 34

¹¹⁵ - أسامة بن منقذ - البديع في البديع : 148

¹¹⁶ - م. س : 153

¹¹⁷ - م. س : 154

10- مفتاح العلوم : أبو يعقوب السكاكي (- 626هـ)

في هذا المصدر تناول السكاكي الكناية كأصل ثالث من أصول علم البيان وقدّم لهذا الباب بتعريف الكناية اصطلاحاً اتبعه بحديث عن الأصل اللغوي للفظ " كنى " ثم فرق بين الكناية والمجاز ، ثم بيّن أقسام الكناية وأنواعها ، وأخيراً أشار إلى بلاغتها .

ومما حدّ به الكناية قوله : " الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك كما تقول : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ملزومه وهو طول القامة ¹¹⁸ ثم علّل لتسمية الكناية كناية بدلالاتها اللغوية حيث قال : " وسُمِّي هذا النوع كناية لما فيه من إخفاء وجه التصريح ودلالة كنى على ذلك ، لأن ك ، ن ، ي ، كيفما تركبت دارت مع تأدية معنى الخفاء " 119

أمّا أقسام الكناية عنده فهي ثلاثة أوردها بمجملتها ، ومما جاء في تقسيمه لها إجمالاً قوله : " وإذ قد سمعت أن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم فاسم—ع أن المطلوب بالكناية لا يخرج عن أقسام ثلاث أحدها : طلب نفس الموصوف ، وثانيها طلب نفس الصفة ، وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف ، والمراد بالوصف هاهنا كالجود في الجواد ... ¹²⁰

وإلى جانب هذه الأقسام فقد عدّد السكاكي للكناية أنواعاً ومما ساقه في هذا الشأن قوله : " متى كانت الكناية عرضية على ما عرفت ، كان إطلاقي اسم التعريض عليها مناسباً ، وإذا لم تكن كذلك نظر فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم ... كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسباً... وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء ... كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً... وإن كانت لا مع نوع من الخفاء ... كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً ¹²¹ »

أمّا بلاغة الكناية فقد عرض لها إجمالاً مع المجاز والاستعارة بقوله : " واعلم أن أرباب البلاغة وأصحاب الصياغة للمعاني ، مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة ، وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه ، وأن الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر " ¹²²

118 - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

119 - م . س : 402

120 - م . س : 403

121 - م . س : 411

122 - م . س : 412

11- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ابن الأثير (- 637هـ)

عرض ابن الأثير للكناية في المقالة الثانية " الصناعة المعنوية " وجمع بينها وبين التعريض في نوع واحد وهو النوع التاسع عشر، ومن العناصر التي طرقها في تقديمه لها : التنبيه على خلط علماء البيان بينها وبين التعريض ، ونقد تعاريف الكناية عند من سبقه ، والإشارة إلى أقسامها وتعريف كل قسم ، ثم تمثيله للكناية والتعريض شعرا ونثرا .

وفي مستهل حديثه عن هذا النوع نبّه إلى أنّه : " مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانبا " ¹²³ أما حدّه للكناية فملخصه : " أنّها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ... " ¹²⁴

أما التعريض فهو : " اللفظ الدال على الشيء عن طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ، والله إني لمحتاج وليس في يدي شيء وأنا عريان والبرد قد آذاني فإن هذا وأشباهه تعريض بالطلب وليس هذا اللفظ موضوعا في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازا إنما دل عليه من طريق المفهوم " ¹²⁵

وبعد تعريفه الكناية والتعريض عرض للفرق بينهما بقوله : " التعريض أخفى من الكناية لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي " ¹²⁶

أما أقسام الكناية عنده فهي قسمان " أحدهما ما يحسن استعماله والآخر ما لا يحسن استعماله وهو عيب في الكلام فاحش ، وقد ذهب قوم إلى أن الكناية تنقسم أقساما ثلاثة : تمثيلا وإردافا ومجاورة " ¹²⁷

وابن الأثير كثيرا ما يعرض لأمثلة الكناية والتعريض وشواهدا وهو يسهب أحيانا في تحليل هذه الشواهد ، و يكتفي أحيانا أخرى بتقديم بسيط أو تعقيب موجز على بلاغة الكناية والتعريض في كلمة

¹²³ - المثل السائر - ابن الأثير : 2 / 180

¹²⁴ - م . س : 2 / 182

¹²⁵ - م . س : 2 / 186

¹²⁶ - م . س : 2 / 186

¹²⁷ - م . س : 2 / 187

أو كلمتين من مثل قوله : " من حسن الكناية " ، " من لطيف الكناية " ، " ومن الكناية الحسنة " " ومن أحسن التعريضات " ¹²⁸ .

لقد رأينا من خلال نصوص الكناية التي أوردناها لهذه البيئة أن الدرس الكنائي ازداد ثراء كما وكيفا ، حيث انتقل به أعلام هذه البيئة من مجرد الملاحظات العامة والعرضية إلى درس يتسم بالدقة والتفصيل في العرض ، والعمق في الطرح ، وعلى مستوى المنهج رأينا هذا الميل إلى الوفرة في التمثيل والاستشهاد من جهة ، والمعيارية في الحدِّ والتقسيم والتبويب والتي تصل أحيانا إلى التعليقات والتفسيرات المنطقية من جهة أخرى .

رابعا : في دراسات المفسرين والفقهاء

يعتبر النص القرآني نقطة التقاء بين هذه الحقول المعرفية الثلاثة ، فقد عكف علماء هذه البيئات على دراسته وبجته ، فالمفسر والفقير والأصولي وإن كان كل واحد منهم يتناوله من وجهة معينة إلا أنهم اشتركوا جميعا في التنبيه إلى ما تميَّز به هذا الخطاب وجعل منه نصا متفردا في بيانه ، وكانت أداتهم ووسيلتهم في ذلك لغته ونظمه وحسن تأليفه ، وطرق تعبيره عن المعنى وأساليبه في تأدية الأغراض وهذه الجوانب كلها من صميم قضايا البلاغة ومباحثها.

وسنكتفي في عرضنا بالإشارة إلى أهم مصادر هذه البيئة ، مع التنبيه إلى ما تشابه منها تفاديا للإطالة والتكرار ، مبتدئين بمصادر التفسير ثم الفقه .

1- جامع البيان عن تأويل آي القرآن : الطبري (-310هـ) *

أشار الطبري في جامعه إلى الكناية في مواضع كثيرة ، وهي في أغلبها تُوظف بجلالتها اللغوية العامة فهي تارة بمعنى الضمير وأخرى بمعنى التعبير عن المعنى بغير اسمه ، ومن المواضع التي ذكر فيها الكناية بمعنى الضمير قوله : " وأما إظهار اسم الله في قوله : " فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ " ¹²⁹ ، وتكريره فيه - وقد ابتداء أول الخبر بذكره فقال : " مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ " ¹³⁰ - فلتلا يلتبس لو ظهر ذلك

¹²⁸ - ينظر م . س : 191 - 193 - 195 - 201

* - شبيه بتفسير الطبري في تناول الكناية الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (- 671 هـ) ، وقد تناولها بالمعاني نفسها التي أشرنا

إليها عند الطبري ينظر تفسير القرطبي : 145 / 1

¹²⁹ - البقرة / 98

¹³⁰ - البقرة / 98

بكناية، فقيل: "فإنه عدو للكافرين"، على سامعه، من المعنيِّ بـ "الهاء" التي في "فإنه": "أالله، أم رسل الله جل ثناؤه، أم جبريل، أم ميكائيل؟" ¹³¹

ومما ذكره عن الكناية بمعنى التعبير عن المعنى بغير لفظه في قوله تعالى: "فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ" ¹³² قوله: "والصواب من القول في ذلك عندي أن الله جل ثناؤه نهي من فرض الحج في أشهر الحج عن الرفث فقال فمن فرض فيهن الحج فلا رفث والرفث في كلام

العرب أصله الإفحاش في المنطق... ثم تستعمله في الكناية عن الجماع" ¹³³

2- الكشاف عن حقائق التزويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري (- 538هـ)

على الرغم من أن الكشاف كتاب في التفسير إلا أن الزمخشري قدّم للكناية من خلال حدّها والتفريق بينها وبين التعريض، والإشارة إليها في الآيات القرآنية الكريمة، ومما حدّها به قول هـ: "الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، كقولك: طويل النجاد والحماثل لطول القامة وكثير الرماد للمضياف" ¹³⁴

أمّا التعريض فقد عرفه الزمخشري بقول هـ: "والتعريض: أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلم عليك، ولأنظر إلى وجهك الكريم" ¹³⁵ ومما نبّه إلى أنه كناية في ثنايا تفسيره للآيات ما جاء في قوله تعالى: "وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُمْ سِرًّا" ¹³⁶ قال: "والسر وقع كناية عن النكاح الذي هو الوطء، لأنه مما يسرّ. قال الأعشى: وَلَا تَقْرَبْنِ مِنْ جَارَةٍ إِنْ سِرَّهَا... عَلَيْكَ حَرَامٌ فَلْتُكِحْنِ أَوْ تَأْبَدَا" ¹³⁷

ومنه أيضاً ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى: "وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا" ¹³⁸ يقول: "وتقليب الكف كناية عن الندم

131 - الطبري - جامع البيان : 2 / 396

132 - البقرة / 197

133 - الطبري - جامع البيان : 4 / 134

134 - الزمخشري - الكشاف : 1 / 311

135 - م . س : 1 / 311

136 - البقرة / 235

137 - الزمخشري - الكشاف : 1 / 311 - 312

138 - الكهف / 42

والتحسُّر لأن النادم يقلِّب كفيه ظهرها على عقب كما كنى عن ذلك بعض الكف والسقوط في اليد
« 139 .

ومما ساقه في طريقة أدائها للمعنى وإن كان المقصود بالكناية في النص الضمير قوله أثناء تفسيره لقوله
تعالى : " فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَٰكِن تَفْعَلُوا "140: " فَإِن قَلت: لم عبَّر عن الإتيان بالفعل وأي فائدة في تركه
إليه. قلت: لأنه فعل من الأفعال، تقول أتيت فلاناً. فيقال لك: نعم ما فعلت. والفائدة فيه أنه جار مجرى
الكناية التي

تعطيك اختصاراً ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه " 141

3- البرهان في علوم القرآن : الزركشي (-794هـ) *

وقد عرض في هذا المصدر لتعريف الكناية والتعريض وأسباب الكناية - الدوافع إلى التعبير بها
وأثرها في الكلام - والفرق بينها وبين المجاز ، وقد افتتح هذا النوع بقوله - " اعلم أن العرب تعدُّ
الكناية من البراعة والبلاغة وهي عندهم أبلغ من التصريح "142
والكناية عن الشيء عنده هي : " الدلالة عليه من غير تصريح باسمه ، وهي عند أهل البيان أن يريد
المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يبيِّن كره باللفظ الموضوع له من اللُّغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه
ورديفه في الوجود فيومي به إليه ويجعله دليلاً عليه فيدل على المراد من طريق أولى مثاله قولهم : طویل
النجاد وكثير الرماد يعنون طویل القامة وكثير الضيافة "143
أمَّا التعريض الذي سَمَّاه تلويحاً فهو : " الدلالة على المعنى من طريق المفهوم وسُمِّي تعريضاً لأن المعنى

139 - الزمخشري - الكشاف : 676 / 2

140 - البقرة / 24

141 - الزمخشري - الكشاف : 131 / 1

* - قريب من هذا المصدر في عرضه للكناية الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (-911هـ) ، حيث أشار إلى تعريفها وذكر
أسبابها وفرَّق بينها وبين التعريض ينظر : 128 وما بعدها ، وهو أغنى بمادته في الكناية من كتابه الأشباه والنظائر الذي يعدُّ
أحد مصادر أصول الفقه وفيه لم تعدُّ إشارته إلى الكناية في مقابل الصريح مع بعض الأمثلة لها ينظر : 293/1

142 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 300 / 2

143 - م . س : 301 / 2

باعتباره يُفهم من عرض اللفظ أي من جانبه ويسمى التلويح لأن المتكلم يُلوِّح منه للسامع ما يريد
كقوله تعالى: " بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ " ¹⁴⁴ لأن غرضه بقوله:
فَسَأَلُوهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِهْزَاءِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ " ¹⁴⁵ .

أما عن أسباب الكناية ودوافع استعمالها فقد عدَّ عشرة أسباب نوجز منها هاتين النقطتين ونرجع
الباقى للتفصيل والتحليل في موضعه قال : " ولها أسباب: أحدها: التنبية على عظم القدرة كقوله تعالى:
"هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ " ¹⁴⁶ كناية عن آدم ، ثانيها: فطنة المخاطب كقوله تعالى في قصة
داود: "خَصَمَانِ بَعَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ" ¹⁴⁷ فكنى داود يخصم على لسان ملكين تعريضا ¹⁴⁸

وفي الفرق بينها وبين المجاز ركز الزركشي على القرينة ومما أورده في هذا الشأن بعد تساؤله : هل
يشترط في الكناية قرينة كالمجاز؟ أجاب : " هذا ينبني على الخلاف السابق إنها مجاز أم لا وقال
الزمخشري في قوله تعالى : " وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ " ¹⁴⁹ في سورة آل عمران أنه مجاز عن الاستهانة بهم
والسخط عليهم ... وصرح الشيخ عبد القاهر الجرجاني في الدلائل بأن الكناية لا بد لها من قرينة ¹⁵⁰

خامسا : في دراسات الشراح والملخصين

وهم المتأخرون من أعلام البلاغة العربية الذين ساهموا في حصر مباحثها ، وكان معتمدهم ما كتب
أسلافهم من البلاغيين ، وقد كان الاهتمام في هذه المرحلة من تاريخ الدرس البلاغي منصبا على
الجمع والشرح والتلخيص لمباحث البلاغة ، وأصبح همُّ المشتغلين بهذا الحقل التقنين والتفصيل والتبويب .
وسنختار نموذجين تمثل بهما لعرض الدرس الكنائي في مصادر هذا الحقل المعرفي ، ونتبين من خلالهما
طريقة العرض ومادته وأهم الجوانب التي طُرقت في الدرس الكنائي .

1 - المصباح في المعاني والبيان والبديع : بدر الدين ابن مالك (-686هـ) *

144 - الأنبياء / 63

145 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 2 / 311

146 - الأعراف / 189

147 - ص / 22

148 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن: 2 / 301 - 302

149 - آل عمران / 77

150 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 2 / 310

عرض ابن مالك للكناية في آخر القسم الثاني ، ومن العناصر التي تناولها في عرضه أو لخصها تعريف الكناية ، وأقسامها ، وبلاغتها ومما ساقه في تعريفها قوله : " ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم " ¹⁵¹ ، ثم علل لتسميتها بدلالاتها اللغوية فقال : " وسميت كناية لإخفائها وجه التصريح يقال كنى عن الشيء إذا لم يصرح به ، ومنه الكنى في الأعلام " ¹⁵²

أما أقسام الكناية عنده فهي - كما قسمها السكاكي - ثلاثة أقسام نختصرها في هذا النص : " الأول الكناية المطلوب بها نفس الموصوف ، وهي إما قريبة لكون الوصف بسيطاً كقولك جاء المضيف تريد زيـدا... وإما بعيدة لكون الوصف مركباً... القسم الثاني الكناية المطلوب بها نفس الصفة ويسمى الإرداف وهي إما قريبة لكون الانتقال إلى المطلوب من أقرب لوازمه ، وإما بعيدة لكون الانتقال إليه من أبعد لوازمه ثم القريبة تنقسم إلى واضحة... وإلى خفية... القسم الثالث المطلوب بها تخصيص الصفة

بالموصوف ، ومنها لطيف كقولهم : المجد بين برديه والكرم بين ثوبيه... ومنها اللفظ كقول الآخر :

والمجد يدعو أن يدوم لجيده عقد مساعي ابن العميد نظامه " ¹⁵³

وبعد هذه الأقسام عدّد ما سمّاه أسماء الكناية ، والتي سمّاه السكاكي أنواعاً ¹⁵⁴ يقول : " وإذ وقفت على أقسام الكناية فاعلم أن لها أسماء بحسب اعتبارات فمتى كان اختصاصها بالمكنى عنه عارضا سميت تعريضا... ومتى لم يكن كذلك وكانت بعيدة سميت تلويحاً... وإن كانت الكناية قريبة فإن كانت خفية سميت رمزا... وإن كانت جلية سميت إيماء وإشارة " ¹⁵⁵

أما بلاغة الكناية والدوافع إلى التعبير بها فقد أشار ابن مالك إليها مجملتها سواء في ذكره أثناء تعريفها أو بما ختم به مبحث الكناية ومن ذلك قوله : " ولا يترك التصريح بالشيء إلى الكناية عنه في بليغ الكلام إلا لتوخي نكتة كالإيضاح ، أو بيان حال الموصوف أو مقدار حاله ، والقصد إلى المدح أو الذم

* - شبيه بهذا المصدر في تلخيصه للمفتاح ودرسه للكناية كتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (-739هـ) وفيه تعريف

بالكناية وذكر لأقسامها وأنواعها وبلاغتها ينظر الكتاب بضميمة مجموع مهمات المتون : 687-689

151 - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبديع : 146

152 - م . س . : 146-147

153 - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبديع : 147-152

154 - ينظر أنواع الكناية عند السكاكي : 411

155 - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبديع : 153-155

أو الاختصار أو الستر أو الصيانة أو التعمية والإلغاز ، أو التعبير عن الصعب بالسهل أو عن الفاحش بالظاهر ، أو عن القبيح باللفظ الحسن ، كما في قوله تعالى : " وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ¹⁵⁶ " ¹⁵⁷ وهكذا وكما نلاحظ فقد سار ابن مالك في ركاب السكاكي ، ومشى على نهجه ، سواء في العناصر التي بحث من خلالها الكناية ، أو طريقة عرضه التي تعتمد الحصر والتقسيم والتمثيل ، ولذلك فإن جهده في المصباح كان اختصارا لتطويل السكاكي ، وتبسيطا لما ورد مبهما في ثنايا المفتاح .

2- الإيضاح في علوم البلاغة: الخطيب القزويني (-739هـ)

ألف القزويني الإيضاح بعد كتابه تلخيص المفتاح وجعله على ترتيبه وتبويبه ، وهو شرح وبسط لما جاء مختصرا في التلخيص ، وقد تناول الكناية في هذا المصدر على الشكل الذي تناولها في التلخيص مع شيء من التوضيح والتفصيل والتعليل والتمثيل الوفير ، وأضاف بعض العناصر مثل الفرق بينها وبين المجاز ومما حدّ به الكناية قوله : " الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ كقولك فلان طويل النجاح أي طويل القامة وفلانة نؤوم الضحى أي مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهام ¹⁵⁸ .

وفي الفرق بين الكناية والمجاز يهوق هذا النص : " الفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه ، فإن المجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو قولك : " في الحمام أسد " أن تريد معنى الأسد من غير تأوّل لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة كما عرفت ، وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء ¹⁵⁹ .

أما أقسام الكناية فقد اختصرها في النص التالي : " ثم الكناية ثلاثة أقسام لأن المطلوب بها إما غير صفة ولا نسبة أو صفة أو نسبة ¹⁶⁰ .

وفي أنواع الكناية نقل قول السكاكي ¹⁶¹ متصرفا في أسلوبه : " الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة ¹⁶² .

156 - البقرة / 222

157 - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبديع : 147

158 - القزويني - الإيضاح : 5 / 158 - 159

159 - القزويني - الإيضاح : 5 / 159 - 160

160 - م . س : 5 / 162

161 - ينظر السكاكي - مفتاح العلوم : 411

162 - القزويني - الإيضاح : 5 / 175 - 177

وهكذا نرى أن كتاب "المصباح" باعتباره نموذجاً للملخصات من كتب البلاغة ، و"الإيضاح" كونه نموذجاً للشروحات قد عرضا للكناية على الشكل الذي تناولها به السكاكي ، فلم يخرج عن الإطار العام الذي رسمه لها من تعريف وأقسام وأنواع وبلاغة ، مع فارق في الطرح بين الإيجاز والتطويل .

سادسا : في الدراسات الحديثة

يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى قسمين : دراسات اتباعية تقليدية وهي أشبه بالتلخيصات والشروح سواء في مادتها أو منهجها ، فقد سارت على نهج المتأخرين من علماء البلاغة ، وغايتها في الغالب تعليمية ومن أمثلتها جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع للسيد أحمد الهاشمي ، والبلاغة الواضحة لعلي الجارم ومصطفى أمين ، وعلم البيان لبدوي طبانة ، وعلوم البلاغة لأحمد مصطفى المراغي ، وعلم البيان للدكتور بسيوني عبد الفتاح وغيرهم كثير .

أما القسم الثاني من هذه الدراسات فهي الدراسات التي اتسمت بالطابع التجديدي ، والتي حاولت أن تمزج بين الدرس الأسلوبي الحديث والدرس البلاغي القديم ، وأن تجعل من المباحث البلاغية في صورتها التقليدية معينا لها في درسها لقضايا البلاغة في ضوء ما جدَّ في الدرس الأسلوبي . وسنقصر عرضنا هاهنا على نموذج من كل نوع يمكننا على ضوئه الوقوف على المادة المعرفية التي وظفتها في درسها الكناية وكذا طريقة عرضها لهذا الدرس .

1- في الدراسات التقليدية

في كتاب "جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع" خصَّص السيد أحمد الهاشمي الباب الثالث من علم البيان للكناية ، وقد بدأ هذا الباب بتعريفها لغة واصطلاحاً فقال : " الكناية لغة : ما يتكلم به الإنسان ويريد به غيره وهي مصدر كنى أو كنوت بكذا إذا تركت التصريح به ، واصطلاحاً : لفظ أريد به غير معناه الذي وضع له مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته " ¹⁶³ ثم تناول أقسامها بقوله : " وتنقسم الكناية باعتبار المطلوب بها إلى ثلاثة أقسام : فإن المطلوب بها قد يكون صفة من الصفات ، وقد يكون موصوفاً ، وقد يكون نسبة " ¹⁶⁴ ، ثم جعل لكل قسم من هذه الأقسام أنواعاً فالقسم الأول " الكناية عن صفة " نوعان كناية قرينة وهي ما يكون الانتقال فيها إلى

¹⁶³ - السيد أحمد الهاشمي - جواهر البلاغة : 286 - 288

¹⁶⁴ - م . س : 288

المطلوب بغير واسطة... وكناية بعيدة وهي ما يكون الانتقال فيها إلى المطلوب بواسطة أو بوسائط¹⁶⁵ ، أما القسم الثاني "المطلوب بها نسبة فهي قسمان": إما أن يكون ذو النسبة فيها مذكورا... وإما أن يكون غير مذكور¹⁶⁶ ، أما القسم الثالث وهو الكناية لا يراد بها صفة ولا نسبة فهي "إما معنى واحدا... وإما مجموع معان"¹⁶⁷

ثم نبّه إلى مقياس آخر في تقسيم الكناية فقال: "وتنقسم الكناية أيضا باعتبار الوسائط (اللوازم) والسياق إلى أربعة أقسام تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء..."¹⁶⁸ وفي آخر الباب أشار إلى بلاغة الكناية بقوله: "والكناية من ألطف أساليب البلاغة وأدقّها وهي أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم فهو كالمدعوى بيينة... كيف لا وأنّها تمكّن الإنسان من التعبير عن أمور كثيرة يتحاشى الإفصاح بذكرها إما احتراما للمخاطب أو للإهمام على السامعين"¹⁶⁹.

وتفاديا للإطالة والتكرار فإنه يمكننا القول ومن خلال ما اطلعنا عليه من مصادر هذا النوع من الدراسات أنّها جملة تعرض للدرس الكنائي كما توارثته عن مصادر البلاغة القديمة فيما استقر عليه عند السكاكي ومن جاء بعده من الشراح والمخلصين، بل هي أحيانا تنقل أجزاء منه كما تواردت في مظانها دون تعقيب أو تعليق¹⁷⁰، وهي في الغالب الأعم تعرّف الكناية¹⁷¹، وتعرض لأقسامها وأنواعها¹⁷² وبلاغتها¹⁷³.

2 - في الدراسات التجديدية

يمكن للمطلع على مصادر هذا النوع أن يلاحظ أنّها لا نحوس الكناية دراسة متكاملة كما نجده في مصادر القسم الأول من الدراسات الحديثة، إذ نكتفي أحيانا بتقديم قراءات جديدة للصورة الفنية بعامة

165 - م . س : 288

166 - م . س : 288

167 - م . س : 289

168 - م . س : 289

169 - م . س : 290

170 - ينظر تعريف الكناية عند بدوي طبانة - علم البيان : 235 ، أو الفرق بين الكناية والاستعارة : 237

171 - ينظر بسويوني عبد الفتاح - علم البيان : 243

172 - ينظر م . س : 246

173 - ينظر م . س : 265

بعامة وأحيانا أخرى تقصر دراستها على جانب من جوانب الصورة ، وتحول إجراءاتها ومقاربتها بمصطلحات أسلوبية جديدة بعيدا عن التعريفات والحدود والتقسيمات ، وعن الارتفاء في أحضان التراث والاستناد إليه دون نقد أو نقض ، وكثيرا ما تركز هذه الدراسات على البعد الإبلاغي للكناية وطريقة دلالتها على المعنى .

ومن المصادر التي تناولت بعض الجوانب في دراستها للصورة نذكر " الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية " للدكتور مجيد عبد الحميد ناجي " الذي قدم لأثر الصورة الكنائية وطريق دلالتها من الوجهة النفسية وهو يقول في هذا الشأن : " إن المتلقي في الصورة الكنائية لا ينتقل ذهنه إلى المعنى البعيد الذي يريده المتكلم في الأساس مباشرة ، وإنما يحتاج إلى شيء من الروية وإعمال العقل ، إذ أن عناصر الصورة الكنائية قد اختيرت ونسقت تنسيقا فنيا دقيقا بحيث يصح تفسيرها بأبعادها المكانية المرصودة تماما مثلما صحّ تفسيرها بأبعادها الثانية التي تتماشى وحركة النفس وأبعادها الشعورية الذاتية ففي الصورة الكنائية إيهام لكنه ليس ملغزا ، وإنما إيهام يحمل مفاتيحه معه " 174

ومنها أيضا " الإبلاغية في البلاغة العربية " لسهير أبي حمدان الذي نقتطف من حديثه عن إبلاغية الكناية هذا النص : " إن ثمة بعدا إبلاغيا في الكناية يتمثل في اللمحة الدالة فالشاعر عندما يسدل على المعنى الحقيقي الذي يقصد إليه ستارا لفظيا شفافا يجعل المتلقي متحفزا ومتشوقا لردّ هذا الستار ومعرفة المرمى الذي يسدد إليه ، فمن خلال الكناية وهي لمحة دالة أو تلميح يشعر المتلقي بميل إلى اكتشاف المعنى الحقيقي المتواري وراء المعنى المجازي " 175 .

والقارئ لهذه النصوص يلمح هذا التركيز من خلال هذه المقتطفات لدى هؤلاء الدارسين على وظيفة الكناية ، وطريقة آدائها للمعاني ، ودور المتلقي في الكشف عن دلالتها ومعناها .

هذه إذن مساقط الكناية وأهم نصوصها في مصادر التراث البلاغي العربي ، وفي خاتمة هذا العرض يحسن بنا أن نشير إلى أهم الملاحظات التي يمكن استخلاصها باختصار في النقاط التالية :

1- هذه المصادر التي أتينا على ذكرها لا تشكل مصادر البلاغة العربية كلّها ، وحسبنا أننا ركزنا في انتقائها على الأهم ، واعتمدنا أحيانا اختيار بعض النماذج التي تمثل البيئة المعرفية دون الوقوف عليها كلّها كما أغفلنا بعض مصادر البلاغة التي لم نظفر فيها على مادة يمكن الاستناد عليها في تتبع الدرس الكنائي ، واكتفينا بالإشارة إلى المتشابه منها.

174 - مجيد عبد الحميد ناجي - الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية : 230

175 - سهير أبو حمدان - الإبلاغية في البلاغة العربية : 158

- 2- الفكرة المحورية التي يمكن الخروج بها من خلال تتبع مظان الدرس الكنائي هي فكرة التطور سواء تعلّق الأمر بالمصادر كلّها ، أو بمصادر البيئة الواحدة ، أو بتناول الدرس الكنائي وعناصره .
- 3- ففي تطوّر المصادر لاحظنا أنّها انتقلت من مجرد الحديث العرضي عن الكناية والذي كان يأتي في ثنايا موضوعات وقضايا أخرى إلى التناول الدقيق والمفصل والعميق في طرحه .
- 4- أما ما يتعلق بالتطور في تناول عناصر الكناية فيمكن القول أنه انتقل من مجرد الإشارة إلى الكناية بمفهومها العام واللغوي ، إلى الاكتفاء في تناولها بالتمثيل لها من نصوص القرآن الكريم والشعر والنثر إلى تناولها في ثنايا وجوه بلاغية أخرى ، ثم إلى تخصيصها بالحديث في باب مستقل .
- 5- لمسنا أيضا ومن خلال هذه الوقفة أن التطور قد شمل جوانب تناول الكناية ذاتها ، سواء فيما تعلق بمفهومها ، أو بنيتها وتركيبها وأقسامها ، أو في قدرتها الإبلاغية والتعبيرية ومحاسنها وجمالياتها في الكلام وهذا ما سنفصل فيه القول في فصول هذا البحث والتي يمكن تقديمها على الشكل الآتي :
- الفصل الأول : تطور مفهوم الكناية .
- الفصل الثاني : تطور إدراك بنية الكناية وأقسامها .
- الفصل الثالث : تطور وظائف الكناية .

الفصل الأول : تطور إدراك مفهوم الكناية

أولا : التأسيس لمفهوم الكناية

ثانيا : التأصيل لمفهوم الكناية

ثالثا : الضبط والنقد لمفهوم الكناية

رابعا : مفهوم الكناية عند المحدثين

أولاً : التأسيس لمفهوم الكناية

1- المعنى المعجمي

2- المعنى اللغوي العام

3- الكناية والأساليب البلاغية

أولاً : التأسيس لمفهوم الكناية

تبيّن لنا من خلال نصوص الكناية التي عرضنا لها في المدخل أن أعلام البلاغة العربية شرعوا في التأسيس لمفهوم الكناية انطلاقاً من دلالتها المعجمية ، ثم ارتقى إدراكهم لمفهومها بالإشارة إلى بعض معانيها اللغوية العامة ، ليصل إلى تناولها في ظل مجموعة من الأساليب وهذا ما سنعرض له من خلال العناصر الثلاثة الآتية :

1 - المعنى المعجمي

الكناية في عرف أهل اللغة والمعاجم من الفعل "كنى" وقد شرح الخليل بن أحمد الفراهيدي هذا الفعل في أول معجم عربي بقوله : " كنى فلان يكني عن كذا وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه نحو الجماع والغائط والرفث ونحوه"¹ ويقول ابن دريد عن معنى كنى : " كُنَيْتُ الرَّجُلَ أَكْنِيهِ وَكُنَيْتُهُ أَكْنِيهِ تَكْنِيَةً ، وَكُنَيْتُ عَنِ الشَّيْءِ وَغَيْرِهِ أَكْنِي عَنْهُ لَا غَيْرَ . وَالكَئِنُّ : لَحْمٌ بَاطِنُ الْفَرْجِ "² أما الجوهري فيسوق في دلالة الفعل كنى قوله : " كنى الكناية: أن تتكلم بشئ وتريد به غيره، وقد كنى بكذا عن كذا وكنوت، وأنشد أبو زياد:

وَإِنِّي لَأَكْنُو عَنْ قَدُورٍ بغيرِهَا وَأَعْرَبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأَصَارِحُ"³

وجاء في لسان العرب لابن منظور عن بعض مشتقات الفعل كنى قوله : " وَاسْتَكَنَّ الشَّيْءُ اسْتَتَرَ "⁴ وقوله أيضا : " وَقَدْ تَكَنَّى وَتَحَجَّى أَي تَسْتَرُ مِنْ كَنَى عَنْهُ إِذَا وَرَى "⁵ وبناء على ما ورد في هذه النصوص يبدو أن دلالة هذا المدخل المعجمي (ك.ن.ي) أو (ك.ن.و) تدور حول جملة من المعاني وهي : وضع اسم بدل اسم للتعبير عنه ، أو تغطية هذا الاسم بالكناية ، أو

¹ - الخليل بن أحمد - العين : 411/5

² - ابن دريد - جمهرة اللغة: 173/3

³ - الجوهري - تاج اللغة وصحاح العربية: 327 / 7.

⁴ - ابن منظور - لسان العرب : 360 / 13

⁵ - م . س . : 233 / 15

ستر الشيء والتورية عنه وعدم الإفصاح والتصريح به ، وهي على الجملة معان تدور حول التغطية في مقابل الكشف ، والستر في مقابل الإفصاح .

وعلى هذه المعاني وقف كثير من علماء البلاغة المتأخرين الذين حاولوا ربط الدلالة الاصطلاحية للكناية بدلالاتها اللغوية ، وعللوا هذه التسمية الاصطلاحية بدلالة الصيغة معجميا ، وعلى رأسهم السكاكي الذي أشار إلى دلالة الجذر " كنى " بقوله : " لأن ك ، ن ، ي ، كيفما تركيبت دارت مع تأدية معنى الخفاء " ¹ ، وإلى هذا المعنى نبّه ابن الأثير - بقوله : " واعلم أن الكناية مشتقة من الستر يقال كنىت عن الشيء إذا سترته " ² - والعلوي بقوله : " يقال كنىت الشيء إذا سترته " ³ .

ولعل هذا المعنى المعجمي والذي تمحور حول الستر والخفاء والتغطية على الشيء - والذي شكل جوهر معاني الكناية - وما يوحي به من معان جانبية كوضع اسم بدل آخر للتعبير عن المعنى وعدم التصريح باللفظ الموضوع له أصلا والاستعاضة عنه بلفظ آخر ، كان منطلقا لتناول الكناية عند كثير من العلماء - وفي المراحل الأولى لنشأة الدرس البلاغي - بدلالاتها اللغوية العامة ، حيث أفرز هذا تناول معاني متعددة كانت السبيل إلى تصوّر مفهوم الكناية وإدراكه إدراكا عاما .

2 - المعنى اللغوي العام

اقترن لفظ الكناية عند كثير من أعلام البلاغة بألفاظ مرادفة أو قريبة في دلالتها المعجمية أو مفهومها العام من الكناية ، ومن ذلك لفظ الضمير والكنية والإهام والتلميح ، أو ما يخالف هذه المعاني كالتصريح والإفصاح والإظهار ، وهي كلّها معان كشفت عن تصورهم وفهمهم للكناية بمعناها اللغوي العام الذي يدور حول الستر والإخفاء ووضع لفظ بدل لفظ ، وسنحاول الوقوف على بعض من هذه المعاني بما يقابلها والتي تواردت في مصادر الدرس الكنائي لاكتشاف آلية وحركية هذا التطور .

أ- الإضمار مقابل الإظهار :

من أولى المصادر التي وظفت الكناية بدلالة الضمير معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي حيث قال : " وأما هو فكناية التذكير ، وهي كناية التأنيث " ⁴ ، والشيء نفسه نلفيه عند أبي عبيدة

¹ - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

² - ابن الأثير - المثل السائر : 183 / 2

³ - العلوي - الطراز : 366 / 1

⁴ - الخليل - العين : 105 / 4

حيث يعلّق على قوله تعالى " فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ¹ " بقوله " حوّل الخير إلى الكناية في آخر الأعراف ² " ويقصد بذلك الضمير " هم " في " أعناقهم " ، كما نجد توظيف الكناية بمعنى الضمير عند الفراء حيث يعقبُ قوله تعالى " فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ³ " بقوله " الهاء كناية عن القرآن " ⁴ ويريد بذلك الهاء في كلمة " مثله " .

أما أحمد بن فارس فيوضح أن المقصود بالمكني من الأسماء هو المضمّر فيقول : " الاسم يكون ظاهراً مثل : " زيد . عمرو " ويكون مكنياً وبعض النحويين يسميه مضمراً وذلك مثل " هو ، وهي وهما ، وهنَّ " ⁵

إن هذه المقتطفات من النصوص تشير إلى أن الكناية وظفت بدلالة الضمير مما يعني التغطية على الاسم وستره وعدم ذكره ، وذلك كإخفاء وإضمار له بدل إظهاره ، وهذه إحدى المعاني اللغوية للكناية والتي تداولها علماء اللغة خاصة .

ب - الإبهام مقابل الوضوح :

نقف على هذا المعنى عند سيبويه ففي حديثه عما " جرى مجرى كم في الاستفهام " قال : " وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياء بمتلة كم، وهو كنايةٌ للعدد " ⁶ . فقد دلّت الكناية في هذا السياق على الإبهام الذي يناهض الوضوح لأن ألفاظ " كذا " وغيرها لا تبيّن المراد منها وتبقى غامضة مبهمّة وهي إحدى الدلالات اللغوية العامة للفظ " كنى " ، ففي كل كناية غموض وإبهام لأنها تعبير غير مباشر ولا صريح عن المعنى ، ودلالة غير مكشوفة ولا ظاهرة .

ج - الكنية مقابل الاسم :

اقترن لفظ الكناية بالكنية في أكثر من مصدر ، بل عبّر بعض أعلام البلاغة عن الكناية بالكنية وقد يعود ذلك إلى الاشتراك في الاشتقاق والجذر اللغوي ، فكلاهما من الفعل " كنى " كما رأينا في الدلالة المعجمية ، ويظهر هذا الاقتران عند الخليل بن أحمد الفراهيدي فبعد شرحه للفعل " كنى "

¹ - الشعراء / 4

² - أبو عبيدة - مجاز القرآن : 12 / 1

³ - البقرة / 23

⁴ - الفراء - معاني القرآن : 16 / 1

⁵ - ابن فارس - الصحاحي في فقه اللغة : 255

⁶ - سيبويه - الكتاب : 170 / 2

أعقب ذلك بالحديث عن الكناية فقال : " والكناية للرجل وأهل البصرة يقولون : فلان يُكنى بأبي عبد الله وغيرهم يقول يُكنى بعبد الله " ¹ .

أمَّا الجاحظ فقد أشار في معرض حديثه عن الملاءمة بين الاسم والمسمى إلى لجوء العرب إلى التعبير الكنائي أو التكنية لتحقيق هذا التلاؤم ، فنستعيض عن الاسم بالكناية وتعبّر بها عنه يقول : " وربّما كان اسمُ الجارية غُلَيْمٍ أو صُبَيْةً أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلةً جَزَلَةً، وعجوزاً شَهْلَةً، وحملت اللحمَ وتراكمَ عليها الشرحم، وصار بُنُوها رجالاً وبناتها نساء، فما أقبح حينئذ أن يقال لها: يا غُلَيْمٌ كيف أصبحت؟ ويا صُبَيْةً كيف أمسيت، ولأمرٍ ما كُنّتِ العربُ البناتِ فقالوا: فعلت أمُّ الفضل، وقالت أمُّ عمرو، وذهبت أمُّ حكيم " ² .

ومن الذين عبّروا عن الكناية بالكناية ابن قتيبة الذي استفاد من جهد الجاحظ فجعل للكناية أنواعا وعدّها منها " الكناية عن اسم الرجل " يقول : " الكناية أنواع، ولها مواضع: فمنها أن تُكْنَى عن اسم الرجل بالأبوة؛ لتزيد في الدلالة عليه إذا أنت رَأَسْتَهُ أو كتبت إليه ، إذ كانت الأسماء قد تتفق ، أو لتعظمه في المخاطبة بالكناية ، لأنها تدلّ على الحُنْكَة وتُخْبِر عن الاكْتِهَالِ. " ³

والشيء نفسه نقف عليه عند المبرد والذي جعل الكناية مشتقة من الكناية عند حديثه عن الضرب الثالث من ضروبها حيث يقول عنه: " من الكناية التفخيم والتعظيم، ومنه اشتقت الكناية وهو أن يعظّم الرَّجُل أن يدعى باسمه، ووقعت في الكلام على ضربين: وقعت في الصبيّ على جهة التفاؤل بأن يكون له ولدٌ ويدعى ولده كنايةً عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانةً لاسمه؛ وإنما يقال: كني عن كذا بكذا أي ترك كذا لبعض ما ذكرنا " ⁴

و هذه النصوص تتفق جميعها في توظيف الكناية بدلالة الكناية ولا يعود ذلك إلى الاشتراك في الجذر اللغوي فقط بل يعود أيضا إلى الاشتراك فيما تبني عليه كل منهما ، إذ فيهما يترك اللفظ الأصل في التعبير عن المعنى أي الاسم ويُعطى عليه أو يُعبر عنه بلفظ آخر (الكناية) .

د- الستر والخفاء مقابل الكشف والإفصاح

¹ - الخليل - العين : 411 / 5

² - الجاحظ - البيان والتبيين : 7 / 2

³ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 256

⁴ - المبرد - الكامل : 501 / 2

وهذا المعنى هو أصل معاني الكناية كلها ، ولذلك نجد سائر المعاني السابقة منظوية تحته ، ففي الإضمار والإبهام والكنية دلالة الستر والخفاء والتغطية ، وقد تعددت وجوه الإشارة إلى الكناية بهذه الدلالة في مقابل الكشف والإفصاح فهي ترد صريحة أو ضمنية ، وبهذه الألفاظ أو بمرادفاتهما . ومن المصادر الأولى التي نلفي فيها توظيفاً للكناية بدلالة الستر والخفاء في مقابل الكشف والإفصاح البيان والتبيين الذي ينقل فيه الجاحظ كلام قيس بن خارجه : " أو ما علمت أن الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف " ¹ ، وفي نص آخر يورد قوله : " بل رب كناية تبي على إفصاح ، ولحظ يدل على ضمير " ² .

فالجاحظ يذهب في هذين النصين إلى أن الكناية غير الإفصاح والكشف ، وإذا كان معنى هذين اللفظين يدور حول الإظهار والإبانة فإن الكناية في مقابلتهما تدل على الستر والإخفاء . ويمكننا أن نقف على هذه الدلالة عند المبرد أيضاً في حديثه عن الضرب الأول من الكناية والذي سمّاه كناية " التعمية والتغطية " فالتكلم يترك الإفصاح والكشف عن المعنى أو الاسم باللفظ المخصوص له ويغطي عليه ويستتره بالكناية ، ومن الأمثلة التي ضربها لذلك قول الشاعر :

أَلِمَّا بَدَاتِ الْخَالَ فَاسْتَطْلَعَا لَنَا عَلَى الْعَهْدِ بَاقٍ وَدِهًا أَمْ تَصْرَمًا
وَقَوْلًا لَهَا إِنَّ النَّوَى أَجْنَبِيَّةٌ بِنَا وَبِكُمْ قَدْ خِفْتُ أَنْ تُتِيَمًا " ³

فالشاعر لم يصرح في هذين البيتين باسم المرأة التي يتحدث عنها بل ستره وغطاه بقوله " ذات الخال " والملاحظ أيضاً أن بعض أعلام البلاغة قد قابلوا التعريض وحده - و الذي اقترن بالكناية كثيراً لما بينهما من تداخل في المفهوم - بالكشف والإفصاح ، وفي ذلك إشارة إلى أن دلالة الكناية من خلال مقابلتها بهذين المعنيين يوحى بمعناها اللغوي وهو الستر والإخفاء ، ومن هؤلاء ابن قتيبة الذي يقول : عن التعريض : " والعرب تستعمله في كلامها فتبلغ إرادتها بوجه هو أطف وأحسن من الكشف " ⁴ .

وهكذا نلاحظ أن هذه المعاني العامة من إضمار أو إبهام أو كنية أو ستر كان منطلقها الدلالة المعجمية للفظ الكناية ، وما يقابل هذه الدلالة من معان لغوية رسّخت وبلورت مفهوم الكناية اللغوي والذي تمحور إجمالاً حول الستر والإخفاء والتغطية وعدم الكشف والإفصاح عن الألفاظ

¹ - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 117

² - م . س : 2 / 7

³ - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 2 / 9

⁴ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 263 ، وينظر النهاية في الكناية : 166

الموضوعة للمعاني والتعبير عنها بألفاظ بديلة ، كما يمكننا أن نلاحظ أن هذه المعاني أكثر ما تم تداولها وإدراك مفهوم الكناية من خلالها في المراحل الأولى للدرس البلاغي ، هذا الإدراك شكّل اللبنة الأولى في بناء تصور أعمق قاد إلى تبيين المفهوم الاصطلاحي للكناية باعتبارها أسلوباً .

3- الكناية والأساليب البلاغية

تدل كلمة " أسلوب " في مفهومها العام على الطريق إذ " كل طريق ممتد فهو أسلوب " ¹ كما تدل أيضاً على أنها " مذهب في التعبير عن الأفكار والمشاعر، ووجه من أوجه إفصاح الكاتب عن شخصيته المتميزة عما سواها " ²

ويمكن أن يدلّ الأسلوب على طريقة أداء المعاني وفق معايير لغوية وتعبيرية مخصوصة ومغايرة لغيرها من الطرق ، وبناء على هذا فإن كل ظاهرة لغوية لها خصوصياتهما في التعبير عن المعنى يصدق عليها مفهوم الأسلوب .

وفي الدرس الكنائي مواطن كثيرة عرض من خلالها أعلام البلاغة للكناية أسلوباً وطريقة تعبيرية مخصوصة في أداء المعاني سواء في مرحلة تداخلها مع غيرها من الأساليب ، أو في مرحلة استقلالها وانفصالها عنها .

والمطلع على مساقط الكناية ونصوصها في الدرس البلاغي العربي تستوقفه كثير من النصوص التي لم تعرض للكناية إلا في ظل أساليب بلاغية أخرى ، سواء كانت هذه الأساليب مقابلة في دلالتها للكناية أو مقاربة لها ، وهذا ما يمكن تفسيره باحتمالين أولهما : أن مفهوم الكناية لم يدرك بعد ولم يستقر في أذهان من درسوها ، وثانيهما : أن عرض الكناية مع هذه الأساليب أو ضمنها كان لغاية إدراكها وفهمها إذ كثيراً ما تتضح الأشياء بأضدادها أو ما يقارنها في الدلالة ، ولعل العرض الذي سنأتي عليه يلقي مزيداً من الضوء على ما طرحناه .

وقد اخترنا من الأساليب ما قرّن بالكناية في العرض لها تعريفاً أو تمثيلاً ، مقابلاً أو مقارباً لها متداخلاً معها باعتباره أصلاً لها أو شبيهاً بها ، مبتدئين بما ساعد على كشف دلالتها ومفهومها كثيراً وما توارد واقترن بها وفيرا .

أ - الكناية والتصريح

¹ - ابن منظور - لسان العرب : 3 / 474

² - مختار حبار - شعر أبي مدين التلمساني الرؤيا والتشكيل : 90

التصريح لغة من الفعل صرَّح ومعناه الإبداء " يقال : صرَّح فلان ما في نفسه تصرُّحاً إذا أبداه " ¹ ومن معانيه أيضاً الإظهار " صرَّحتِ السَّنةُ إذا ظهرتْ جُدُوبُها " ² ، وعلى هذا فالمراد بالتصريح هاهنا باعتباره طريقة وأسلوباً في أداء المعاني التعبير عنها بشكل ظاهر يصرِّح فيه المتكلم باللفظ الموضوع للمعنى في أصل اللغة ، فكيف اقترن هذا الأسلوب بالكناية ؟ ولأية غاية ووظف هذا الاقتران ؟

من النصوص التي ألمحت إلى هذه الفكرة ما نقف عليه عند الخليل بن أحمد في شرحه للفظ كنى الذي يعني عنده التكلم بغير الاسم مما يكون دليلاً عليه يقول : " كنى فلان يكنى عن كذا وعن اسم كذا إذا تكلم بغيره مما يستدل به عليه نحو الجماع والغائط والرفث ونحوه " ³ فالمتكلم في الكناية يترك اللفظ الموضوع للمعنى وهو اللفظ الصريح ، ويعبِّر عنه بغيره مما يستدل به عليه بحيث إذا ذكر هذا اللفظ عُرف المقصود مثل التعبير بالغائط عن قضاء الحاجة ، وبالرفث عن الجماع .

ومن النصوص الصريحة التي نقف فيها على جمع بين الكناية والتصريح ما أورده أبو هلال العسكري في تعريفه لباب الكناية والتعريض وذلك قوله : " وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء " ⁴ . ومنها أيضاً ما نقف عليه عند ابن سنان الخفاجي في قوله : " ومن هذا الجنس - يريد فصاحة الكلام - حسن الكناية عمماً يجب أن يكنى عنه في الموضع الذي لا يحسن فيه التصريح " ⁵ وقد امتدت مقابلة الكناية بالتصريح إلى مراحل متقدمة من الدرس الكنائي ، واستغلت كمبدأ في حدِّ الكناية وتعريفها فالسكاكي مثلاً يعرفها بقوله : " ترك التصريح بذكر الشيء " ⁶ والعلوي يورد في تعريفها قوله : " والمختار عندنا في بيان ماهية الكناية أن يقال : هي اللفظ الدال على معنيين

¹ - الأزهرى - تهذيب اللغة : 4 / 140

² - م . س : 4 / 140

³ - الخليل - العين : 5 / 411

⁴ - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

⁵ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 163

⁶ - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

مختلفين حقيقة ومجازاً من غير واسطة لا على جهة التصريح " 1 ، أما الزركشي فالكناية عن الشيء عنده : " الدلالة عليه من غير تصريح باسمه " 2

وهكذا يظهر أن اقتران الكناية بالتصريح هو اقتران الضد بالضد ، إذ كل كناية هي نفي أو ترك للتصريح من اللفظ والتعبير عن المعنى بغير التصريح منه ، كما يظهر أيضاً أن هذا الاقتران لم يقتصر على المراحل الأولى من الدرس الكنائي مما يعني أن فكرة التقابل بين المفهومين وظفت لغاية إيضاحية لحقيقة الكناية ودلالاتها على المعاني ، وتقريب مفهومها للأذهان .

ب - الكناية والتعريض :

لم يقترن أسلوب بالكناية مثلما اقترن بها التعريض ، ابتداءً بالجاحظ (255هـ) ، وانتهاءً ببعض المتأخرين كابن الأثير (637هـ) ، وقد ورد هذان الأسلوبان مقترنين إمّا في التعبير كما وجدنا عند الجاحظ ، أو فيما عقد لهما من باب واحد كما فعل ابن قتيبة ، أو عند من خصّهما بكتاب كالثعالبي بل وجدنا حتى من حاول التفريق بينهما ، وعاب على من قبله الخلط بينهما يجعلهما تحت باب واحد³ ولم ترد الكناية منفصلة عن التعريض إلا في بعض المصادر المتأخرة⁴ .

ومن النصوص التي نلّفها فيها جمعاً بينهما ما أورده الجاحظ في قوله : " أو ما علمت أنّ الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف " 5 ، فالكناية والتعريض معاً أسلوب من أساليب التعبير عن المعنى يختلف عن الكشف والإفصاح لأن تأثيرهما أو عملهما في العقول مختلف . أمّا قدامة بن جعفر فقد عرفّ اللحن بالتعريض والكناية في مقابل نفي التصريح عنه يقول : " وأما اللحن فهو التعريض بالشيء من غير تصريح ، أو الكناية عنه بغيره " 6

فاللحن إذا وبحسب ما حدّه قدامة تعريض بالشيء أو كناية عنه بغيره من دون تصريح ، وعلى هذا فالتعريض كالكناية لا فرق وكلاهما في مقابل التصريح مما يستدل به على أنهما أسلوب واحد أو متقارب وما صدق على أحدهما يصدق على الآخر .

1 - العلوي - الطراز : 373 / 1

2 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 301 / 2

3 - ينظر ابن الأثير - المثل السائر : 180 / 2

4 - من هذه المصادر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر الرازي (- 606هـ) و مفتاح العلوم للسكاكي (- 626هـ)

5 - الجاحظ - البيان والتبيين : 117 / 1

6 - قدامة بن جعفر - نقد النثر : 59

وقد ذهب إلى شيء قريب من هذا في الدلالة على التقارب بينهما أبو هلال العسكري في التعريف بباب الكناية والتعريض معا حيث قال : " وهو أن يكنى عن الشيء ويُعرَضُ به ، ولا يُصرِّحُ على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء " ¹.

ومظهر آخر من مظاهر الاقتران يبدو من خلال التمثيل لهما والذي لم يحدد فيه ما للكناية وما للتعريض ، نقف على ذلك في كتاب البديع لابن المعتز ، كما نقف عليه أيضا عند أبي هلال العسكري والباقلاني الذي يورد مثلا للكناية والتعريض دون أن يُنص على كونه كناية أو تعريضا يقول : "ومن البديع الكناية والتعريض كقول القائل :

وأحمرُ كالديباجِ أما سماؤه فريا وأما أرضه فمَحْوُولُ

ومن هذا الباب لحن القول " ²

إن هذا التقارب الذي نلفيه بين الكناية والتعريض والذي اتَّخذ له مظاهر مختلفة في مصادر الدرس الكنائي ، فهما قد وردا إما مقرونين في التعريف أو التمثيل لهما وبنفس الأمثلة ودون تمييز ، ذلك لأن دلالة التعريض خلاف التصريح ، ولهذا رأينا فيما سبق من النصوص أنه كلما ذكرت الكناية والتعريض نُفي التصريح عن دلالتها، وهذا يعني أن المفهومين تداخلتا لما بينهما من تقارب في الدلالة كما يدل أيضا على أن إدراك الكناية كمفهوم لم يتبلور بعد ، ولهذا استغلت المفاهيم المقاربة للكناية والتعريض واحد منها لمزيد من توضيح دلالتها .

ج - الكناية والإرداف والتبعية :

وقد قرنا هذين المصطلحين -الإرداف والتبعية- لأنهما وردا مقترنين في كثير من المصادر سواء في تعريفهما أو عرضهما كأسلوب واحد، فيما أشار إليه أبو هلال العسكري تحت عنوان " الأرداف والتوابع "، وسبب هذا الاقتران لغوي فكلمة الإرداف من الردف " وكل شيء تبع شيئا فهو ردفه " ³.

أما علاقة هذين الأسلوبين بالكناية فقد دلت كثير من النصوص على اقترانهما بها في التعريف كما سنرى عند ابن سنان الخفاجي ، أو في الأمثلة المضروبة لهما وهي كلها أمثلة للكناية .

¹ - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

² - الباقلاي - إعجاز القرآن : 98

³ - الجوهري - الصحاح : 5 / 48

وسنكتفي في هذه المقاربة بكشف هذا التقارب بين الكناية والإرداف والتتبع والذي ذاب شيئاً فشيئاً مع تقدم البحث البلاغي ، إلى أن استعير مفهوم الإرداف لحد الكناية الاصطلاحي ، ثم ليصبح الإرداف بعد ذلك عند بعض البلاغيين المتأخرين اسماً لقسم من أقسام الكناية .

كان قدامة بن جعفر أول من أشار إلى الإرداف باعتباره أسلوباً وعدّه لونا من ألوان ائتلاف اللفظ مع المعنى " وعرفه بقوله : " وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له ، فإذا دلّ على التابع أبان عن المتبوع " ¹ فالشاعر أو المتكلم في الإرداف يعدل عن اللفظ الدال على المعنى ويتجاوز به إلى لفظ آخر دال على معنى رديف للمعنى المراد التعبير عنه ، فإذا دلّ على المعنى الرادف كشف عن المردوف وهو المراد والمقصود بالدلالة ، ومن الأمثلة التي ضربها لهذا اللون قول عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

وقد حلّل هذا الشاهد وفقاً لتعريف الإرداف بقوله : " وإنما أراد الشاعر أن يصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد وهو بعد مهوى القرط " ²

لقد أشرع قدامة بن جعفر الباب أمام من جاءوا بعده ليهجوا نهجه ، ويجذوا حذوه في تعريف الإرداف أو التمثيل له دون ظاهر فرق ، فأبو هلال العسكري وإن كان قد خصّ الكناية والتعريض بباب ، إلا أننا نجده يعقد باباً آخر لما سمّاه " الأرداف والتوابع " فيعرفه تعريفاً مقارباً لما أورده قدامة بن جعفر ويضرب له الأمثلة نفسها ، ومما جاء في تعريفه له قوله : " أن يريد المتكلم الدلالة على معنى فيتترك اللفظ الدال عليه الخاص به ، ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له " ³ ومن الأمثلة التي ساقها لهذا الباب قول عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ ⁴

والشيء نفسه نجد عند الباقلاني حيث عرفّ الإرداف ومثّل له بقوله : " الإرداف وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ هو تابع له وردف... ومن هذا الباب قول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

¹ - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157

² - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157 - 158

³ - العسكري - الصناعتين : 350

⁴ - ينظر كتاب الصناعتين : 352

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنُوفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ¹

ويبدو من خلال هذه النصوص والتعريفات المتقاربة التي أوردت للإرداف أن مبنى دلالة هذا الأسلوب على ترك اللفظ الموضوع للمعنى جانبا وتجاوزه إلى لفظ آخر من شأنه أن يكون ردفا وتابعا للمعنى المراد بالدلالة عليه ، وفكرة التجاوز للفظ نَبَّه إليها ابن رشيق في تعريفه للتتبع دون ذكر للإرداف بقوله : " وقوم يسمونه التجاوز وهو أن ينشد الشاعر ذكر شيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصيغة وينوب عنه بالدلالة عليه فأوّل من أشار إلى ذلك امرؤ القيس :

وَتُضْحِي فِتِيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلٍ²

والملاحظ أن هذا التجاوز بترك اللفظ الموضوع للمعنى هو نفسه ما بني عليه مفهوم الإرداف وتلك هي النقطة الجوهرية التي مهدت لربط الإرداف بالكناية عند ابن سنان الخفاجي ، فبعد تعريفه للإرداف بقوله : " أن تراد الدلالة على المعنى فلا يستعمل له اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع وهذا ما يسمى الإرداف والتتبع "³

وهو يمثل لهذا الفن ويحلل شاهده بقوله : "ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عبادة :

فَأَوْجَرْتُهُ أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصَلَهُ بَحِيثُ يَكُونُ اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ

لأنه أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له ، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللبُّ والرعب والحقد فيه ، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دلّ على شرفه وتميُّزه...⁴ وهكذا وبالربط بين التعريف و التمثيل والتحليل يتبيّن كيف جمع ابن سنان الخفاجي بين الإرداف والكناية ، فما كان في التعريف تركا للفظ الخاص الموضوع للمعنى أصبح في التحليل عدولا إلى الكناية عنه ، وبناء على هذه الفكرة وإلى جانب هذه الأمثلة التي مثل بها أعلام البلاغة للإرداف في هذه الفترة والتي عرفت فيما بعد نماذج للكناية ، يمكننا القول أن الإرداف والتتبع وما بُني عليه مفهومهما من ترك اللفظ وتجاوزه إلى ما هو ردفا وتابع له ، كان جانبا آخر كشف عن دلالة الكناية ولعله مهّد لضبط مفهومها الاصطلاحي .

¹ - الباقلاني - إعجاز القرآن : 72

² - ابن رشيق - العمدة : 533 - 534

³ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 229 - 230

⁴ - م . س : 231 - 232

د - الكناية والإشارة

عدَّ الجاحظ الإشارة صنفاً من أصناف الدلالة على المعاني قال: " وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة " ¹.

وقد عدّها قدامة بن جعفر نوعاً من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى قال: " ومن أنواع ائتلاف اللفظ

والمعنى الإشارة وهو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها أو لمحة تدلُّ عليها " ² وقد عرفها العسكري بقوله: " الإشارة أن يكون اللفظ القليل مشاراً به إلى معان كثيرة، بإيماء إليها ولمحة تدلُّ عليها وذلك كقوله تعالى: " إِذْ يَغْشَى السُّدْرَةَ مَا يَغْشَى " ³ " ⁴، أما الباقلاني فقد قال في شأنها: " ومما يعدونه من البديع الإشارة وهو اشتغال اللفظ القليل على المعاني الكثيرة " ⁵ ويبدو أن دلالة الإشارة على المعاني من خلال هذين التعريفات مبنية على الإيجاز والاختصار فهي اللفظ القليل الذي يعطيك معان كثيرة بإيماء إليها ولمحة دالة عليها وهذا ما أكده ابن رشيق بقوله: " الإشارة من غرائب الشعر وملحه وبلاغة عجيبة تدلُّ على بعد المرمى وفرط المقدرة... وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه " ⁶

والملفت للانتباه والذي يدفعنا إلى الحديث عن الإشارة هو أن ابن رشيق يعدُّها أصلاً ويجعل تحتها جملة من الأساليب منها التلويح والرمز واللغز والحذف والتورية والتتبع أو التجاوز والكناية والتمثيل وقد أشار إلى انطواء الكناية تحت الإشارة بقوله: " ومن أنواع الإشارة الكناية والتمثيل " ⁷.

¹ - الجاحظ - البيان والتبيين: 76 / 1

² - قدامة بن جعفر - نقد الشعر، طبعة مكتبة الخانجي بمصر 1963: 174

³ - النجم / 16

⁴ - العسكري - كتاب الصناعتين: 248

⁵ - الباقلاني - إعجاز القرآن: 90

⁶ - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 513

⁷ - م. س: 518 - 519

وهذه الأساليب كفروع للإشارة والكناية واحدة منها لا شك يصدق عليها ما يصدق على الأصل من كون دلالتها مبنية على التلميح إلى المعنى ، ومعرفته إجمالاً لا من ظاهر اللفظ الموضوع للتعبير عنه وإنما من مجمله وكليته ، وهذا يعني أن مفهوم الكناية ودلالاتها تتم بغير ظاهر اللفظ ، وهي صيغة تنضاف إلى ترك التصريح ، وتجاوز اللفظ إلى ردفه وتابعه ، لتشكيل لبنة أخرى في بناء المفهوم الاصطلاحي للكناية .

هـ- الكناية والتمثيل :

اقترن التمثيل بالكناية من حيث مفهومه العام فقد أشار إليه قدامة بن جعفر تحت باب ائتلاف اللفظ مع المعنى ، وعرفه بقوله : " وهو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاماً يدل على معنى

آخر وذلك المعنى الآخر والكلام منبثان عما أراد أن يشير إليه الشاعر " ¹ .

ففي التمثيل وبناء على التعريف لا نعبر عن المعنى باللفظ الموضوع له ، وإنما نعدل إلى لفظ آخر ينبئ عن المعنى الذي نريده وهذه سمة اشتركت فيها كثير من الأساليب التي اقتترنت بالكناية ، والجامع بينها كلها هو الدلالة على المعنى بلفظ غير صريح أو غير موضوع للمعنى المدلول عليه في أصل اللغة . وفي المثال الذي أورده لهذا الفن إشارة أخرى وتأكيد لما يقع فيه من ترك اللفظ الموضوع للمعنى والعدول عنه إلى لفظ آخر يقول قدامة : " مثال ذلك قول الرّماح بن ميادة :

أَلَمْ تَكُ فِي يُمْنِي يَدَيْكَ جَعَلْتَنِي فَلَا تَجْعَلْنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَ
وَلَوْ أَنِّي أَدْنَبْتُ مَا كُنْتُ هَالِكًا عَلَى خِصْلَةٍ مِنْ صَالِحَاتِ خِصَالِكَ

فعدل أن يقول في البيت الأول : إنه كان عنده مقدماً فلا يؤخره ، أو مقرباً فلا يبعده أو مجتنباً فلا يجتنبه إلى أن قال : إنه كان في يمين يديه فلا يجعله في اليسرى ذهاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له " ²

وتحليل هذا المثال يستوقفنا مرة أخرى على فكرة ترك اللفظ الموضوع للمعنى وعدم التصريح به أو مثلما يختصرها قدامة بقوله " عدل " وهي فكرة رائدة يمكن اعتبارها جوهر المقولات التي تردت في كيفية دلالة الكناية على المعنى .

¹ - قدامة بن جعفر - نقد الشعر ، طبعة مكتبة الخانجي بمصر 1963 : 182

² - م . س : 182

أمّا العسكري فقد سُمّي التمثيل مماثلة وعرفها بناء على ماورد عند قدامة وهو ترك اللفظ الموضوع للمعنى والتعبير عنه بلفظ آخر ينبئ عن المعنى المراد الدلالة عليه ، وممّا ساقه في تعريفه لها قوله : " أن يريد المتكلم العبارة عن معنى ، فيأتي بلفظة تكون موضوعاً لمعنى آخر إلاّ أنّه ينبئ إذا أوردته عن المعنى الذي أراده كقولهم : " فلان نقي الثوب " يريدون به أنه لا عيب فيه ، وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب وإنما استعمل تمثيلاً " ¹

وقد اعتبر الباقلاني التمثيل ضرباً من الاستعارة وممّا جاء في تعريفه له قوله : " وذلك أن يقصد الإشارة إلى معنى فيضع ألفاظاً تدل عليه وذلك المعنى بألفاظه مثال للمعنى الذي قصد الإشارة إليه ونظيره من المنثور : أن يزيد بن معاوية بلغه أن مروان بن محمد يتلکأ عن بيعته فكتب إليه : " أما بعد فإنني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فاعتمد على أيهما شئت " ²

وهكذا فسائر هذه التعاريف تركّز على فكرة واحدة وهي ترك اللفظ الموضوع للمعنى والتعبير عنه بلفظ اعتبره قدامة والعسكري والباقلاني مثلاً للمعنى المراد التعبير عنه ، أما الشواهد المضروبة لهذا الفن فأقل ما يمكن القول عنها أنّها شواهد تدعّم فكرة العدول والتجاوز بغض النظر عمّا فيها من التداخل بين ما هو للاستعارة التمثيلية وما هو للكناية .

هذا التداخل في التمثيل يظهر جلياً عند ابن رشيق عندما يقرن الكناية بالتمثيل تحت باب الإشارة وفي شاهد واحد ودون تمييز، بل يؤكد تعقيبه على الشاهد ما ورد في مطلعته يقول : " ومن أنواع الإشارة الكناية والتمثيل كما قال ابن مقبل وكان جافياً في الدين يبكي أهل الجاهلية وهو مسلم فقيل له مرة في ذلك فقال :

وَمَالِي لَا أَبْكِي الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا وَقَدْ رَادَهَا رُوْدُ عَكَ وَحَمِيرًا
وَجَاءَ قَطَا الْأَحْبَابِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فَوَقَعَ فِي أَعْطَانِنَا ثُمَّ طَيَّرًا

فكّنتي عما أحدثه الإسلام ومثل كما ترى " ³

وهكذا فقد تأكّد من خلال تعريف هذا الأسلوب ، أو التمثيل له وخاصة عند ابن رشيق أن جوهر الدلالة على المعاني فيه ترك اللفظ والعدول عنه إلى لفظ آخر ، وذلك مبني دلالته الكناية على

¹ - العسكري - الصناعتين : 353

² - الباقلاني - إعجاز القرآن : 78

³ - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 518 - 519

المعنى كونها اقترنت به وتداخلت معه تعريفا وتمثيلا .

و - الكناية والتورية :

جاء في الصحاح " ورَّيت الخبر تورية، إذا سترته وأظهرت غيره" ¹ ، والدلالة نفسها نقف عليها في معنى كنى إذ شرحت بمعنى ورَّى قال ابن منظور : " وقد تَكَنَّى وتَحَجَّى أي تستر من كَنَى عنه إذا ورَّى" ² ، وقد قاد هذا الاقتران اللغوي إلى اقتران في المفهوم العام ، فوردت الكناية مقرونة بالتورية في بعض المصادر ومن ذلك ما أورده أبو هلال العسكري في حديثه عن الكناية والتعريض بقوله : " وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ، ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء" ³ .

ويبدو من خلال هذا النص الإشارة إلى المفهوم العام للكناية من خلال تشبيه أدائها للمعنى بأداء التورية واللحن ، وهذا يعني أن دلالتها على المعاني دلالة خفية وغير ظاهرة ، ويعضد هذه الفكرة نفيه التصريح عنها ، ويسند هذا النص نص آخر لابن رشيق يعرف فيه التورية بكونها كناية يقول : " وأما التورية في أشعار العرب فإنما هي كناية بشجرة أو شاة أو بيضة أو ناقة أو مهرة أو ما شاكل ذلك" ⁴

إن هذه المرحلة في تطور مفهوم الكناية والتي عنوانها باسم " الكناية والأساليب البلاغية " كانت مرحلة أساسية في تبلور مفهوم الكناية الاصطلاحي ، حيث تميزت بتناول الكناية في ثنايا مجموعة من الأساليب سواء من حيث تعريفها أو التمثيل لها ، وتبلورت خلالها مجموعة من الأفكار والمقولات بصيغ مختلفة ومتعددة ، ودلالات تكاد تكون متقاربة لكنها كلها صبَّت في محاولة كشف مفهوم الكناية وطبيعة أدائها للمعنى ، ومن أهم هذه الأفكار:

- 1 - منافاة دلالة الكناية للتصريح .
- 2 - التعبير عن المعنى بغير اللفظ الموضوع له في أصل اللغة .
- 3 - المعنى في التعبير الكنائي بعيد عن ظاهر اللفظ .
- 4 - خفاء دلالة الكناية وغموضها فهي لمحّة دالة وتلويح للمعنى وإشارة إليه .

1 - الجوهري - الصحاح : 373 / 7

2 - ابن منظور - لسان العرب : 233 / 15

3 - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

4 - ابن رشيق - العمدة : 530

وقد تبين أن الكناية قد اقترنت بكثير من الأساليب بل تداخلت معها ، وأن أكثر هذه الأساليب اقترانا بالكناية التعريض والإرداف ، وأن أغلب النصوص التي أوردناها تقابل الكناية منفردة - أو مع التعريض - بالتصريح .

ومما يلفت الانتباه في هذه المرحلة أن المعوّل عليه في فهم الكناية وغيرها من الأساليب هو التمثيل أكثر من الحدّ والتعريف ، إلا أن هذه الأمثلة كانت متداخلة تداخل الأساليب ، وأن أكثر الأمثلة المعبرة عن حقيقة الكناية وقعت تحت باب الإرداف والتتبع .

ويمكن الإشارة أيضا إلى أنه من الأفكار غير المسبوقة في فهم الكناية ما نبّه إليه بعض أعلام البلاغة بفكرة العدول التي أشار إليها قدامة بن جعفر وابن سنان الخفاجي بلفظة " عدل " أو التجاوز الذي سُمّي به ابن رشيق التتبع ، وقد تظهرت هذه الأفكار أكثر بتعبير ترك التصريح باللفظ الموضوع للمعنى والتعبير عنه بلفظ آخر قد يكون ردفا للمعنى أو تابعا له أو مثيلا له .

ولعل هذه المرحلة بعد مرحلة الفهم اللغوي للكناية خطوة أخرى إلى تصور أعمق لمفهوم الكناية وهي لا شك مرحلة ممهدة لمكاشفة أخرى أكثر عمقا في تناول مفهوم الكناية كأسلوب مستقل عن غيره من الأساليب ، وسنرى في المرحلة اللاحقة كيف تم استثمار هذه المقولات والنتائج التي أشرنا إليها في تأصيل مفهوم الكناية وضبطه حدا وتعريفا .

ثانيا : التأصيل لمفهوم الكناية

1- عبد القاهر الجرجاني

2- الزمخشري

3 - الرازي

4- السكاكي

ثانيا - التأصيل لمفهوم الكناية :

غلبت أعلام البلاغة فيما رأينا سابقا التمثيل على الحدّ والتعريف في إدراكهم للكناية ، فهم وإن كانوا ينطلقون في تناولهم لها من تعريفهم لبعض الأساليب البلاغية فإن الحيز الأوفر في هذا التناول ينصب على التمثيل الذي كان في أيديهم سندا قويا لكشف طبيعة الأسلوب وماهيته ، وأكثر من مثّل هذه المرحلة قدامة بن جعفر ، وأبو هلال العسكري وابن رشيق القيرواني ، وابن سنان الخفاجي . لقد كان هذا العطاء المعرفي في المرحلة السابقة - مادة ومنهجاً - سندا لأعلام البلاغة فيما بعد للتأصيل لمفهوم الكناية ، وبرؤية أكثر شمولية وإحاطة لمفهوم الكناية الاصطلاحي ، وستبين ذلك من خلال الوقوف على جهد أربعة أعلام ممن أسهموا في تأصيل هذا المفهوم .

1- عبد القاهر

انبنى منهاج عبد القاهر الجرجاني في تناوله للكناية على انطلاقه من النظرة الكلية الشاملة فهو في كثير من المباحث التي تناولها يبدأ بالأصل يتبعه الفرع ، والعام يتلوه الخاص ، ويمكننا أن نقف في تناوله للكناية على ثلاث مقولات هامة تؤطر تفصيله لها أولاها مقولة " الكلام على ضربين " وثانيهما مقولة " المعنى ومعنى المعنى " وثالثها مقولة " في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره " والتي يعقبها بتعريف الكناية والتمثيل لها .

ففي المقولة الأولى يذهب إلى أن الكلام على ضربين : ضرب أنت تصل فيه إلى المعنى بدلالة اللفظ وحده " وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلُّك اللفظ على

معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل¹

وهذه أول إشارة إلى طبيعة الدلالة على المعاني في الكناية بصفة أعمّ فأنت لا تصل فيها إلى المعنى بدلالة اللفظ وحده، بل تنتقل من معنى هذا اللفظ إلى معنى آخر هو الغرض المقصود والمعنى المراد وعلى هذا فدلالة الكناية على المعنى دلالة غير مباشرة مثلها مثل الاستعارة والتمثيل.

وقد خرج من هذه القاعدة بقاعدة ثانية وهي إحدى المقولات التي أشارت إليها الدراسات اللغوية الحديثة وكان أول من نبّه إليها أوجدن وريتشاردز في كتابهما " معنى المعنى " حيث يلخص عبد القاهر مقولته الأولى بقوله : " وإذ قد عرفتَ هذه الجملةَ فهانها عبارةٌ مختصرةٌ وهي أن تقولَ

المعنى ومعنى المعنى تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تصلُّ إليه بغيرِ واسِطةٍ وبمعنى المعنى أن تعقلَ من اللفظِ معنًى ثم يُفضي بكَ ذلكَ المعنى إلى معنًى آخر " ²

ويربط المقولتين يتبين أن التعبير الكنائي لا يفهم المعنى فيه من اللفظ ، وإنما من معنى اللفظ الذي يقودك إلى المعنى المراد والغرض المقصود وهذا ما توضحه أكثر القاعدة الثالثة والتي عنوانها — " في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره " وقال في افتتاحها : " اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعم على شيعين : " الكناية " و " المجاز " ³

وهي مقولة يمكن اعتبارها فرعاً من المقولتين السابقتين إذ تتضح دلالة الكناية على المعنى فيها وبصفة عامة من خلال دلالة اللفظ الذي نطلقه ولا نريد به الظاهر من معناه ، بل معنى آخر غير ظاهر وفي هذا الكلام إيجاء بما في الكناية كأسلوب من الخفاء والغموض واللامباشرة في أداء المعنى . وبعد هذا التقديم العام في المقولة الثالثة يشرع عبد القاهر الجرجاني في حدّ الكناية وتعريفها دون أن يقرّها بأي أسلوب آخر¹ مثلما كنا نجد عند كثير ممن عرضوا لها في المرحلة السابقة يقول : " والمراد بالكناية هانها أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومىء به إليه، ويجعله دليلاً عليه " ²

¹ - عبد القاهر - دلائل الإعجاز: 262

² - عبد القاهر - دلائل الإعجاز: 263

³ - م . س : 66

ويجلبنا هذا التعريف على التعاريف التي أوردها علماء البلاغة للإرداف بدءاً بقدامة بن جعفر الذي يقول في هذا الشأن: " وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له ، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع " ³ وبشيء من التأمل ندرك تقارباً بين التعريفين والذي يمكن أن نتلمّسه ونجليه من خلال الجدول التالي ⁴ :

قدامة بن جعفر (337هـ) "الإرداف"	عبد القاهر الجرجاني (471هـ) "الكناية"
1- وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني	1- أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني .
2- فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى	2- فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة.
3- بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له.	3- ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود.
4- فإن دل على التابع أبان عن المتبوع	4- فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه

وعبد القاهر الجرجاني وإن كان قد استفاد من إنجازات من قبله فإنه انطلق منها ليطورها أكثر ويبدو هذا جلياً في توضيحه لتعريف الكناية عن طريق التمثيل لها يقول: " مثال ذلك قولهم: هو طويل النجاد يريدون طويل القامة، وكثير رماد القدر يعنون كثير القرى وفي المرأة: نؤوم الضحى والمراد أنها مترفة مخدومة " ⁵

فإذا أجرينا تعريف الكناية عند عبد القاهر على هذه الأمثلة وجدنا أن طول القامة وكثرة القرى وكون المرأة مترفة مخدومة معان لم يعبر عنها بظاهر اللفظ الموضوع لها في اللغة ولكن جيء إلى

¹ - ربط عبد القاهر الجرجاني الكناية بالتعريض لكن ليس في تعريفها وإنما في الإشارة إلى محاسنها .

² - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

³ - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157

⁴ - ينظر نعيم علوية - أمير الكناية ومفاتيح القواعد - مجلة الفكر العربي - العدد : 46 - 1987 : 180

⁵ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

معان تتلوها وترددها في الوجود فطول القامة يردفه طول النجاد ، وكثرة القرى يردفه كثرة الرماد وكون المرأة مترفة مخدومة يرددها قولهم نؤوم الضحى ، ويوضح عبد القاهر هذه الفكرة بقوله : " فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ، ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان " ¹ .

ويعقب عبد القاهر هذا التوضيح بتوضيح آخر يعلل فيه الترابط بين هذه الألفاظ أو التعبيرات ومعانيها فيقول : " أقللا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثرت القرى كثرت رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى ؟" ² وفي موضع آخر يحلل فيه قولهم : " كثير رماد القدر " يشير إلى أن دلالة هذا التعبير على " كثرة القرى " تعرف من طريق المعقول لا من طريق اللفظ يقول : " وإذا نظرت إليها - الكناية - وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ ألا ترى أنك لم نظرت إلى قولهم : هو كثير رماد القدر وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القرى والضيافة لم تعرف ذلك من اللفظ " ³

وهذه فكرة أخرى تدعم الأطر العامة التي وضع فيها عبد القاهر الكناية ، فاكتشاف المعنى في الكناية لا يكون بالاعتماد على دلالة الألفاظ وحدها بل يتعداها إلى أعمال العقل والنظر في ملابس القول وما سبق لأجله .

وهكذا لم يكتف عبد القاهر الجرجاني بالتعريف والتمثيل للكناية وإنما تجاوزه إلى تصوّر عام للكناية يكشف طريقة بنائها عند المرسل وتلقيها عند المتلقى ، وجمال التعبير بها مما ليس مجال الحديث عنه ها هنا .

بهذه الطريقة التي تعتمد ذكر القاعدة المجملة ثم تشفعها بالتحليل والتفصيل والتمثيل أصّل عبد القاهر الجرجاني لحد الكناية ، وكان بذلك أول من ضبط تعريفها منفصلة عن غيرها من الأساليب ومهد الطريق أمام من جاء بعده ليسايره فيما ذهب إليه تنظيرا وتطبيقا .

2- الزمخشري

¹ - م. س : 66

² - م. س : 66

³ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 431

أُتجه الزمخشري في " الكشاف " - وهو في الأصل كتاب في تفسير القرآن الكريم - إلى تطبيق المفاهيم البلاغية التي استقرت في مصادر البلاغة قبله ، لكنّ هذا لم يمنعه من ضبط هذه المفاهيم في ظلّ هذا النهج التطبيقي ، وهو وإن كان يعتمد في أغلب الأحيان إلى الإشارة إلى هذا اللون أو ذاك في آي القرآن الكريم إلاّ أنه لم يقصّر نظريته على هذه الإشارة بل تعداها إلى الحد والتعريف بل إلى التقسيم والتفريع أحيانا .

ومّا جاء في حدّه للكناية في معرض تفريقه بينها وبين التعريض قوله : " الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، كقولك : طويل النجاد والحماثل لطول القامة ، وكثير الرماد للمضياف " ¹ والزمخشري وإن لم يفصّل هذا التعريف ولم يوضحه في هذا الموضوع إلاّ من خلال هذين المثالين فإنه يشير إلى الكناية في مواضع كثيرة من كتابه ومن ذلك ما ذكره عن قوله تعالى : " وَلَكِنَّ لَأُتَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا " ² . قال : " والسرُّ وقع كناية عن النكاح الذي هو الوطاء ، لأنّه ممّا يُسرُّ " ³ ومن ذلك أيضا ما ذكره في قوله تعالى : " مَنْ نَسَأَكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ " قال : " فإن قلت ما معني (دخلتن بهن) قلت هي كناية عن الجماع كقولهم بنى عليها وضرب عليها الحجاب يعني أدخلتـموهن الستر " ⁴ .

ومنه أيضا ما ذكره في تفسيره لقوله تعالى : « وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا » ⁵ يقول : " وتقليب الكف كناية عن الندم والتحسر لأن النادم يقلّب كفيه ظهرا على عقب كما كنى عن ذلك بعض الكف والسقوط في اليد " ⁶ .

وهكذا وفي كثير من المواضع في الكشاف نصّ على كون هذه الآية أو تلك من الكناية ، وكان الزمخشري في هذا المصدر يقف موقف المطبق على ما تأصل من المفاهيم عند من قبله أو على ما نظر له هو وحدّه .

¹ - الزمخشري - الكشاف : 1 / 311

² - البقرة / 235

³ - الزمخشري - الكشاف : 1 / 311

⁴ - م . س : 1 / 528

⁵ - الكهف / 42

⁶ - الزمخشري - الكشاف : 2 / 676

3- الرازي

ذهب فخر الدين الرازي في مطلع كتابه " نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز " إلى أن مصدر مادة في هذا الكتاب هو كتابا عبد القاهر الجرجاني " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " ، وأن سعيه في هذا الكتاب ينحصر في الترتيب والتبويب والتحرير والتقريب وهذا يعنى الضبط والتفعيد من جهة والحصر والإجمال من جهة أخرى وهذا ما نقف عليه في حدّه للكناية .

وقد انطلق الرازي مثلما انطلق عبد القاهر الجرجاني في تعريف الكناية من قاعدة عامة وضّح فيها طريق الكناية في الدلالة على المعنى حيث قال : " اعلم أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصودا أيضا ليكون دالا على ذلك الغرض الأصلي ، وإما أن لا يكون كذلك . فالأول : هو الكناية ، والثاني : هو المجاز " ¹

وبناء على هذه القاعدة فإن اللفظة في التعبير الكنائي لها معنيان : معناها الحقيقي ، ومعنى آخر يقود إليه هذا المعنى وهو الغرض الأصلي المقصود أو ما يسمى بالمعنى المجازي وهذه العبارة هي التي ألمح إليها عبد القاهر في مقولته الشهيرة " المعنى ومعنى المعنى " بل هي تتّضح أكثر عند الرازي في معرض نفيه أن تكون الكناية مجازا حيث قال : " الكناية عبارة أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيا " ² .

وقد اطمأنّ الرازي إلى هذه القاعدة فاكتفي في حدّه للكناية بالتوضيح عن طريق مثال قال : " ومثال الكناية : " فلان طويل النجاد ، " كثير الرماد " فقولنا : طويل النجاد ، استعمل لا لأن الغرض الأصلي معناه بل ما يلزمه من طول القامة ، وهكذا القول في المثال الآخر " ³ .

ويبدو من خلال هذا التوضيح أن الرازي يطلق على المعنى المقصود في الكناية ما يلزم من المعنى الأصلي وهي فكرة جديدة لم يسبق إليها في حدّ الكناية وتعريفها ، وهكذا فإن الرازي وإن كان اختصر ما توصل إليه عبد القاهر وأوجزه ، مع بعض الإضافات التي تتعلق بتركيبة الكناية فإنّه مال إلى التفعيد والحصر فكان من الأوائل الذين فتحوا المجال لسيادة هذا الاتجاه المعياري في الدرس البلاغي.

¹ - الفخر الرازي - نهاية الإيجاز: 160

² - الفخر الرازي - نهاية الإيجاز: 161

³ - م . س : 160

4 - السكاكي

مهّد الرازي الطريق أما السكاكي نحو الاهتمام بالتعديد والصياغة المضبوطة المحكمة والتحديد العلمي ، والسكاكي إن كان قد استفاد من فكر من قبله وخاصة فكر عبد القاهر الجرجاني فإنه أكثر ما استفاد الجانب النظري ، حيث لا نقف على أثر طريقة عبد القاهر في التحليل والتذوق البلاغي وإنما نلفي اتجاهها نحو وضع الصيغة النهائية لحدود الأساليب البلاغية مثلما نقف على ذلك في تعريفه للكناية .

عرّف السكاكي الكناية بقوله : " الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من المذكور إلى المتروك " ¹ ، فالكناية في هذا الحدّ منافية للتصريح بذكر الشيء وتجاوزه إلى ذكر ما يلزم منه ، وفي هذا الحد إشارة أيضا لما في الكناية من انتقال من اللفظ المذكور إلى المتروك . وقد وضّح السكاكي هذا الحدّ من خلال مثالين قال : " كما تقول : فلان طويل النجاد ، لينتقل منه إلى ما هو ملزومه وهو طول القامة ، وكما تقول : فلانة تؤوم الضحى لينتقل منه إلى ما هو

ملزومه وهو طول القامة " ²

ويبدو أن السكاكي يركز في حدّه للكناية على فكرتين أساسيتين :

1 - ترك التصريح .

2 - الانتقال من اللازم إلى الملزوم

أما الفكرة الأولى فقد تداولها بصيغتها أو بمعناها كثير من أعلام البلاغة في حديثهم عن الكناية ، وقد رأينا سألنا كيف أن مفهوم الكناية ارتكز في منطلقه على ترك التصريح باللفظ وتجاوزه إلى لفظ آخر من شأنه أن ينبئ بالمعنى المراد والغرض المقصود ، وقد وضّح هذه الفكرة بربطها بتسمية الكناية كناية في قوله : " وسُمي هذا النوع كناية لما فيه من إخفاء وجه التصريح " ³ . أما الفكرة الثانية وهي الانتقال من اللازم إلى الملزوم فيبدو تركيز السكاكي عليها إلى حد يمكن القول أنّه اختصر تعريف الكناية في فكرة - الانتقال - مقرونة بمصطلحي اللازم والملزوم ، وفكرة التلازم هذه يبدو أنه لقفها من الرازي وبنى عليها تعريف الكناية ، وراح يكررها في كم من موضع

¹ - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

² - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

³ - م . س : 402

من ذلك قوله: " إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم " ¹ ، ويطبقها على سائر الجوانب التي طرقها في الكناية كإشارته إلى ذلك في حديثه عن أقسامها وبلاغتها.

كما نبّه السكاكي إلى أن " الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها ، فلا يمتنع من قولك : فلان طويل النجاح أن تريد طول نجاحه من غير ارتكاب تأوّل مع إرادة طول قامته " ² وهي فكرة نجد مضمونها عند الرازي في قوله : " اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصودا أيضا ليكون دالا على ذلك الغرض الأصلي " ³ وأشار إلى أن دلالة الكناية من هذا القسم ، فالمعنى الحقيقي محتمل أن يراد ولا مانع في الكناية من ذلك ، وهي فكرة ستكون المعتمد في ضبط بنية الكناية وتمييزها عن غيرها من الأساليب .

وهكذا أضاف السكاكي حصرا آخر وضبطا واختصارا إلى ما بدأه الرازي قبله في قاعدة محكمة تتسم بطابعها المعياري والعلمي ، فاختصر حدّ الكناية في عبارتين توضح إحداهما الأخرى : " ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه " أو " الانتقال من اللازم إلى الملزوم " ، وإلى جانب هذا رأينا كيف بنى السكاكي أفكاره على أفكار من سبقه لكنه ألبسها لباس المعيارية والعلمية بالدقة والحصص والاختصار .

¹ - م . س : 403

² - م . س : 403

³ - الفخر الرازي - نهاية الإيجاز : 160

ثالثا : الضبط والنقد لمفهوم الكناية

1 - تأكيد الشراح لمفهوم الكناية

2- نقد حدود الكناية

ثالثا - الضبط والنقد لمفهوم الكناية

بعد أن تأصل مفهوم الكناية بدءا بجهد عبد القاهر الجرجاني ، وانتهاء بجهد السكاكي والذي استقر على يديه المفهوم ، يمكن القول أن جهد من جاء بعده لا يخرج عن وجهتين أساسيتين وجهة تكرر جهد السابقين وتعيده وهؤلاء أكثرهم من الشراح والملخصين ، ووجهة تقف من جهد السابقين موقف الناقد المدقق في الحدود والتعريفات .

1- تأكيد الشراح والملخصين لمفهوم الكناية

الأصل في الشرح والتلخيص أن يقع على أصل يراد له ذلك ، وهذا ما وقع فعلا في النماذج التي مثلنا بها لهذه البيئة المعرفية ، والمفروض في الملخصات أن تسير في ركاب الأصل الملخص أما الشروح فليس شرطا أن تكنفي بما ورد في الأصول لأنها عرض وتفسير وتوسيع ، وهذه المصطلحات تقتضي الإضافة والتعديل وسنقف على نموذجين أحدهما في التلخيص والآخر في الشرح لمعرفة طبيعة تناول الشراح والملخصين لحد الكناية ومفهومها .

أمّا النموذج الأول والخاص بالملخصات فهو "المصباح" لبدر الدين بن مالك وقد عرّف فيه الكناية بقوله "ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في لزوم، لينتقل منه إلى الملزوم كما نقول: فلان طويل النجاد لينتقل منه إلى طول القامة"¹

وهو تعريف كما يبدو أورده السكاكي للكناية مع شيء من التغيير في صيغته، والتقديم والتأخير في أجزائه وبالمقارنة يتجلى مدى التماثل بل التطابق بين التعريفين يقول السكاكي: "الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك كما تقول" فلان طويل النجاد"، لينتقل منه إلى ملزومه وهو طول القامة"²

والفكرة الأساس التي تجمع هذين التعريفين هي ترك التصريح، مع الانتقال من اللازم إلى الملزوم وبهذا لم يخرج ابن مالك عن الإطار الذي رسمه السكاكي في حدّ الكناية، ونهج نهجه في ضبط التعريف وطبعه بهذا الطابع المعياري المحكم، الذي يعتمد علاقة التلازم المنطقية.

أما النموذج الثاني والمتعلق بالشروحات فهو كتاب "الإيضاح" للخطيب القزويني الذي عرّف الكناية بقوله: "الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه"³

وأفكار هذا الحد - وإن كانت الصياغة مختلفة - هي نفس ما ورد في كتاب مفتاح العلوم فالتركيز على فكرة التلازم، مع جواز إرادة المعنى الحقيقي ممّا وقفنا عليه في تعريف السكاكي، وبهذا فقد سار ابن مالك والقزويني ومن جاء بعدهما من الشراح والملخصين على هدى السكاكي وانتهجا نهجه فأكدوا بذلك على استقرار مفهوم الكناية وتعريفها.

2- نقد حدود الكناية

1-2: ابن الأثير

يلتقي ابن الأثير مع عبد القاهر الجرجاني في تلك الروح الأدبية والفنية التي يكسو بها تناوله لمباحث البلاغة، لكنه يلتقي في المقابل مع السكاكي في وفرة التعليقات المنطقية لما يطرحه من قضايا وأكثر ما ظهر ذلك في الطابع النقدي الذي امتاز به عن غيره والذي دفعه أحياناً إلى نقد ما توصل إليه من قبله وبيان فسادة وهذا ما نقف عليه في تناوله لحدّ الكناية.

¹ - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبدیع : 146

² - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

³ - القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة : 687

وابن الأثير قبل أن يضبط حدَّ الكناية نَبَّه إلى أن هذا النوع ويقصد الكناية والتعريض " مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانبا " ¹ وهذه أول إشارة نتلقاها من ابن الأثير في دلالة الكناية ومفهومها بحيث يعتمد فيها على معنى اللفظ لإدراك الغرض المقصود ، وهذا يعني أيضا أن دلالة اللفظ على ما وضع له غير مقصودة ولا مرادة .

وهو قبل أن يعرض حدَّه للكناية وما يراه صحيحا في ذلك ، طرح جملة من التعريفات واستوقف نفسه عليها بالنقد والنقض معا ، وكان مما عرضه من التعريفات قولهم : " هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه ، كاللمس والجماع ، فإن الجماع موضوع حقيقي واللمس كناية عنه وبينهما الوصف الجامع إذ الجماع لمس وزيادة " ² وهو يحكم على فساد هذا الحدِّ لكونه يمكن أن يكون حدا للتشبيه الذي يعتبر لفظا دالا على غير الوضع الحقيقي لجامع بين ركني التشبيه وهو الصفة المشتركة بينهما ، ويوضح ذلك بمثال : " ألا ترى أنا إذا قلنا : زيد أسد ، كان ذلك لفظا دالا على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد وهو الشجاعة " ³

أمَّا التعريف الثاني الذي نقده فقد نسبه لعلماء الأصول وهو قولهم في حدَّ الكناية : " إنَّها اللفظ المحتمل يريدون بذلك أنَّها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه " ⁴ وهو ينقد هذا الحدَّ لما فيه من عمومية ، فكلُّ كناية لفظ محتمل ، لكنَّ ليس كلُّ لفظ محتمل هو كناية وهو يوضِّح فساد هذا الحدِّ من خلال حديث رسول الله : " إذا لم تستح فافعل ما شئت " لكون هذا اللفظ يدلُّ على المعنى وخلافه قال : " وبيان ذلك أنَّه يقول في إحدى معنييه : إنَّك إذا لم يكن منك وازع يزعك عن الحياء فافعل ما شئت ، وأمَّا معناه الآخر فإنَّه يقول : إذا لم تفعل فعلا يُستحَى منه فافعل ما شئت " ⁵ .

¹ - ابن الأثير - المثل السائر : 180 / 2

² - م . س : 181/2

³ - م . س : 181/2

⁴ - ابن الأثير - المثل السائر : 181/2

⁵ - م . س : 181/2

أمّا حدُّ الكناية عنده فقد عبّر عنه بقوله : " والذي عندي أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانباً حقيقة ومجاز ، وجاز حملها على الجانبين معا " ¹ وقد وضّح ذلك من خلال لفظ " اللّمس " قال : " ألا ترى أن اللّمس في قوله تعالى " لَأَمْسْتُمُ النِّسَاء " ² يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، وكل منهما يصح به المعنى ولا يحتل " ³

وهو يوضّح هذا الحدّ ويؤكد عليه بنفي وقوعه على التشبيه وعلى سائر أنواع المجاز يقول : " وأمّا التشبيه فليس كذلك ، ولا غيره من أقسام المجاز لأنه لا يجوز حمله إلاّ على جانب المجاز خاصة ولو حمل على جانب الحقيقة لاستحال المعنى " ⁴

وتوضيح ذلك فيما ذهب إليه أننا لو قلنا " زيد أسد " وقصدنا به المعنى الحقيقي لما جاز بل

استحال لأنّه لا يمكن أن يكون الإنسان أسداً على وجه الحقيقة " ⁵

وفي الأخير يؤكّد تعريفه هذا بقوله : " فحدُّ الكناية الجامع لها : هو أنّها كل لفظة دلت على معنى

يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز " ⁶

وهكذا يتبين أن ابن الأثير يقف موقف الناقد مما ورثه من قبله من أعلام البلاغة ، لكنّه في الوقت

ذاته ينطلق منه ويعتمد عليه في صياغة ما يراه مناسباً لحدِّ الكناية وتعريفها ، وتكفي الإشارة إلى أن ما

ذهب إليه السكاكي ومن قبله من كون " الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها " أصبح المعتمد الذي

استند إليه ابن الأثير في ضبط التعريف بالشكل الجامع الذي أشار إليه " كل لفظة دلت على معنى

يجوز حمله على الحقيقة والمجاز " ، كما صار الأساس الذي على ضوءه تتميز الكناية عن غيرها من

أساليب البيان .

2-2: العلوي

¹ - م . س : 181/2

² - النساء / 43

³ - ابن الأثير - المثل السائر : 181 / 2

⁴ - م . س : 181 / 2

⁵ - ينظر م . س : 182 / 2

⁶ - م . س : 182 / 2

في مطلع حديث العلوي عن الكناية نبّه إلى أنّها كما قال : " واد من أودية البلاغة ، وركن من أركان المجاز وتختص بدقة وغموض ، ومن أجل ذلك حصل الزلّل لكثير من الفرق ، لسبب التأويلات " ¹

ولعل في هذا التقديم إشارة إلى أنه سيقف موقفاً يصحح فيه هذا الزلل الذي وقع فيها على مستوى التنظير على أقل تقدير ، وهذا ما نقف عليه فعلاً في المجرى الثالث الذي خصصه للكناية في مصطلح النظار من علماء البيان ، حيث عرض العلوي مجموعة من التعريفات ملخصة وبأسلوبها أحياناً ونقدها الواحد تلو الآخر .

أ- نقد حد الكناية عند عبد القاهر

لخص العلوي حدّ عبد القاهر الجرجاني للكناية بقوله : " وحاصل كلامه هي أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللّغة ، ويأتي بتاليه وجوداً فيوميء به إليه ويجعله دليلاً عليه " ² ، ثم أعقب هذا التعريف بنقده له بقوله : " وهذا فاسد لأمر ثلاثة أما أولاً فلأن قوله (ويأتي بتاليه) إما أن يريد بتاليه مثله فهو خطأ ، فإن الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي ترك بالكناية ... وأما ثانياً فلأن قوله (فيوميء به) ليس يخلو الإيماء إما أن يكون على جهة الحقيقة ، أو على جهة المجاز... وأما ثالثاً فلأن ما هذا حاله ينتقض بالاستعارة نحو قولك رأيت الأسد ولقيت البحر فإنك تركت اللفظ الموضوع للشجاعة والكرم ، وأتيت بتاليهما ، وأمات بهما إليه ، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحد كان باطلاً لأنه لم يفد خصوصية الكناية على انفرادها " ³ .

والملاحظ في هذا النقد أولاً أن العلوي لم ينقل تعريف عبد القاهر كما أثبتته في دلائل الإعجاز بقوله : " والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللّغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيوميء به إليه، ويجعله دليلاً عليـه " ⁴

¹ - العلوي - الطراز : 1 / 364

² - م . س : 1 / 366

³ - م . س : 1 / 366 - 367

⁴ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

والمفارقة تلحظ في تعبير العلوي " ويأتي بتاليه وجودا فيومى به إليه " وفي تعبير عبد القاهر " ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومىء به إليه " وهذا الفارق في التعبير لا شك يقود إلى ملاحظات مغايرة وهي :

- 1 - قول العلوي " ويأتي بتاليه " تعود على اللفظ ، ولكن قول عبد القاهر " هو تاليه " تعود على معنى اللفظ ، وهذا الفارق يؤدي إلى فارق في دلالة الكناية ، فالعلوي في تلخيصه يجعل الانتقال من اللفظ إلى المعنى المراد وهذا ما لم يقصده عبد القاهر لأن الانتقال لا يكون من اللفظ وإنما من معنى اللفظ الذي يومىء إلى الغرض المقصود ويدل عليه .
- 2 - عدم إيراد العلوي لكلمة الرّدْف بعد كلمة التالي هو الذي جعل معناها غير محدد ، فكلمة الردف تبين المقصود من التالي وهو التابع لمعنى اللفظ المعبر به عن المعنى المراد .
- 3 - أما قوله " فيومىء به " فمعروف أن دلالة التعبير الكنائي ليست على جهة الحقيقة لأن المعنى الحقيقي هو الذي يتبادر إلى الذهن أولاً ثم يومىء إلى الغرض المقصود لا على جهة الحقيقة وإنما على جهة المجاز لأن في التعبير انتقالاً وعدولاً عن ظاهر اللفظ .

ب- نقد حد الكناية عند الرازي

تعرض العلوي لنقد الرازي في حدّه للكناية بعدما لخص تعريفه لها بقوله : " فأما ابن الخطيب الرازي فما زاد في حدّ الكناية في كتابه " نهاية الإيجاز " على أن قال : هي اللفظ الدال على معنى مقصود مع ملاحظة معناه الأصلي " ¹

وقد أشار إلى فساده باعتبارين : اعتبار الاستعارة ، واعتبار الحقيقة مع مجازها ، فأما فساده بالاستعارة فلأنها " دالة على معنى مقصود مع ملاحظة معناه الأصلي فيلزم على ما قاله دخولها في الكناية " ² ، وأما فساده بالحقيقة مع مجازها فلأنه " ما من مجاز يدل على معنى إلا وهو دال على حقيقته وفي هذا دخول أنواع المجاز في الكناية وهذا باطل " ³

والملفت للانتباه وكما لاحظنا في نقد العلوي لعبد القاهر أن تلخيصه لحدود الكناية عند من ينقدهم كثيراً ما يخلُّ بهذه الحدود ويعطيها معنى غير الذي يريده صاحبها ، وبمقارنة بسيطة بين ما لخص به العلوي حد الكناية عند الرازي وما أورده الرازي في كتابه نكتشف هذا الإخلال الذي

¹ - العلوي - الطراز : 371 / 1

² - م . س : 371 / 1

³ - م . س : 371 / 1

سيكون منطلق العلوي في نقده ، فقد قال الرازي في حدّ الكناية : " اعلم أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو إمّا أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون دالاً على ذلك الغرض الأصلي ، وإما أن لا يكون كذلك . فالأول : هو الكناية ، والثاني : هو المجاز " ¹

وشتان بين التعريف والتلخيص فالمفهوم من حدّ الرازي للكناية هو أنّه إذا لم يكن المقصود من اللفظ معناه الحقيقي الذي وضع اللفظ بإزائه في أصل اللغة - أي يراد به معنى آخر وهذا ما سمّاه الغرض الأصلي والذي نتوصل إليه بالاعتماد على معنى اللفظ الحقيقي ودلالته ، فإنه لا يخلو من أن يكون معناه الحقيقي مراداً وهذه دلالة التعبير الكنائي ، أو غير مراد وهذه دلالة المجاز ، أما تلخيص العلوي في فهم منه أن اللفظ هو الذي يدل على المعنى المقصود وما كان الرازي ليبدل على ذلك وقد اعتمد في تعريفه للكناية على ما جاء به عبد القاهر الجرجاني وقد جلينا وجه التقارب بينهما سالفاً .

هذا من جهة التلخيص ، أما من جهة النقد فيبدو أن العلوي ذكر عبارة " مع ملاحظة معناه " وهو يقصد بها الرجوع إلى المعنى الحقيقي لفهم المعنى المجازي وهذا شيء طبيعي في كل دلالة مجازية لكن تعريف الرازي يشير إلى أن المعنى الحقيقي يكون مقصوداً ولا مانع من إرادته مع المعنى المجازي وهو الغرض الأصل مثلما سمّاه ، والفرق جلي بين الفهمين .

إن التلخيص الموجز الذي اعتمده العلوي أحياناً - لحدود الكناية عند من ينقدهم - واطمأن إليه وبنى عليه نقده هو الذي أحلّ أولاً بمضمون هذه الحدود ، وأفضى إلى هذه الملاحظات النقدية التي تفتقر إلى الدقة والضبط التي كان يعيب من خلالها عمل الرازي في تعقيبه الأخير على حده للكناية بقوله : " والعجب من إطلاقه هذا الإطلاق مع إدراكه لصناعة الحدود وتصوّنه عن النقص وتبحره في علم الكلام " ²

ج- نقد حد الكناية عند ابن الأثير

والعلوي لا يكتفي في نقده لحدود الكناية بما أثبتته ابن الأثير بل يتعداه حتى إلى ما أورده من تعريفات لغيره ونقدها، ونؤثر أن نبدأ بنقد العلوي لما حكاه ابن الأثير مراعاة لترتيب هذه النقود أولاً بأول ونكتفي بنقده للتعريف الأوّل مما حكاه ابن الأثير وهو قولهم في حدّ الكناية : " هي اللفظ الدال على

¹ - الرازي - نهاية الإيجاز : 160

² - العلوي - الطراز : 371/1

الشيء بغير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه " ¹ وقد نقده بقوله : " وهو فاسد لأمر ثلاثة أما أولاً فلأن هذ يبطل بالتشبيه ، فإنه اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي في وصف من الأوصاف ... وأما ثانياً فلأن الكناية لا تفتقر إلى ذكر جامع ... فاعتبار ذكر الجامع في الكناية يخرجها عن حقيقة وضعها ويبطل فائدتها ، وأما ثالثاً فلأنه ذكر الكناية والمكنى في حد الكناية ، وهذا فيه تفسير الشيء بنفسه " ²

أمّا نقده لحد ابن الأثير للكناية الذي لخصه بقوله : " كل لفظ دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز " ³ فقد قال فيه : " وهو فاسد لأوجه ثلاثة : أما أولاً فلأن ظاهر كلامه (معنى) يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز يدل على أن المحمول معنى واحد على جهة الحقيقة والمجاز ، وهذا خطأ فإن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازاً لاجتماع النفي والإثبات ... وأما ثانياً فلأن ما ذكره يبطل بالاستعارة في مثل قولنا أسد وبجر فإن قولنا : أسد كما يدل بحقيقته على السبع فهو دال بمجازه على الشجاعة ، فيجب دخوله في حد الكناية ، وأما ثالثاً فلأن قوله (بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز) يدخل فيه التشبيه فإنه لا بد من اعتبار أمر جامع بخلاف الكناية فإنها لا تفتقر إلى ذكر الجامع " ⁴ .

وبالمقارنة أيضاً يبدو لنا أن العلوي لم يلخص حد الكناية عند ابن الأثير الذي عقب بعد ذكره بقوله : " هذا ملخص كلامه مع حذف كثير من فضلاته " ⁵ بل ذكره بصيغة ابن الأثير ، أما التلخيص فقد وقع على شرح وتفسير هذا الحد مع الإشارة إلى أن الشاهد الذي مثل به للكناية عند تلخيصه وهو قوله تعالى : " نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ " ⁶ لم يورده ابن الأثير في شرحه ⁷ أمّا نقده فمبني أيضاً على شيء من سوء فهمه لبعض ماورد في حد الكناية عند ابن الأثير ، ومن ذلك ما أورده في الوجه الأول لفساد هذا الحد وهو وقوفه على كلمة " معنى " وذهابه إلى أن ابن

¹ - العلوي - الطراز : 368 - 369

² - م . س : 369 / 1

³ - م . س : 372 / 1

⁴ - م . س : 373 / 1

⁵ - م . س : 372 / 1

⁶ - البقرة / 223

⁷ - ينظر نزيه عبد الحميد فراج - من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي : 181

الأثير يقصد بها معنى واحدا مما دعاه إلى الحكم بفساد هذا الحد لأن اللفظ ذو المعنى الواحد يستحيل أن تتجاذبه الحقيقة والمجاز في آن واحد ، في حين أن من يمعن قراءة شرح ابن الأثير لحد الكناية يكتشف أنه لا يريد ذلك ، ويكفي أن نشير إلى جزء من هذا الشرح ليتبين المقصود ، فعند تعليل ابن الأثير لاشتقاق الكناية قال : " واعلم أن الكناية مشتقة من الستر يقال كنىت الشيء إذا سترته وأجري هذا الحكم في الألفاظ التي يُستَر فيها المجاز بالحقيقة ، فتكون دالة على الساتر والمستور ألا ترى إلى قوله تعالى : " أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ " ¹ فإنه إن حمل على الجماع كان كناية لأنه ستر الجماع بلفظ اللمس الذي حقيقته مصافحة الجسد الجسد ، وإن حمل على الملامسة التي هي مصافحة الجسد الجسد كان حقيقة ² وفي هذا الشرح دليل قاطع على أن ابن الأثير لا يقصد من كلمة (معنى) معنى واحدا بل معنيين ³ أحدهما ساتر والآخر مستور .

د- نقد حد الكناية عند بدر الدين بن مالك*

وهو في حقيقته نقد لا ينطبق على ابن سراج المالكي وحده ، وإنما ينطبق على فكرة التعريف جملة عند الشراح والمخلصين وأصل الفكرة إجمالا تعود إلى السكاكي وهي فكرة ترك التصريح مع الانتقال من اللزوم إلى الملزوم .

والعلوي قبل أن ينقد حد ابن سراج المالكي للكناية ذكره كما ورد في المصباح " ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم " ⁴ ثم وضحه وشرحه بقوله : " فقوله (ترك التصريح بالشيء) عام في جميع الأنواع المجازية فإنها متفقة في ترك التصريح بحقائقها الموضوعية من أجلها وقوله (إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم) يحتز به عن الاستعارة... أما قوله (لينتقل منه إلى الملزوم) فيعني أن فائدة المساواة في الدلالة هو المساواة في الملزوم فهذا ما ذكره ابن سراج في كتاب المصباح مع فضل بيان منّا لقيود في الحدّ أغفلها فيه " ⁵

1 - النساء / 43

2 - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 183

3 - ينظر تفصيل نقد العلوي لابن الأثير للدكتور نزيه عبد الحميد فراج - من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي:

183-188

* - يذكر العلوي بدر الدين بن مالك المعروف بابن النظام وصاحب المصباح باسم ابن سراج المالكي ، ينظر الطراز : 1 / 367

4 - العلوي - الطراز : 1 / 367-368

5 - العلوي - الطراز : 1 / 368

وشرح العلوي لهذا التعريف وتعليه لأجزائه ومقاطعة يمكن قراءتها بكون العلوي يطمئن لهذا التعريف ، لكنه بعد نقده لما أورده ابن الأثير من حدّ علماء البيان للكناية يعود إلى الاعتراض على هذا الحد فيقول: " اعلم أن ما ذكر ابن سراج في تعريف الكناية وإن كان أسلم مما حكاه ابن الأثير وأدخل في التحقيق لكنه لا يخلو من نظر من وجهين أمّا أولاً فلأن ما ذكره حاصل في الاستعارة ... وأما ثانياً فإنّ قوله (إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم) إن أراد بالملزوم المدلول فذكر المدلول أوضح فلا حاجة إلى العدول عنه ، وإن أراد به معنى آخر فهو خطأ لا فائدة فيه ¹ ويكفي أن ننتبه إلى أن العلوي ذكر في شرحه لتعريف ابن سراج المالكي أن قوله (إلى مساويه في اللزوم لينتقل منه إلى الملزوم) يحتز به عن الاستعارة ، لكننا في النقد نراه يضرب بذلك عرض الحائط ، ويجعل الحد فاسداً لكون دلالة الاستعارة تدخل ضمنه " في نحو قولك : رأيت الأسد ولقيت البحر فإنك تركت التصريح بقولك لقيني الشجاع إلى لفظ الأسد والكريم إلى لفظ البحر والكناية مخالفة للاستعارة في ماهيتها فلا يخلط أحدهما بالآخر " ² وهكذا لم يسلم أي حدّ من الحدود من نقد العلوي ، وولوع العلوي بنقد الحدود يمكن رده إلى أمرين :

- 1 - أن الروح الأدبية التي بدأت تخبو شيئاً فشيئاً في تناول المباحث البلاغية ابتداءً ممن جاء بعد عبد القاهر الجرجاني استعويض عنها بروح علمية لا تعترف إلا بالضبط والدقة والتحديد والحصر والتعليقات المنطقية ، وهما في هذه الفترة تبلغ أوجها على يد العلوي.
- 2 - أن العلوي وفي هذه المرحلة المتأخرة من البحث البلاغي حاول قراءة ما استقر عليه حد الكناية قراءة نقدية بفكر لا يعترف إلا بالضبط والحصر والتعليل المنطقي، وبرؤية أرادها أن تكون علمية خالصة ولذلك عاب على ابن الأثير أنّه " لم يدر أنّ العلم بصناعة الحدود بمعزل عن علم الكتابة فهو (ممن حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء) " ³ في حين أن ما غاب عنه هو أن لكل علم روحه وطبيعته " فالبلاغة والنقد بمعزل عن العلم بصناعة الحدود والعلوي لم يفرق بين علم أصول الفقه الذي يجيد معرفته، وعلم الأدب

¹ - م . س : 1/ 369 - 370

² - م . س : 370/1

³ - م . س : 1/ 373

واللغة والبلاغة¹

وهذه المسحة التعليلية والمنطقية في نقد العلوي لحدود الكناية نقف عليها أيضا في تعريفه لها، فبعد إيراد هذه التعريفات ونقده لها، وحكمه عليها بالفساد يُخْلِصُ إلى التعريف المختار عنده في بيان ماهية الكناية فيقول: "هي اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجازا من غير واسطة لا على جهة التصريح"²

ثم يشرع في تفسير هذا الحد بتفسير القيود التي اشترطها فيه بقوله: "ولنفسر مرادنا بهذه القيود فقولنا اللفظ الدال يحتز به عن التعريض فإنه ليس مدلولا عليه بلفظ وإنما هو مفهوم من جهة الإشارة والفحوى... وقولنا على معنيين يحتز به عما يدل على معنى واحد فإنه ليس كناية... وقولنا حقيقة ومجازا يحتز به عن اللفظ المشترك فإن دلالة على ما يدل عليه من المعاني على جهة الحقيقة لا غير وقولنا من غير واسطة يحتز به عن التشبيه وقولنا على جهة التصريح يحتز به عن الاستعارة"³ والملاحظ أن فكرة هذا التعريف هي نفس فكرة تعريف ابن الأثير، فقد استبدل العلوي قول ابن الأثير "لفظة دلت على معنى" بقوله "اللفظ الدال على معنيين مختلفين"، وكلمة معنى كما رأينا لم يقصد بها ابن الأثير معنى واحدا، واستعاض عن قول ابن الأثير "حملة على جانبي الحقيقة والمجاز بقوله "حقيقة ومجازا"، أما مخالفته لابن الأثير فتظهر في المقطع الأخير "من غير واسطة لا على جهة التصريح" مناقضا بذلك ما عبّر عنه ابن الأثير بقوله: "بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز". وهذان القيودان الأخيران "من غير واسطة" و"لا على جهة التصريح"⁴ يبدو أن العلوي أخذهما من كلام ابن الأثير "وقد ذكر أحدهما في تعليقه على حد علماء أصول الفقه للكناية وهو: "إنها اللفظ المحتمل... وذكر الآخر خلال حديثه عن الفرق بين الكناية والاستعارة"⁵

لقد أصبح الاهتمام في الدرس الكنائي بعد عبد القاهر الجرجاني ابتداء بالرازي ومرورا بالسكاكي ووصولاً إلى ابن الأثير والعلوي بحد الحدود وضبطها وإخضاعها للتعليلات المنطقية وهذه طريقة ما

¹ - نزيه عبد الحميد فراج - من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي: 180

² - العلوي - الطراز: 373 / 1

³ - م . س : 374 - 373 / 1

⁴ - ينظر إشارة ابن الأثير إلى هذا القيد واضحة في المثل السائر : 185، أما القيد الأول تبدو الإشارة إليه من مفهوم الكلام العام:

⁵ - نزيه عبد الحميد فراج - من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي: 193 - 194

اصطلح على تسميته بالمدرسة الكلامية في مقابل المدرسة الأدبية ، والتي كان من أبرز خصائصها إصدار الأحكام العقلية في تناولها ودراستها لمباحث البلاغة¹ .

وقد رأينا كيف تدرجت هذه الصبغة المنطقية وتعاظمت مع التقدم في تناولنا لمفهوم الكناية حتى أصبحت هي الطابع الذي يميز طريقة التناول دون غيرها مع العلوي بل أصبح نقد الحدود والتعاريف وبيان فسادها هو السمة الغالبة عنده " وسبب ذلك أن العامل الأول الاجتماعي ، وهو مترلة اللغة في الحياة كان يقضي عليهم وقد اعتزلت العربية الحياة ... أن يعمدوا في تعليم لغة هذا شأنها غير أهلها ووارثي مزاجها إلى قواعد منضبطة وأساليب محدودة " ²

ومن خلال تتبعنا لمفهوم الكناية في مرحلتي التأصيل أو الضبط والمراجعة حيث تناول أعلام البلاغة الكناية باعتبارها أسلوباً مستقلاً عن غيره من الأساليب ، ومنذ أن أصّل عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) لهذا المفهوم وإلى ما انتهى إليه من ضبط وتدقيق عند العلوي (-754هـ) يظهر أن هذا المفهوم محور حول جملة من الأفكار نجدها مبثوثة في ثنايا تعاريف أعلام البلاغة للكناية كانت معتمدهم في حدها ، وقبل أن نشير إليها نرتأي أن نورد أهم هذه التعاريف ملخصة .

1- عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) : " والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا ينيكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيسمى به إليه، ويجع له دليلاً عليه " ³

2- الزمخشري (-538هـ) " الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، كقولك : طويل النجاد والحماثل لطول القامة ، وكثير الرماد للمضياف " ⁴

3- الرازي (-606هـ) : " اعلم أن اللفظة إذا أطلقت وكان الغرض الأصلي غير معناها ، فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصوداً أيضاً ليكون دالاً على ذلك الغرض الأصلي ، وإما أن لا يكون كذلك . فالأول : هو الكناية ، والثاني : هو المجاز " ⁵

4- السكاكي (-626هـ) " الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه ، لينتقل من

¹ - ينظر أمين الخولي - فن القول : 127

² - أمين الخولي - فن القول : 127

³ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

⁴ - الزمخشري - الكشف : 1 / 311

⁵ - الفخر الرازي - نهاية الإيجاز : 160

المذكور إلى المتروك¹

5- ابن الأثير (-637هـ): " فحد الكناية الجامع لها : هو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ، بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز "²

6- بدر الدين بن مالك (-686هـ): " الكناية ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم ، لينتقل منه إلى الملزوم كما نقول : فلان طويل النجاد لينتقل منه إلى طول القامة "³

7- الخطيب القزويني (-739هـ) : « الكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه "⁴

8- العلوي (-754هـ) : " هي اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجازا من غير واسطة لا على على جهة التصريح "⁵ .

وأهم الأفكار المشتركة التي يمكن استخلاصها :

1- الكناية ترك للتصريح وذكر للمعنى بغير لفظه الموضوع له في أصل اللغة .

2- جواز إرادة المعنى الحقيقي للفظ المكنى به .

3- الكناية مبنية على الانتقال من اللفظ اللازم إلى المعنى الملزوم .

4- الانتقال يتم من معنى اللفظ المكنى به إلى المعنى المقصود .

¹ - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

² - ابن الأثير - المثل السائر : 182 / 2

³ - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبدیع : 146

⁴ - القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة : 687

⁵ - العلوي - الطراز : 373 / 1

رابعاً - مفهوم الكناية عند المحدثين

1- في الدراسات التقليدية

2- في الدراسات التجديدية

رابعا - مفهوم الكناية عند المحدثين

نحاول في نهاية هذا الفصل وفي حديثنا عن تطور مفهوم الكناية أن نقف على جهد المحدثين في هذا الإطار مقارنة بما انتهى إليه الدرس الكنائي القديم ، فهل ترسّمت الدراسات الحديثة معالم هذا الدرس أم استجدت في تناولها مفهوم الكناية طرحا جديدا و مختلفا ؟

1 - في الدراسات التقليدية

من بين النماذج التي عرضنا لها في هذا النوع من الدراسات جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي والذي عرف الكناية اصطلاحا بقوله : " لفظ أريد به غير معناه الذي وضع له ، مع جواز إرادة المعنى الأصلي لعدم وجود قرينة مانعة من إرادته نحو : زيد طويل النجاد تريد بهذا التركيب أنه شجاع عظيم فعدلت عن التصريح بهذه الصفة إلى الإشارة إليها بشيء تترتب عليه وتلزمه"¹ وإذا ما وضعنا إلى جانب هذا التعريف ما عرّف به بسيوني عبد الفتاح الكناية وهو قوله : " والكناية في اصطلاح علماء البيان : لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي "² وقفنا على تماثل جلي بين التعريفين فكلاهما يشير إلى أن الكناية لفظ لا يقصد من إطلاقه معناه الظاهر الموضوع له في أصل اللغة ، بل معنى آخر يلزم منه ، مع جواز إرادة معناه الأصلي .

وإن كان الهاشمي لم يصرح بأن التعريف لغيره مثلما صرح بذلك بسيوني عبد الفتاح ، ونسبه لعلماء البيان وهو على وجه التحديد للخطيب القزويني³ ، فإن تعريفهما للكناية لم يخرج عن الإطار الذي حداها به السكاكي والقزويني وغيرهما ، ولا عن أهم الأفكار التي ضبطوا بها مفهومها ، وهي التعبير عن المعنى بغير لفظه الموضوع له ، مع جواز إرادة معناه .

وبهذا يظهر أن هذه الدراسات قد سارت فعلا في تعريفها للكناية في ركاب الدرس الكنائي بشكله الذي توارثته من مصادر البلاغة ، وكرّرت هذا المفهوم بحذافيره ونقلته وأشارت إلى ذلك كما فعل بسيوني عبد الفتاح وبدوي طبانة الذي جمع سبع تعريفات للكناية كلّها لأعلام البلاغة مثل ابن الأثير وابن سراج المالكي والعلوي وما نقلوه عن قبلهم ونقدوه ، دون تعليق أو تعقيب أو نقد⁴

¹ - السيد أحمد الهاشمي - جواهر البلاغة : 286 - 288

² - بسيوني عبد الفتاح - علم البيان : 243

³ - ينظر التعريف في التلخيص : 687 و الإيضاح : 158 / 5 - 159

⁴ - ينظر بدوي طبانة - علم البيان : 232 - 235

والظاهر أيضا أن الدراسات التي لم تنقل تعاريف الكناية بصيغها المتوارثة نقلتها بمعناها ومضمونها في صيغة تكاد تكون مقاربة لها مثلما رأينا عند السيد أحمد الهاشمي .

2- في الدراسات التجديدية

تتجاوز الدراسات الحديثة ذات الطابع التجديدي -والتي تصبُّ أغلبها في الدراسات الأسلوبية- النظر إلى أساليب البلاغة وفنونها من منظور كونها وحدات جزئية مستقلة ، وتعتبر ذلك عيبا من عيوب البلاغة التقليدية¹ ولذلك فإن هذه الدراسات الأسلوبية تجاوزت التعرف على الشكل البلاغي من مجرد حدّه وتعريفه إلى دراسة بنيته بوجه عام ، ومدى تفرد وخصوصية هذه البنية مقارنة بغيرها من الأشكال .

ولذلك فإننا لا نقف في مثل هذه الدراسات على حدّ أو تعريف للكناية بالوجه الذي ألفناه في الدرس الكنائي القديم لأن طبيعة المنطلقات المعرفية والمنهجية مختلفة ، هذه المنطلقات هي التي قادت إلى النظر إلى الشكل البلاغي بصورة شمولية وعامة لا يمكن الخوض في تفاصيلها ولكن يمكن التعرف على مبادئها وقواعدها واستثمار ذلك في استكشاف الدرس الكنائي بصورة أعمق وأدق فيما هو آت من فصول هذا البحث .

ولهذا فإن بعض المجددين في الدرس البلاغي يقفون من مسألة الحدود والتعريفات والتقسيمات والنظرة التحزيبية موقفا ناقدا يقول رجاء عيد في هذا الشأن : " إن الملاحظ البلاغية قد عكفت على تلك الصور الجزئية تفتش عن المقصود منها وعن المعنى الذي يختفي وراءها وهل يدخل التعبير الكنائي تحت مصطلح الحقيقة أو تحت مصطلح المجاز وأنها محتملة للجانبين ، ثم يتحول البحث إلى ردّ الكناية إلى مجرد انتقال من اللازم إلى الملزوم وتصبح مجرد قياس منطقي وشعبة من الاستدلال " ²

وهو بعد أن يعرض جملة من الأقوال والآراء حول مفهوم الكناية في الدرس الكنائي القديم وما تعرض له هذا المفهوم من نقض ونقد يخلص إلى القول : " وسط هذه المبارزات الجدلية كان لابد من غياب أمر ضروري للنظر إلى صورة الأساليب القولية وتحليل قيمتها الفنية والنظر إلى الأداء نظرة شاملة تتعدى قضية الإسناد والتفتيش داخل أسراها في عتمة الأقيسة واللازم والملزوم والتصريح والتكنية والوضع والحقيقة " ³

¹ - ينظر م . س : 122

² - رجاء عيد - فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية : 423

³ - رجاء عيد - فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية : 433

لكنّ هذه الرؤية النقدية والتي ينفي فيها رجاء عيد التهوين من شأن القدماء أو التقليل من جهد البلغاء¹ ، هل تعني أن الدرس الكنائي العربي بتكاتف نصوصه يفتقر إلى رؤية متكاملة حول الكناية كشكل بلاغي له ما يميزه عن غيره من الأشكال البلاغية الأخرى ؟ ألا يمكن أن يقف الدارس من خلال هذه الحدود والتعريفات ونصوص الكناية إجمالاً على نظرة تحدّد معالم هذا الشكل وخصوصياته ؟

إنّ الحدود والتعريفات وإن كانت تنطوي على شيء من الإيجاز والاختصار ، وقد تصل في مراحل متقدمة من البحث إلى درجة القانون أو القاعدة ، فإنّها في حقيقة أمرها عصارّة النظرة الكلية والشاملة للشيء ، ولذلك فإننا بحاجة إلى وقفة تفصيلية لمفهوم الكناية العام مما يمكننا من إدراك بنية الكناية وتركيباتها وآليات عملها وأدائها للمعنى .

¹ - ينظر م . س : 440

الفصل الثاني : تطور إدراك بنية الكناية وأقسامها

أولا : تطور إدراك بنية الكناية

ثانيا : تطور إدراك أقسام الكناية

أولاً : تطور إدراك بنية الكناية

1 - الكناية بين الحقيقة والمجاز

أ- مرحلة اللاتصنيف

ب- مرحلة التصنيف

2 - العلاقة والقرينة في الكناية

أ- قبل التأصيل لمفهوم الكناية

ب- بعد التأصيل لمفهوم الكناية

3 - بنية الكناية وصور المجاز

أ - بنية الكناية والمجاز

ب- بنية الكناية والاستعارة

أولاً : تطور إدراك بنية الكناية

انطلاقاً مما استقرَّ عليه مفهوم الكناية في البلاغة العربية والذي تمحور حول التعبير عن المعنى بغير ما وضع له من لفظ ، مع جواز إرادة معنى ذلك اللفظ ، والذي يلخصه تعريف السكاكي : " الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك " ³²⁷ وقد أوجزه القزويني بقوله " لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ " ³²⁸ ، وعلى اعتبار أن الكناية عُدَّت في الدرس البلاغي العربي القديم باباً من أبواب البلاغة والفصاحة فهي مرة ترد تحت عنوان " ائتلاف اللفظ مع المعنى " ³²⁹ ، ومرة تحت باب " الإشارة " ³³⁰ ، ويعدها ابن سنان الخفاجي معياراً من معايير الفصاحة ، ويجعلها عبد القاهر الجرجاني تحت باب " اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره " أما ابن الأثير فهي عنده نوع مخصص —وص— " وهذا النوع مقصور على الميل مع المعنى وترك اللفظ جانباً " ³³¹ ، بناء على ما سلف ألا يمكن القول أن البلاغيين العرب كانوا يقدمون الكناية على أنها شكل بلاغي له ما يميّزه عن غيره من الأشكال البلاغية الأخرى ؟ وهل يمكن أن نجد في الدرس الكنائي ما يدلنا على مميزات هذا الشكل البلاغي ؟ هل هذا الشكل في إدراك أعلام البلاغة العربية حقيقة أم مجاز ؟ ثم ما هو نظام بناء هذا الشكل البلاغي ؟

1- الكناية بين الحقيقة والمجاز :

تُعرّف الحقيقة بكونها " الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه له من غير تأويل في الوضع كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص فلفظ الأسد موضوع له بالتحقيق ولا تأويل فيه " ³³² ، وأمّا المجاز فيعرف بكونه " الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع " ³³³

327 - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

328 - القزويني - الإيضاح : 158/5

329 - وردت تحت هذا العنوان عند قدامة بن جعفر

330 - أوردها تحت هذا الباب ابن رشيق

331 - المثل السائر - ابن الأثير : 180 / 2

332 - السكاكي - مفتاح العلوم : 358

333 - م . س : 359

ويقرب القزويني مفهوم هذين المصطلحين باختصار بقوله في الحقيقة : " الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب " ³³⁴ ، أما المجاز فهو : " الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب " ³³⁵ ، وبعبارة أبسط فالحقيقة هي وضع اللفظ فيما وضع له في أصل اللغة والتعبير عن المعنى بصريح اللفظ وظاهره دون تأويل ، وأما المجاز فهو وضع اللفظ في غير ما وضع له في أصل اللغة وتجاوز معناه الحقيقي الصريح إلى معنى آخر .

بناء على هذه التعاريف واستنادا إلى مفهوم الحقيقة والمجاز إجمالا وانطلاقا من مفهوم الكناية كيف قدم الدرس البلاغي العربي الكناية وتحت أي باب جعلها ؟ هل هي تعبير حقيقي عن المعنى أو مجازي ؟ وماهي الأدلة التي صُنِّف من خلالها هذا الشكل البلاغي تحت هذا الباب أو ذاك .
يمكن تقسيم تناول الكناية في البلاغة العربية من حيث كونها حقيقة أو مجاز إلى مرحلتين أساسيتين وهما :

أ- **مرحلة اللاتصنيف** : وهي مرحلة أُغفل فيها تصنيف الكناية صراحة تحت الحقيقة أو المجاز، ولكننا لا نعدم بعض الإشارات الضمنية التي مهدت للمرحلة اللاحقة ، والتي حاولت أن توجه دلالة الكناية من خلال محاولة فهمها ، وهي مرحلة يمكن القول أنها تبدأ من الإشارة إلى المعاني اللغوية العامة للكناية وتمتد إلى ما قبل التأصيل لمفهوم الكناية أسلوبا مستقلا عن غيره من الأساليب .

لقد تناول كثير من أعلام البلاغة الكناية وعرضوا لها من خلال مقابلتها بالتصريح والإفصاح ، فقد رأينا الجاحظ (-255هـ) يقابل بينها وبين الإفصاح في تعريفه للبلاغة فيما رواه عن بعض أهل الهند قال " ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها " ³³⁶ ، أما قدامة بن جعفر (-337هـ) فقد قابل بينهما في معرض تعريفه للحن الذي فسره بالتعريض أو الكناية قال : " وأما اللحن فهو التعريض بالشيء من غير تصريح ، أو الكناية عنه بغيره " ³³⁷ ، أما العسكري (-395هـ) فيعرف الكناية والتعريض بنفي التصريح يقول : " وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ، ولا يصرح " ³³⁸ .

334 - القزويني - تلخيص المفتاح بضميمة مجموع مهمات المتون : 687

335 - م . س : 687

336 - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 88

337 - قدامة بن جعفر - نقد النثر : 59

338 - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368

ففي هذه النصوص الثلاثة للجاحظ وقدامة والعسكري مقابلة بين معنى الإفصاح والتصريح من جهة ومعنى الكناية من جهة أخرى ، فترك الإفصاح أو كما عبر عنه الجاحظ (فتدع الإفصاح) يؤول بك إلى أسلوب آخر وهو الكناية ، والتعريض بالشيء أو الكناية عنه بغيره تعني عدم التصريح به عند كل من قدامة والعسكري .

وهكذا يتبين أن هذه هي الإشارات الأولى التي وجهت دلالة الكناية عموماً إلى كونها دلالة غير صريحة - إن جاز التعبير - بمعنى أننا في هذا الأسلوب أو الشكل البلاغي نعلم إلى إخفاء صريح اللفظ وظاهره وندعه ونتركه لنعبّر عن المعنى بغير الصريح والظاهر ، ويبدو أن هذا المعنى يعززه المعنى اللغوي المحض للكناية الذي أشار إليه أغلب اللغويين وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي في شرحه للفظ "كنى" الذي عني به التكلم أو التعبير بغير الاسم مما يستدل به عليه .

ونقف على إشارات أخرى لافتة إلى هذا التوجيه ولكنّها أكثر وضوحاً من سابقتها ذلك ما نجده عند ابن رشيق (-456هـ) الذي أشار إلى أحد مبادئ دلالة الكناية أثناء تعريفه للإشارة التي عدّها أصلاً وطوى تحتها جمعا من الأساليب منها الكناية ذلك ما نجده في قوله : " وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة ، واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه "339 .

فالمعنى في الكناية باعتبارها جزءاً من الإشارة يُلمح ويُلوّح إليه لأنه بعيد من ظاهر اللفظ ، مما يعني أن دلالة الكناية على المعاني غير ظاهرة ولا هي صريحة ، لما فيها من ترك لظاهر اللفظ وصريحه إلى غير الظاهر والصريح .

إشارة أخرى نلتفت إليها عند ابن رشيق في تعريفه للتبعية الذي ذهب إلى أن قوماً يسمونه التجاوز والإرداف الذي كان أقرب الأساليب للكناية في مرحلة ما قبل التأصيل لمفهومها سواء من حيث حدّه أو الأمثلة المضروبة له ، وقد عرفه بقوله : " وهو أن ينشد الشاعر ذكر شيء فيتجاوزه ويذكر ما يتبعه في الصيغة وينوب عنه بالدلالة عليه فأول من أشار إلى ذلك امرؤ القيس :

وُضِحِي فِتِيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ "340

339 - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 513

340 - م . س : 533 - 534

ففكرة التجاوز التي تنبّه إليها ابن رشيق تعني فيما يفهم من كلامه تجاوز اللفظ الموضوع للمعنى إلى لفظ آخر تابع له في الصيغة ونائب عنه في الدلالة ، مما يعني أن دلالة التتبع أو الإرداف - الذي صار هو الكناية عند عبد القاهر الجرجاني - مبنية على ترك اللفظ الظاهر الموضوع للمعنى وتجاوزه إلى لفظ آخر من شأنه أن يكون تابعا له أو ردفا .

أمّا ابن سنان الخفاجي (-466هـ) الذي ربط بين الكناية والإرداف في تحليله لأحد الشواهد فنقف عنده على إشارة من لون آخر في دلالة الكناية وهي فكرة العدول عن الاسم الموضوع للمعنى إلى الكناية عنه ، ففي التعبير الكنائي يتم العدول عن الاسم الظاهر والصريح وهو الاسم الموضوع للمعنى في أصل اللغة ، إلى اسم آخر يصير التعبير به تعبيرا كنائيا يقول : " ومن هذا الفن من الإرداف قول أبي عباد :

فَأَوْجَرْتُهُ أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصْلَهُ بَحِيثُ يَكُونُ اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ

لأنه أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقْد فيه ³⁴¹

وبالقياس إلى تعريف الحقيقة والمجاز الذي أثبتناه سالفا نجد أن هذه الإشارات التي وقفنا عليها في هذه المرحلة وإن كانت لا تصنف الكناية صراحة لا إلى الحقيقة ولا إلى المجاز لكنها تجعل دلالتها على المعاني غير صريحة بمعنى أنها ترك لصريح اللفظ وظاهره وعدول عنه إلى اسم أو لفظ آخر من شأنه أن يجعل التعبير كنائيا .

ب- مرحلة التصنيف :

وهذه المرحلة وقع فيها التصنيف إمّا بإشارات أوضح من المرحلة السابقة ، أو بصريح اللفظ ، وقد مثّل الوجهة الأولى عبد القاهر الجرجاني فكان حلقة رابطة بين مرحلة اللاتصنيف ومرحلة التصنيف ويمكن حصر تصنيف الكناية إلى ثلاثة أقسام : القائلون بالمجاز ، والقائلون بالحقيقة ، والقائلون بالحقيقة والمجاز معا .

نبّه عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) إلى جملة من المبادئ الأساسية في دلالة الكناية ، والتي يمكن أن نسميها بالكليات لأنها لا تخص الكناية وحدها بل هي تشترك فيها مع بعض الأساليب البيانية الأخرى ، ومن هذه الكليات ما جاء تحت عنوان -اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره - وهي

³⁴¹ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 231- 232

فكرة ألمح إليها كما رأينا ابن رشيق في عبارة (ومعناه بعيد من ظاهر لفظه) - يقول: "اعلم أن لهذا الضرب اتساعاً وتفناً لا إلى غاية، إلا أنه على اتساعه يدور في الأمر الأعْم على شيئين: الكناية والمجاز" ³⁴².

فبعد القاهر الجرجاني في هذه القاعدة الكليّة يشير إلى أن دلالة الكناية تنبني على استعمال اللفظ وعدم إرادة معناه الظاهر، وفي جعل المجاز إلى جانب الكناية تحت هذا الباب إشارة أخرى توحى بأن دلالة الكناية مقارنة أو مماثلة لدلالة المجاز مما يوحي بتوجيه دلالة الكناية نحو هذا النوع. أما القاعدة الثانية فنقف عليها في معرض تصنيفه للكلام الذي جعله ضربين: "ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: خرج زيد... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل" ³⁴³.

وبالمقارنة بين هذين الضربين نجد أن الضرب الأول يصل فيه المتلقي إلى المعنى المقصود بدلالة اللفظ وحده، أما الضرب الثاني والذي تنطوي تحته الكناية فلا يصل فيه إلى المعنى من دلالة اللفظ وحده بل يدلّه هذا اللفظ على معناه الظاهر، ثم هو يستند إلى هذا المعنى ليصل إلى معنى ثان هو الغرض المراد. وقد أوجز عبد القاهر هذين الضربين في مقولته الشهيرة "المعنى ومعنى المعنى" حيث يقول: "وإذ قد عرفت هذه الجملة فهانها عبارة مختصرة وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ومعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يُفْضِي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" ³⁴⁴.

لقد توضح من خلال هذا التصنيف لضروب الكلام أن عبد القاهر الجرجاني يجعل دلالة الكناية دلالة غير مباشرة لا نصل فيها إلى المعنى من صريح اللفظ مباشرة، ويجعل من قبيل هذه الدلالة الاستعارة والتي يُجمع على كون دلالتها مجازية، بل إننا نقف في نص آخر في تقسيمه للكلام الفصيح على اقتران ثان يزمر فيه الكناية مع الاستعارة والتمثيل وما كان على الجملة مجاز واتساع

³⁴² - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز: 66

³⁴³ - م. س: 262

³⁴⁴ - م. س: 263

وعدول عن ظاهر اللفظ تحت قسم واحد وهو القسم الذي تُعزى فيه المزية للفظ يقول : " فالقسم الأول : الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكل ما كان فيه على الجُملة مجازاً واتساعاً وعدولاً باللفظ عن الظاهر " ³⁴⁵

وهكذا يتأكد أن عبد القاهر الجرجاني يجعل دلالة الكناية دلالة مجازية ففيها يُطلق اللفظ والمراد به غير ظاهره ، وفيها لا يكتفي المتلقي بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ بل يتعداه ويتجاوزه إلى معنى آخر هو المعنى المقصود .

أمّا إذا ما انتقلنا إلى الرازي (-606هـ) فإننا نجد يخرج الكناية من المجاز ويشير إلى ذلك صراحة في فصل عنونه بـ " في أن الكناية ليست من المجاز " وبيانه عنده " هو أن الكناية ، عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معنى ثانيا هو المقصود ، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرا فما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها فلا يكون مجازا " ³⁴⁶

فالكناية في تصور الرازي ليست مجازا لأننا نعتمد في الوصول إلى المعنى المراد على المعنى الظاهر أو الحقيقي للفظ ، وهو يوضح كلامه من خلال مثال فيقول : " إذا قلت : "فلان كثير الرماد " فأنت تريد أن تجعل كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا ، فأنت قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، ولكن غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى ثان يلزم الأول وهو الجواد . وإذا وجب في الكناية اعتبار معانيها الأصلية ، لم يكن مجازا أصلا " ³⁴⁷

وقد نبّه صاحب الطراز إلى فساد هذا الرأي وأنكره على الرازي بقوله : " اعلم أن أكثر علماء البيان على عدّ الكناية من أنواع المجاز خلافا لابن الخطيب الرازي فإنه أنكر كونها مجازا " ³⁴⁸ ، وحقبة الأمر أن علماء البيان يترددون في كون الكناية حقيقة أو مجازا انطلاقا من تركيب الكناية في حدّ ذاتها أو بناء على التعريفات التي حدوا بها الكناية والمجاز .

فهذا السكاكي (-626هـ) هو الآخر ينفي كون الكناية من المجاز أشار إلى ذلك أثناء تعريفه له حيث اشترط فيه قرينة مانعة من إرادة معنى الكلمة الحقيقي ووضح سبب اقتضاء هذا الشرط في تعريف المجاز بقوله : " وقولي مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع احتراز عن الكناية فإن

345 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 430

346 - الرازي - نهاية الإيجاز : 161-162

347 - م . س : 162

348 - العلوي - الطراز : 375

الكناية كما ستعرف تستعمل فيراد بها المكنى عنه فتقع مستعملة في غير ما هي موضوعة له مع أنا لا نسميها مجازا لعرائها عن هذا القيد " 349

والكناية عند السكاكي " لا تنافي إرادة المعنى الحقيقي بلفظها فلا يمتنع في قولك : فلان طويل النجاح أن تريد طول نجاحه من غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته " 350 ، وعلى هذا فالكناية ليست من المجاز لانتهاء شرط من شروط التعريف وهو " القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي " على ما ذهب إليه السكاكي ، وقد تابعه في ذلك الخطيب القزويني لأن تعريف المجاز عنده هو خلاصة تعريف السكاكي يقول : " هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته، فلا بد من العلاقة ليخرج الغلط والكناية " 351

إن هذا الطرح الذي يجعل دلالة الكناية حقيقية غير مجازية لانعدام قرينة مانعة من إرادة معناها الحقيقي هو في الحقيقة يساوي بين دلالة الكناية المبنية على لفظ له معنيان ودلالة أية لفظة أو عبارة ليس لها إلا معناها الحقيقي ، وكأن الوصول إلى المعنى في كلا الداليتين واحد ، في حين تشير أغلب الملاحظات التي وقفنا عليها في الدرس الكنائي أن هذا الأسلوب البياني مبني أساسا على العدول عن معنى اللفظ الظاهر مع الاستناد عليه للوصول إلى الغرض المراد دون انتفاء لإرادة المعنى الحقيقي .

أما ابن الأثير (-637هـ) فيقف موقفا آخر في تصنيف الكناية يظهر ذلك من خلال تعريفه الجامع الذي أثبتته لها والذي يقول فيه : " حد الكناية الجامع لها هو : أنّها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ... " 352

وهذا يعني أن الكناية منها ما هو حقيقة ومنها ما هو مجاز ، يدعم هذا التحليل ما جاء في تعقيبه على نقد تعريفات الكناية عند من سبقه فقد قال : " والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانبا حقيقة ومجاز، وجاز حملها على الجانبين معا " 353

349 - السكاكي - مفتاح العلوم : 359

350 - السكاكي - مفتاح العلوم : 403

351 - القزويني - التلخيص : 678

352 - ابن الأثير - المثل السائر : 182/2

353 - م . س : 181 / 2

وقد وضَّح ابن الأثير هذا الكلام بمثال فقال: "ألا ترى أن اللمس في قوله تعالى "أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ"³⁵⁴ يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، وكل منهما يصح به المعنى، ولا يحتل، ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن اللمس هو مصافحة الجسد الجسد، فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة، وذلك هو الحقيقة في اللمس، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع، وذلك مجاز فيه وهو الكناية، وكل موضع ترد فيه الكناية فإنه يتجاذبه جانباً الحقيقة والمجاز"³⁵⁵

وهكذا فإن ابن الأثير يذهب إلى أن التعبير الكنائي بتركيبته المبنية على كونها معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز فيه ما يمثل الحقيقة وفيه ما يمثل المجاز، ولا تعارض في إرادة المعنيين كليهما، لكن يبقى السؤال المطروح هو هل هذا البناء بهذه الخصوصية ذات التركيبة الثنائية يفرض خصوصيات أخرى على طبيعة هذا الشكل البلاغي.

إنّ ما يمكن أن يخرج به القارئ من هذا العرض الذي قدمناه حول تصنيف الكناية هو أن أعلام البلاغة وإن كانوا مختلفين في كونها حقيقة أو مجازاً أو هي حقيقة ومجاز في آن واحد، فإنهم مجمعون على أنّها وانطلاقاً من مفهومها هي تعبير عن المعنى بغير اللفظ الموضوع له في أصل الوضع، وعدول عن معنى ظاهر اللفظ إلى معنى آخر قد يكون ردفاً له أو لازماً أو شيئاً مما اصطَلحوا عليه، مع جواز إرادة المعنى الحقيقي.

وهكذا فإنّ في الدرس الكنائي إجماعاً على أن مبنى الكناية العام على هذه الثنائية المتشكلة من اللفظ المكنى به مع معناه والذي نعدل عنه إلى المعنى المكنى عنه، ولهذا فإنّ المحاولات التي سعت إلى إخراج الكناية من المجاز لم تستطع أن تنفي ما فيها من عدول³⁵⁶

وإذا ما قسنا معطى الدرس الكنائي في البلاغة العربية قديماً بما تقره النظرية اللغوية الحديثة فيما يتعلق بمفهوم المجاز عموماً والذي تقاربه بكونه: "دال له مدلولان أحدهما أولي والثاني مجازي"³⁵⁷ وبمقارنة بسيطة بين هذا التعريف ومفهوم الكناية نقف على تماثل جلي بين المفهومين، فالكناية دال كونها لفظ أو تعبير تتم به الدلالة على معنى، ولها مدلولان أولهما المعنى الظاهر والحقيقي للفظ والثاني هو المعنى المكنى عنه أي المعنى المجازي، لكن هذا البناء قد ينطبق على صور المجاز الأخرى

354 - النساء / 43

355 - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 181-182

356 - ينظر محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية : 80

357 - صلاح فضل - بلاغة الخطاب وعلم النص : 132

وبالتالي فكل شكل مجازي مبني على هذه الثنائية فما الذي يمكن أن يكون محمداً فارقاً بين هذه الأشكال البلاغية ؟

وهكذا إذا كانت ألوان المجاز أو الأشكال البلاغية تتشابه في بنيتها الخارجية والعامية فلا مناص من الافتراض أن كل شكل بلاغي أو لون من هذه الألوان المجازية والكناية واحدة منها لا بد له من بنية داخلية وعميقة تحدد طبيعة النظام الذي يكتنف علاقات أجزائه بعضها ببعض ، فطرق المجاز أو أشكاله " هي التي تحدد علاقات استعمال الكلمة في غير ما وضعت " ³⁵⁸.

2- العلاقة والقرينة في الكناية

إذا كانت طبيعة الأشكال المجازية أو الصور البلاغية تتفق جملة على أنها ثنائية التركيب ³⁵⁹ ، والكناية فيما يقرأ الدرس الكنائي العربي مبنية هي الأخرى على هذه الثنائية ، مما يعني أنها تتركب من مدلولين نجوز أو نعدل عن أحدهما إلى الآخر ، إذا كان هذا هو مبنى الكناية العام ألا يسوغ لنا أن نتساءل : هل التجوز أو العدول في الكناية محكوم بقيود أو شروط أو قوانين تعللها ؟

هذا السؤال يمكن أن نطرحه في سياق البحث البلاغي وبمصطلحاته على الشكل التالي : ما طبيعة العلاقة بين هذين المدلولين في الكناية ؟ وما القرائن أو الوسائط التي يمكن الاعتماد عليها في الكناية لاعتبار مدلول ما واستبعاد الآخر ؟ والأولى من هذا كله هل نجد في الدرس الكنائي العربي في مختلف مراحله إشارات يمكن الاستناد إليها في الإجابة عن هذه التساؤلات ؟

وقبل تتبع هذه الإشارات وجب أن نقارب مفهومي العلاقة والقرينة في الاصطلاح العام لنحدد الإطار الذي يمكننا من مكاشفتها في الدرس الكنائي ، فالعلاقة كما يعرفها الجرجاني : " شيء بسببه يستصحب الأول الثاني كالعالية والتضاييف العلي " ³⁶⁰ ، أما القرينة فهي عنده : " ..معنى القاعدة مأخوذة من المقارنة ، وفي الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب " ³⁶¹

وانطلاقاً من هذا ومن تركيبة المجاز عموماً فالعلاقة هي ارتباط بين المدلول الحقيقي والمدلول المجازي المقصود " ومرجع الحاجة إلى إنشاء هذه العلاقة البيانية فيما بين الكلمة المفردة ومدلولها

358 - محمد بدري عبد الجليل - المجاز وأثره في الدرس اللغوي : 67

359 - ينظر صلاح فضل - علم الأسلوب : 327

360 - الجرجاني - كتاب التعريفات : 162

361 - م . س : 183

المجازي ما يكون من مفارقة معجمية بين عنصرين من عناصر الجملة تجعل ورود أحدهما مع الآخر مصدر مفاجأة غير متوقعة " 362

وعلى هذا فالعلاقة في الكناية هي الأسباب التي يرتبط بها المدلول الحقيقي بالمجازي ، ولولا هذه العلاقة والقرينة لبقى المعنى محجوباً وأصبح الوصول إليه أمراً متعسراً³⁶³

أ - في مرحلة التأسيس لمفهوم الكناية

لعلّ الدرس الكنائي في مراحل الأولى - مرحلة التأسيس لمفهوم الكناية - لم يدرك من بنية الكناية إلا إطارها العام فهي أسلوب للتعبير عن المعاني في مقابل التصريح ، ولذلك فإننا لا نقف في هذه المرحلة في نصوص الدرس الكنائي إلا على تلميحات تتعلق بارتباط الأسماء بالمسميات ، ثم تدرجت نحو الحديث عن الارتباط بين الألفاظ والمعاني ، وانتهت إلى الإشارة إلى نوع هذا الارتباط دون أن تعله أو تفصله .

نبّه الجاحظ(-255هـ) إلى فكرة المطابقة أو المشاكلة بين الأسماء ومعانيها ومن ذلك زعمه أن السخيف من المعاني يستوجب السخيف من الألفاظ " سخيف الألفاظ مشاكل لسخيف المعاني "364 وفي ذلك إشارة إلى أنه لا بد من توافق بين المعنى المراد التعبير عنه واللفظ الذي نختاره لذلك المعنى حتى تتم عملية التبليغ والتواصل على أكمل وجه ، وقريب من هذه الفكرة ما أشار إليه عند حديثه عن وجوب المطابقة بين الاسم ومسماه ومراعاة الظروف المحيطة والأحوال والمواقف المتغيرة مما يقتضي التكنية عن الاسم والتعبير عنه بغير اسمه الموضوع له في الأصل قال : " وربّما كان اسمُ الجارية عُليّمْ أو صُبَيْةً أو ما أشبه ذلك، فإذا صارت كهلةً جَزَلَةً، وعجوزاً شَهْلَةً، وحملت اللحمَ وتراكمَ عليها الشحم، وصار بُنُوها رجلاً وبناتها نساء، فما أقبح حينئذ أن يقال لها: يا عُليّمْ كيف أصبحتِ؟ يا صُبَيْةً كيف أمسيتِ، ولأمرٍ ما كنتِ العربُ البناتِ فقالوا: فعلت أمُّ الفضل، وقالت أم عمرو، وذهبت أمُّ حكيم " 365

وهكذا فالعرب - في نظر الجاحظ - تلجأ إلى التكنية المقاربة في مفهومها للكناية مراعاة لوجوب الترابط والتوافق والتشاكل بين المسمى وما يدل عليه وفي كل الظروف والمواقف ، مما يشير إلى أن

362 - تمام حسان - المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة ، (مجلة فصول) ، العدد3 ، 1987 : 31

363 - ينظر م . س : 31

364 - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 145

365 - م . س : 1 / 146-147

الجاحظ كان يدرك ضرورة التعالق بصفة عامة بين الألفاظ والمعاني ، وهذا ما يمكن أن ينطبق على مفهوم الكناية فالمتكلم يدع الإفصاح بالاسم إلى الكناية عنه ، " إذا كان الإفصاحُ أوعَرَ طريقةً " 366

فترك التصريح بالاسم الموضوع للمعنى لأنه لم يعد مشاكلا له في حال التواصل وتجاوزه إلى اسم آخر من شأنه أن يكون موافقا له في حال التخاطب هو إدراك من الجاحظ لوجوب الترابط بين الألفاظ ومعانيها بعامة وقد يكون اللجوء إلى الكناية وجها من أوجه مراعاة هذا الترابط والتعالق بين الدال ومدلوله .

هذه الفكرة - فكرة التشاكل بين الألفاظ والمعاني - استثمرت عند قدامة بن جعفر (-337هـ) بوجه آخر وبشكل أعمق حيث عبر عنها بمفهوم الائتلاف فعقد بابا سَمَاهُ " ائتلاف الألفاظ والمعاني " وطوى تحته أنواعا منها المساواة والإشارة والإرداف والتمثيل .

أما الإرداف الذي صار تعريفه له حدًا للكناية عند عبد القاهر الجرجاني ، فقد أشار فيه قدامة للترابط بين معنى اللفظ المعبر به والمعنى المراد للدلالة عليه بكلمة " الردف أو التابع " وهي مأخوذة من اسم هذا الأسلوب يقول في تعريفه : " وهو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع له ، فإذا دلَّ على التابع أبان عن المتبوع " 367

والذي يفهم من هذا التعريف أن اختيار هذا اللفظ المكنى به للتعبير عن المعنى المراد للدلالة عليه لم يكن عفويا اعتباطيا وإنما روعي فيه شيء من التعالق بين الجانبين سماه قدامة ردفا ، وردف كل شيء هو تابعه فكأن معنى اللفظ المكنى به يردفه ويتبعه توارد المعنى المكنى عنه ، فالأول مردوف أو متبوع والثاني رادف أو تابع .

وقد وضَّح قدامة بن جعفر هذا التعريف من خلال بيت عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

وإنما أراد الشاعر أن يصف طول الجيد فلم يذكره بلفظه الخاص به بل أتى بمعنى هو تابع لطول الجيد وهو بعد مهوى القرط " 368 .

366 - م . س : 88 / 1

367 - قدامة بن جعفر - نقد الشعر : 157

368 - م . س : 157 - 158

إن الإشارة إلى الترابط بين معنى اللفظ المكنى به والمعنى المراد للدلالة عليه في هذا الأسلوب ومن خلال هذا الشاهد وباسم مخصوص هو الردف أو التابع لا شكَّ يؤسِّس لمرحلة أخرى أكثر إدراكا للعلاقة بين الألفاظ والمعاني ، خاصة إذا كانت الإشارة إلى كون هذا الارتباط لا يتمُّ بين اللَّفظ ومعناه فقط وإنما بين معنى اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه ، وهي فكرة أصَّلها عبد القاهر الجرجاني والرازي بعد ذلك .

لقد كان قدامة بن جعفر بهذه الالتفاتة أكثر فهما لطبيعة الترابط في هذا الأسلوب المقارب للكناية ويكفي أن نستدل على ذلك بأنَّ من جاء بعده من أعلام البلاغة كأبي هلال العسكري (-395هـ) و الباقلائي (-403هـ) وابن رشيق (-456هـ) وابن سنان الخفاجي (-466هـ) والذين أشاروا للإرداف وصاغوا تعريفه وضربوا له أمثلة الكناية لم يحددوا طرفي هذه العلاقة كما حدَّدها قدامة بن جعفر .

ولاستجلاء هذا الفرق يكفي أن نقارن بين تعريف الإرداف- السابق الذكر - عند قدامة وعند ابن سنان الخفاجي الذي عبَّر في تحليله لأحد الشواهد - كما أشرنا سالفاً - بالكناية عن الإرداف : يقول ابن سنان الخفاجي في تعريف الإرداف : " ومن نعوت البلاغة والفصاحة : أن تراد الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، وهذا يسمى الإرداف والتتبع لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه"³⁶⁹

فالإشارة الأخيرة في التعريف تبين بجلاء أن الترابط عند ابن سنان الخفاجي يتم بين الألفاظ يتوضح ذلك في قوله : " لأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه" فالردف كرابطة لا يقع بين المعنى والمعنى كما نفهم من تعريف قدامة بن جعفر ولكن يقع بين اللفظ المردوف والرادف أو المكنى به والمكنى عنه .

وإجمالاً فقد اكتفى أعلام هذه المرحلة بالتنبيه إلى فكرة الترابط بين الأسماء والمسميات أو الألفاظ والمعاني ، أو المعاني فيما بينها دون الخوض في تفصيل هذه الروابط أو تحليلها والتعليل لها ، مع ملاحظة أنهم لم يسيروا إلى القرائن ويعود ذلك في اعتقادنا إلى أن إدراك بنية الكناية عندهم لا زال في مراحل الأولى .

³⁶⁹ - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 230

ب- في مرحلة التأصيل لمفهوم الكناية

تأصل مفهوم الكناية على يد عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) الذي أفاد من معطى الدرس البلاغي قبله فعمق نظرتة للكناية فلم يكتف بحدها وتعريفها بل تجاوز ذلك إلى إدراك عام لبنية الكناية وآليات عملها كأسلوب بياني مخصوص أو لنقل كنظام دلالي له بنيته الداخلية الخاصة .

فإذا ما انطلقنا من تعريف عبد القاهر للكناية والذي قال فيه : " والمراد بالكناية هاهنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومىء به إليه، ويجعله دليلاً عليه " ³⁷⁰ وقفنا على إدراكه ما في هذا الأسلوب من عدول أو تجاوز أو ما أصبح يسمى في الدراسات الأسلوبية الحديثة بالانزياح والذي يُفسر بتصريف مستعمل اللغة في تراكيبها ودلالاتها مما يخرجها عن دائرة المؤلف ³⁷¹ ، ويكمن هذا التصرف في الكناية وبحسب التعريف في عدول المتكلم عن معنى اللفظ الظاهر إلى تاليه وردفه في الوجود ليومىء به إليه ويدل عليه .

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نقرأ جملة من الأفكار عن بنية الكناية كان عبد القاهر الجرجاني بفكره الثاقب سبقاً إليها أو أكثر إدراكاً وفهما لها ، ومنها ما نقف عليه في شرحه وتفصيله لهذا التعريف من خلال التمثيل للكناية بـ " هو طويل النجاد " و " كثير الرماد " و " في المرأة " نؤوم الضحى " يقول : " فقد أرادو في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ، ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان " ³⁷²

والإشارة واضحة في هذا النص إلى أن الترابط أو التعالق في الأسلوب الكنائي لا يتم بين اللفظ والمعنى بقدر ما يتم بين معنى اللفظ الذي عدل به والمعنى المراد الدلالة عليه ، وهي ملاحظة تنبه إليها قدامة بن جعفر لكنّها ازدادت وضوحاً على يد عبد القاهر الجرجاني حيث جلاها أكثر من خلال حديثه عن ضربى الكلام اللذين اختصرهما في مقولته " المعنى " و " معنى المعنى " التي أفردت لها الدراسات اللغوية الحديثة والدلالية على وجه الخصوص حيزاً لا يستهان به من البحث خاصة فيما

³⁷⁰ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

³⁷¹ - ينظر عبد السلام المسدي - الأسلوبية والأسلوب : 163

³⁷² - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

يتعلق بدراسة المعنى " وهي تسمية تستدعي رأساً تسمية ريتشاردز وأوجدن حين سميا كتابهما — " معنى المعنى The meaning of meaning " ³⁷³ والذي أصدره سنة 1923 .

وقد شرح عبد القاهر هذه المقولة بقوله: "وإذ قد عرفتَ هذه الجملة— يقصد ضربي الكلام - فها هنا عبارةٌ مختصرةٌ وهي أن تقولَ المعنى ومعنى المعنى تعني بالمعنى المفهومَ من ظاهرِ اللفظِ والذي تصلُّ إليه بغيرِ واسطةٍ ومعنى المعنى أن تعقلَ من اللفظِ معنًى ثم يُفْضَى بكَ ذلكَ المعنى إلى معنًى آخر 374،

وقد جعل عبد القاهر الجرجاني دلالة الكناية تحت القسم الثاني " معنى المعنى " ، ويمكن أن ينتبه القارئ في هذا التوضيح إلى ملاحظتين هامتين: أولاهما أن الضرب الأول من الكلام وهو ما يصطلح عليه باسم الدلالة الحقيقية يتمُّ بغيرِ واسطةٍ مما يعني أن القسم الثاني " معنى المعنى " وهو الدلالة المجازية يتمُّ بواسطة والذي نفهمه من الواسطة ها هنا هو أن الدلالة الأولى مباشرة ، أما الدلالة الثانية فهي غير مباشرة تحتاج إلى وسيطٍ تنتقل به بين طرفيها .

وتستند فكرة الواسطة هذه إلى اشتراط عبد القاهر ما سَمَّاه " ملاحظة " بين ما نجوز به وبين الأصل في تعريفه للمجاز يقول : " ثم اعلم بعدُ أن في إطلاق " المجاز " على اللفظ المنقول شرطاً وهو أن يقع نقله على وجه لا يعرى معه من ملاحظة الأصل ، ومعنى " الملاحظة " أن الاسم يقع لما تقول إنه مجاز فيه ، بسبب بينه وبين الذي يجعله حقيقة فيه " ³⁷⁵ ، فهذه الملاحظة أو السبب هي التي تعلق لمستعمل اللغة أو المتجوز تجاوزه وانتقاله وتجعله ممكناً ومتاجاً ، وهي التي يمكن أن ينطبق عليها اسم العلاقة .

أمَّا الملاحظة الثانية فتتعلق بطرفي الدلالة المجازية والتي تنتمي إليها الكناية وهما كما يفهم من النص معنى اللفظ المعبر به والمعنى الآخر وهو المعنى المقصود أو المراد ، وبالقياس للكناية نقول معنى اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه .

وقد تدعمت إشارة عبد القاهر لفكرة التعالق بين معنى اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه بتوضيحه لفكرة الضرب الثاني " معنى المعنى " من خلال أمثلة للكناية يقول : " أو لا ترى أنك إذا قلتَ : هو كثيرُ رمادِ القدرِ أو قلتَ : طويلُ النجادِ أو قلتَ في المرأةِ : نؤومُ الضحى فإِنَّكَ في جميع ذلك لا تفيدُ غرضكَ الذي تعني من مجردِ اللفظِ ولكن يدلُّ اللفظُ على معناه الذي يوجبُهُ ظاهرُهُ ثم يَعْقَلُ

373 - أحمد محمد ويس - الانزياح في التراث النقدي والبلاغي: 157

374 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 263

375 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز: 395

السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنيّ ثانياً هو غرضك كمعرفتك من كثير رمادِ القدر أنه مضيافٌ ومن طويل النجاد أنه طويلُ القامة ومن نؤوم الضُّحا في المرأةً أهما مترفةٌ مخدومةٌ لها مَنْ يكفيها أمرها³⁷⁶

وبهذا فإن الدلالة في التعبير الكنائي لا تتم دفعة واحدة كما يحدث ذلك في التعبير العادي بالانتقال من اللفظ إلى معناه الذي يقتضيه مباشرة ، ولكنها تتطلب انتقالين يكون أولهما من اللفظ المكنى به إلى معناه الحقيقي ، ويكون الثاني من معنى هذا اللفظ إلى المعنى المكنى عنه .
وخلاصة هذه النصوص تبين أن عبد القاهر الجرجاني وإن كان لم يسم الترابط بين طرفي الكناية باسم العلاقة إلا أن كلامه يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أن هناك علاقة في الكناية وهي تتعد بين معنى اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه ، لكن يبقى أن نسأل عن نوع هذه العلاقة ، وكيفية الوصول إلى المعنى في الكناية مادام تشكيّلها مبني على معنيين . فهل في نصوص عبد القاهر الجرجاني ما يجيب عن ذلك ؟

أما فيما يخص نوع العلاقة أو طبيعتها فإن التعريف لا يشير إلا إلى كلمة التالي أو الردف فمعنى اللفظ المكنى به هو تال أو رديف للمعنى المكنى عنه ، وهي الفكرة نفسها التي أشار إليها قدامة بن جعفر ومن جاء بعده في مرحلة ما قبل التأسيس لمفهوم الكناية .

ولم يزد عبد القاهر الجرجاني هذه العلاقة توضيحاً ، وما أتبع به تعريف الكناية من أمثلة لم يكن فيه ساعياً إلى توضيح العلاقة بقدر ما كان ساعياً إلى توضيح التعريف يقول : " أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد ؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر ؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى " ³⁷⁷

وهكذا اكتفى عبد القاهر بالإشارة إلى التالي والردف كرابط بين معنيي الكناية وقصد بذلك أن يكون المعنى المكنى عنه تابعاً للمعنى المكنى به ، فيكون إذا كان ويفهم إذا ذكر ، ولكنه لم يبين كيف يكون هذا التالي والتبعية وعلى أي أساس تبني ؟ وهل فعلاً حينما يقول المتكلم " فلان كثير الرماد " يتوارد إلى ذهن المتلقي معنى الكرم ألا يمكن أن يتلقى هذا الكلام على حقيقته ؟ وبالتالي ما الذي يوجه المتلقي إلى الدلالة المقصودة والمعنى المراد ؟

³⁷⁶ - م . س : 262

³⁷⁷ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 66

في نصوص عبد القاهر الجرجاني بعض الإشارات التي يمكن أن تكون مستندا في الإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر ومنها ما سمّاه الاستدلال والذي يُعرّف بكونه " عملية استنتاج يقصد به إثبات قضية بالاستناد إلى مقدمات بديهية أو متواضع على صحتها " ³⁷⁸

وقد ذكر هذا المصطلح واعتبره الطريق الذي يسلكه السامع (المتلقي) للوصول إلى المعنى المراد الدلالة عليه ففي الكناية لا نفي الغرض من مجرد اللفظ : " ولكن يدلُّ اللفظُ على معناه الذي يوجبهُ ظاهره ثم يعقلُ السامعُ من ذلك المعنى على سبيل الاستدلالِ معنًى ثانياً هو غرضك " ³⁷⁹

وهذا يعني أن المتلقي يفتقر في إدراك المعنى الكنائي إلى عملية عقلية استدلالية توجّهه إلى المعنى المقصود ولذلك نفى عبد القاهر أن تكون دلالة الكناية من جهة اللفظ وجعلها من طريق المعقول يقول في ذلك : " وإذا نظرت إليها - الكناية - وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنها إثباتٌ لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ. " ³⁸⁰

وقد أثبت عبد القاهر هذا الكلام وبينه من خلال مثال للكناية حيث قال : " ألا ترى أنك لما نظرت إلى قولهم : هو كثير رمادٍ القدر وعرفت منه أنهم أرادوا أنه كثير القري والضيافة لم تعرف ذلك من اللفظ ولكنك عرفتَه بأن رجعت إلى نفسك فقلت : إنه كلامٌ قد جاء عنهم في المدح ولا معنى للمدح بكثرة الرماد ، فليس إلا أنهم أرادوا أن يدلُّوا بكثرة الرماد على أنه تُنصبُ له القدرُ الكثيرةُ ويطبخ فيها للقري والضيافة وذلك لأنه إذا كثر الطبخُ في القدر كثر إحراقُ الحطب تحتهُ . وإذا كثر إحراقُ الحطبِ كثر الرمادُ لا محالة . وهكذا السبيلُ في كلِّ ما كان كنايةً " ³⁸¹

وفي هذا النص لافتة جديدة توجّه المتلقي لاكتشاف المعنى ينبه إليها عبد القاهر الجرجاني والتي تظهر في قوله : " إنه كلامٌ قد جاء عنهم في المدح " وهي فكرة تكاد تكون غير مسبوقه في التنبيه إلى دور السياق والموقف الذي أُلقي فيه الخطاب في اكتشاف المعنى الكنائي ، وأنه أحد أهم القرائن التي يجب التعويل عليها في رصد الدلالات التي تتضمنها النصوص ، بحيث لا معنى لقولنا " فلان كثير الرماد " إلا دلالاته الحقيقية ما لم نعرف أن هذا الكلام جاء في سياق مدح من حُصَّ بكثرة الرماد . وهكذا فالسياق الذي ترد فيه العبارة هو الذي يحدد مضمونها ويكشف دلالتها للمتلقي بحيث يتخذ

378 - عبد السلام المسدي - الأسلوبية والأسلوب : 155

379 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 262

380 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 430

381 - م . س : 430

بحيث يتخذ منه قرينة عن طريق ما يقوم به من استدلال وربط بين العبارة والموقف الذي القيت فيه فيستبعد المدلول الحقيقي الأوّلي وإن كان ينطلق منه ليصل إلى المدلول الثاني أو المجازي وهو المعنى المكنى عنه والمقصود .

وفي المثال الثاني الذي وضّح به فكرته المتعلقة بكون دلالة الكناية عقلية لا لفظية أكد مرة أخرى على دور العمليات الذهنية مقرونة بالسياق الذي ترد فيه العبارة في استبعاد المعنى الحقيقي والوصول إلى المدلول المجازي وهو المقصود يقول : " فليس من لَفْظِ الشعر عرفتَ أن ابنَ هَرَمَةَ أرادَ بقوله " ولا أبتاعُ إلاَّ قريبةَ الأجلِ " التمدُّحَ بأنه مضيافٌ . ولكنَّكَ عرفتهَ بالنظر اللطيف وبأنَّ علمتَ أنه لا معنَى للتمدُّح بظاهر ما يدلُّ عليه اللفظُ من قرب أجلٍ ما يشتره فطلبتَ له تأويلاً ، فعلمتَ أنه أرادَ أن يشتريَ ما يشتره للأضياف ، فإذا اشترى شاةً أو بعيراً كان قد اشترى ما قد دنا أجلهُ لأنه يُذبحُ ويُنحر عن قريب ³⁸² "

فالسامع وبناء على كلام عبد القاهر الجرجاني ينطلق أولاً من كون عبارة " ولا أبتاعُ إلاَّ قريبةَ الأجلِ " وردت في سياق الفخر ، ثم هو عن طريق النظر والتأويل الذي سَمَّاهُ في مبدأ الأمر استدلالاً يصل إلى أنه لا معنى للفخر من صريح لفظ العبارة ، فيستبعد لأول وهلة أن يكون المقصود معنى العبارة الظاهر ، ثم هو عن طريق الربط بين السياق ومعنى العبارة الظاهر - وهو أن ابن هرمة لا يشتري من الأنعام إلا ما دنا أجلها - ينتقل شيئاً فشيئاً ليكتشف أن المقصود بقريب الأجل من الأنعام في هذا السياق ما يتناع ليدبح ولا معنى لابتياح ما يذبح في هذا السياق إلا أن يكون دلالة على أن القائم بذلك مضياف .

إن اكتشاف المعنى والوصول إليه في التعبير الكنائي لا يتم إلا عبر مراحل ووفق سلسلة من العمليات الذهنية الاستدلالية بالتلطف والنظر والتأويل دون إغفال السياق الذي ورد فيه التعبير إذ به يستطيع المتلقي استبعاد المعنى الحقيقي من القصدية ويتوجّه بفعل هذه العوامل مجموعة إلى أن المقصود هو المعنى المكنى عنه وهو المعنى المجازي .

إنَّ هذه الاستفاضة التي نلفيها في جهد عبد القاهر الجرجاني لتدل دلالة قاطعة على بعد غوره في درسه للكناية ، وعمق إدراكه لبنيتها ، فهو في كل عنصر من العناصر التي طرقها سواء ما تعلق بتحديد طرقي الدلالة في الكناية ، أو كيفية ارتباطهما ، أو القرائن والوسائط التي يُستند إليها

382 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز: 430

السامع في الوصول إلى المعنى هو في ذلك كله ينطلق من رؤية شاملة متكاملة لهذا الفن البياني تعتمد الدليل المقنع ، والتحليل التفصيلي والتمثيل الشارح والموضح .

فإذا ما تقصينا هذه العناصر في درس من جاء بعد عبد القاهر فإننا نقف على إشارات متباينة في هذا العنصر أو ذلك ، تصدر أحيانا عن جهده وجهد من قبله وباصطلاحات مختلفة ومتباينة ، لكنها على الإجمال لا ترقى إلى مستوى استفاضة درسه وشمولية طرحه .

أما الرازي (-606هـ) الذي أنكر أن تكون الكناية مجازا ورأى هو الآخر أن دلالتها تنعقد من معنى اللفظ المكنى به والمعنى المكنى عنه يتبين ذلك من خلال قوله : " الكناية عبارة عن أن تذكر لفظا وتفيد بمعناها معنى ثانيا " ³⁸³ فإننا نقف عنده على إلماحة من نوع جديد إلى طبيعة العلاقة بين المكنى به والمكنى عنه ، ففي توضيح تعريفه للكناية بقولهم : " فلان كثير الرماد " يقول : " فأنت تريد أن تجعل كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا ، فأنت قد استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية ، ولكن غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى ثان يلزم الأول ، وهو الجواد " ³⁸⁴

فالكناية مبنية على معنيين المعنى الحقيقي للفظ المكنى به ، وهذا المعنى يلزم منه معنى آخر هو الغرض المقصود ، وبهذا يتبين أن طبيعة العلاقة بين طرفي الكناية (المكنى به والمكنى عنه) بحسب ما يفهم من كلام الرازي هي علاقة تلازم لكون الأول منهما دليل على الثاني ، والثاني يلزم من الأول . وقد توضّحت فكرة التلازم علاقة بين طرفي الكناية عند السكاكي (-626هـ) الذي استثمر هذه الفكرة وبنى عليها تعريفه للكناية ذلك قوله : " هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك " ³⁸⁵

وبناء على هذا التعريف فإن الانتقال يتم في الكناية من اللازم الذي هو المكنى به إلى الملزوم الذي هو المكنى عنه ، وقد تأكدت هذه الفكرة أكثر في معرض تفريقه بين الكناية والمجاز بقوله : " إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم " ³⁸⁶ ، والمقصود باللازم " ما يمتنع انفكاكه عن الشيء "

383 - الرازي - نهاية الإيجاز : 161

384 - الرازي - نهاية الإيجاز : 162

385 - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

386 - م . س : 403

387 أما اللزوم أو اللزومية التي هي مصدر هذين المصطلحين بناء على ما وظّف في التعريف فهي : " ما حُكِمَ فيها بصدق قضية على تقدير أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك " 388 وعلى هذا فإن اللزوم أو التلازم كعلاقة في التعبير الكنائي يقتضي وجود لازم لا ينفك عن ملزومه وهو يستدعيه ويقتضيه بفعل هذه العلاقة الموجودة بينهما بحيث كلما ذكر الأول تبادر وتوارد الثاني إلى الذهن ، لكن على أي أساس يبنى هذا التلازم ويقع هذا الاستدعاء ؟ وللتوضيح أكثر ما وجه التلازم مثلاً بين قولنا : " فلانة نؤوم الضحى " كلازم وبين ملزومه وهو كونها مترفة مخدومة ؟ ألا يمكن أن يكتفي السامع بفهم ظاهر اللفظ وهو نومها ضحى ؟

يقرّر السكاكي أولاً أن " الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك : فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاده ، ومن غير ارتكاب تأول مع إرادة طول قامته " 389 ، فالسامع له أن لا يتأول فيكتفي بالمدلول الظاهر ، وله أن يتأول فيتجاوز المدلول الأولي إلى المدلول الثاني وهو المقصود .

وهاهنا وجب التنبيه إلى أن هناك فرقا بين إرادة المعنى وقصده ، فالمعنى المراد يقصد به أنه معنى ممكن الوقوع ولا مانع في التركيب من انتفائه ، فلما نقول عن شخص ما أنه : "طويل النجاد " لا نجد مانعا من الفهم أن نجاده طويل على الحقيقة ، أمّا المعنى المقصود فهو المعنى الذي تتحقق به الدلالة كما يريد المتكلم ، والفارق الأساس بينهما فيما نفهمه من كلام السكاكي أن الأول يكتشف بلا تأويل ، أما الثاني فنحن بحاجة للوصول إليه إلى عملية تأويل .

لكنّ عملية التّأويل التي يشير إليها السكاكي ونبّه إليها عبد القاهر الجرجاني قبله قد تكون مفتوحة لاكتشاف معانٍ مختلفة ما لم تستند إلى ضوابط وموجّهات يؤمن بها اللبس وتعدد المعاني ، وهنا يستوقفنا توضيح السكاكي لرفع هذه الاعتراضات يقول : " وكما تقول فلانة نؤوم الضحى لينتقل منه إلى ما هو ملزومه ، وهو كونها مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها إلى إصلاح المهمات وذلك أن وقت الضحى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما تحتاج إليه في تهيئة

387 - الجرجاني - التعريفات : 199

388 - م . س : 201

389 - السكاكي - مفتاح العلوم : 403

المتناولات ، وتديير إصلاحها ، فلا تنام فيه من نسائهم إلا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك³⁹⁰

ومعنى هذا أن الارتباط الذي يقع بين الدال والمدلول المقصود في الكناية أو التلازم الذي يحصل بين المكنى به والمكنى عنه تحدده الأطر والأعراف الاجتماعية ، فالسامع لهذا التركيب وبفعل ما يعرف عن حياة النساء في المجتمع العربي من كونهن يسعين ضحى في أمر المعاش وكفاية أسبابه فلا تنام منهن إلا من كُفيت في أداء هذه المهمة بمن ينوب عنها في القيام بذلك يتوجه ذهنه إلى أن المقصود بنومها ضحى ليس هو مجرد الدلالة على أنها تنام في هذا الوقت فقط وإنما الدلالة على أنها مترفة ومخدومة ولولا هذه الأطر الاجتماعية لتبادرت إلى ذهن المتلقي دلالات أخرى تختلف باختلاف ظروفه وأعراف مجتمعه وعاداته .

وهذه واسطة أو قرينة أخرى تُضاف إلى ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من قرينة السياق والموقف وهو إدراك عميق من هذين العالمين بحقيقة اكتشاف الدلالة والوصول إلى المعاني ، إذ تتدخل كثير من الاعتبارات إلى جانب دلالة اللفظة والعبارة لتوجيه المتلقي إلى هذا المعنى أو ذاك . لكن عماد هذه القرينة يعود دوماً إلى ما يقوم به المتلقي من عمليات ذهنية ينتقل فيها من لازم إلى لازم ومن قرينة إلى أخرى حتى يصل إلى المعنى المقصود ، وقد أشار السكاكي إلى أن الكناية تقرب تارة وتبعد وربط ذلك بسلسلة اللوازم والقرائن بين المكنى به والمكنى عنه ، هذه اللوازم التي تراعي دوماً طبيعة الأشياء والظروف المحيطة بجيئات الخطاب وتلقيه ، ويتوضح هذا الكلام من خلال تحليله لبيت من الشعر وهو قول الشاعر :

وما يكُ في من عيبٍ فإني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيل

يقول : "... هزال الفصيل يلزم فقد الأم ، وفقدتها مع كمال عناية العرب بالنوق ، لا سيما بالمتليات منها ، لقوام أكثر مجاري أمورهم بالإبل يلزم كمال قوة الداعي إلى نحرها ، وإذ لا داعي إلى نحر المتليات أقوى من صرفها إلى الطبايح إلى قرى الأضياف فهزال الفصيل كما ترى ، يلزم المضيافية بعدة وسائل³⁹¹

ففي هذا المثال وعلى ضوء ما وضَّح السكاكي ينتقل المتلقي عبر مجموعة من اللوازم أو القرائن

³⁹⁰ - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

³⁹¹ - السكاكي - مفتاح العلوم : 405 - 406

فكل لازم يقود إلى آخر ، وبهذا التأويل الذي يستند فيه على ظروف الخطاب وما تعارف عليه المجتمع من طرائقه وأساليبه يتوصل إلى المعنى المقصود .

لقد أفاد السكاكي من جهود من قبله وتوجّه بها نحو مزيد من التحديد والتوضيح فالعلاقة التي تناولها الجرجاني باسم الردف والتتالي بين معنيي الكناية ، ألمح إليها الرازي باسم اللزوم وأوضحها وأكدّها السكاكي ، والقرائن والوسائط التي عبّر عنها عبد القاهر بقوله " إنّه كلام قد جاء عنهم " توضحّت من خلال الإشارة إلى ارتباط دلالة الكناية بالمجتمع الذي تولد وتنشأ فيه لأنّها تعبير عن عُرف أو عادة اجتماعية .

فإذا ما انتقلنا إلى ابن الأثير (-637هـ) الذي رأينا أنّه يقرر أن الكناية يتجاوزها جانبان حقيقة ومجاز يدل على ذلك تعريفه لها بقوله : " حدُّ الكناية الجامع لها هو : أنّها كل لفظة دلت على معنى يجوز حملة على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز ... »³⁹²

والذي يلفت انتباهنا في هذا التعريف هو قوله بالوصف الجامع بين الحقيقة والمجاز ، ويقصد بذلك أن يكون بين المعنى الحقيقي والمجازي رابط يجعل من التعبير كناية ، ويمنع من أن يُلحق بها ما ليس منها³⁹³ ، وقد وضّح ذلك من خلال مثال للكناية قال : " ألا ترى إلى قوله تعالى : " إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ " فكنى بذلك عن النساء والوصف الجامع بينهما هو التأنيث ، ولولا ذلك لقليل في مثل هذا الموضع إن أخي له تسع وتسعون كبشاً ولي كبش واحد ، وقيل هذه كناية عن النساء " ³⁹⁵

وقد أكدّ وجوب توافر هذا الشرط بنفي الكناية عن بعض التراكيب لافتقارها للوصف الجامع قال : " ومن أجل ذلك لم يُلتفت إلى تأويل من تأوّل قوله تعالى : " وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ " ³⁹⁶ أنه أراد بالثياب القلب على حكم الكناية لأنه ليس بين الثياب والقلب وصف جامع ولو كان بينهما وصف جامع لكان التأويل صحيحاً " ³⁹⁷

³⁹² - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 182

³⁹³ - ينظر ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 183

³⁹⁴ - ص / 23

³⁹⁵ - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 183

³⁹⁶ - المدثر / 4

³⁹⁷ - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 183

والذي يظهر من خلال هذين النصين أن ابن الأثير يجعل هذا الوصف صفة مشتركة بين المعنى الحقيقي والمجازي في الكناية ، وإذا انتفت هذه الصفة المشتركة انتفى كون التعبير كناية ، وفي هذا تنبيه إلى وجوب الارتباط بين معنبي الكناية ، لكن دون تحديد أو تفصيل لطبيعة هذا الارتباط .

لكننا نقف في موضع حديثه عن قسم من أقسام الكناية سَمَّاه الإرداف على شيء من التعليل للترابط بين المكنى به والمكنى عنه يقول عن هذا النوع : " ضرب من اللفظ المركب إلا أنه اختص بصفة تخصه وهي أن تكون الكناية دليلاً على المكنى عنه ولازمة له بخلاف غيرها من الكنايات ألا ترى أن طول النجاد دليل على طول القامة ولازم له وكذلك يقال فلان عظيم الرَّماد"³⁹⁸

وبغض النظر عن كون هذا النوع قسماً من أقسام الكناية ، وبمراعاة الأمثلة التي استشهد بها ابن الأثير لهذا النوع من أنواع الكناية يمكن اعتبار ما أشار إليه من باب التمييز لنوع من أنواع الترابط بين معنبي الكناية ، وعلى هذا فطبيعة هذا الترابط تتحدد بكون المكنى به لازماً للمكنى عنه .

والمتتبع لدرس الكناية عند ابن الأثير يقف على إشارته إلى أن المعنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز معا ، لا نجد ذلك في التعريف فقط وإنما في سائر العناصر التي طرقها في هذا الدرس ، ومن ذلك ما ورد في عقب نقده لتعريفات الكناية يقول : " والذي عندي في ذلك أن الكناية إذا وردت تجاذبها جانباً حقيقة ومجازاً ، وجاز حملها على الجانبين معا ألا ترى أن اللّمس في قوله تعالى : " أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ"³⁹⁹ يجوز حمله على الحقيقة والمجاز ولهذا ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن اللّمس هو مصافحة الجسد الجسد ، فأوجب الوضوء على الرجل إذا لمس المرأة ، وذلك هو الحقيقة ، وذهب غيره إلى أن المراد باللمس هو الجماع وذلك مجاز فيه وهو الكناية "⁴⁰⁰ هذا الطرح يدفع إلى التساؤل : أي المعنيين يكون مقصوداً إذن ؟

تظهر الإجابة عن هذا الإشكال في تصنيف ابن الأثير للكناية فبعد أن أنكر احتمال كونها حقيقة وحقيقة ، أو مجاز ومجاز أثبت كونها حقيقة ومجاز وخلص إلى دليله الذي رأى أنه لم يُسبق إليه قال : " فتحقق حينئذ أن الكناية أن تتكلم بالحقيقة وأنت تريد المجاز "⁴⁰¹ ، وما عدا هذه الإشارة فتأكيد ابن الأثير منصباً على كون المعنيين محتملين ، وعلى أن الحقيقة أُسبقت توارداً من المجاز يقول في هذا

398 - م . س : 183/2

399 - النساء / 43

400 - ابن الأثير - المثل السائر : 181/2

401 - م . س : 183 / 2

الشأن: " ... لأن الحقيقة تفهم أولا ، ويتسارع الفهم إليها قبل المجاز لأن دلالة اللفظ عليها وضعية ، وأما المجاز فإنه يفهم منه بعد فهم الحقيقة وإنما يفهم بالنظر والفكرة " ⁴⁰²

وهنا إشارة أخرى وهي أن المعنى المجازي " يفهم بالنظر و الفكرة " على العكس من الحقيقة التي يتبادر إليها الفهم أولا لكون دلالتها متواضع عليها ، وابن الأثير يوضح ويعلل الحاجة لهذا النظر والفهم بقوله عن المعنى المجازي : " ولهذا يحتاج إلى دليل لأنه عدول عن ظاهر اللفظ ، فالحقيقة أظهر والمجاز أخفى وهو مستور بالحقيقة " ⁴⁰³

وعلى الرغم من إشارة ابن الأثير الصريحة والجلية والتي تؤكد إدراكه لما في الكناية من عدول وانزياح إلا أنه في هذا النص يُبقي على شرط الفهم والنظر عاما بلا تفصيل ، ويكتفي بالتنبيه إلى أن المعنى المجازي مادام عدولا عن ظاهر اللفظ فإنه محتاج إلى دليل للوصول إليه ، ووظيفة هذا الدليل كما يتضح أن يوجه إلى المعنى ويقود إليه .

أما الخطيب القزويني (-739هـ) الذي كان أغلب جهده تلخيصا أو شرحا لعمل السكاكي فقد أشار هو الآخر إلى طبيعة العلاقة بين معنيي الكناية وحصرها في العلاقة اللزومية يظهر ذلك من خلال تعريفه لها ، كما نبّه إلى وجوب التأويل والنظر للوصول إلى المعنى المقصود اعتمادا على ما تعارف عليه المجتمع ، إلا أننا نقف عنده على بعض الإشارات الاعتراضية أحيانا ومن ذلك اعتراضه على السكاكي في حصر الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم يقول الخطيب : " وفيه نظر لأن اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم إلى اللازم " ⁴⁰⁴

وبناء على هذا فإن القزويني يشترط في التلازم أن يكون من الطرفين لأن شرط الانتقال عنده أن يكون اللازم ملزوما أيضا ولذلك فهو يطرح تصحيحه لصيغة الانتقال بقوله : " ولو قيل التلازم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه اندفع هذا الاعتراض " ⁴⁰⁵

وهذا المعنى هو تقريبا ما عبّر عنه ابن سراج المالكي في تعريفه للكناية بقوله : " ترك التصريح بالشيء إلى مساويه في اللزوم ، لينتقل منه إلى الملزوم " ⁴⁰⁶ وأيده العلوي وشرحه عندما عرض

⁴⁰² - م . س : 184 / 2

⁴⁰³ - م . س : 184 / 2

⁴⁰⁴ - القزويني - الإيضاح : 160 / 5

⁴⁰⁵ - م . س : 161 / 5

لتعريف ابن سراج بقوله : " وقوله " إلى مساويه في لزوم ، لينتقل منه إلى الملزوم " ... فإنك انتقلت في الكناية عن لفظ إلى ما يساويه في مقصود دلالته فإن الوصف كما يلزم قولنا : فلان كريم فإنه يلزم مساويه أيضا وهو قولنا كثير رماد القدر " ⁴⁰⁷

وهكذا يبدو أن صياغة ابن سراج وتوضيح العلوي أقرب إلى الوضوح من صياغة القزويني " التلازم بين الطرفين " لأن مفهوم العبارة قد يعني أننا ننتقل في الكناية من اللازم إلى الملزوم تارة وننتقل من الملزوم إلى اللازم تارة أخرى ، وهذه ليست خاصية من خواص الكناية .

وإذا ما حاولنا استجلاء تصوّر بعض المحدثين لركني العلاقة والقرينة في الكناية فإننا نرى المقلدين منهم ينهل من جهود السابقين فهذا بسيوني عبد الفتاح يقول : " واستخدام اللفظ في غير معناه الذي وضع له لا يتم إلا عند وجود علاقة تربط بين المعنيين : المعنى الكنائي الذي استخدم فيه اللفظ والمعنى الأصلي الذي كُتِبَ به ، كما هو الحال في المجاز ، والعلاقة في الكناية علاقة الردف والتبعية أو بمعنى آخر التلازم بين المعنى الذي يدلُّ على ظاهر اللفظ والمعنى المراد منه " ⁴⁰⁸

وفي تحليله لهذه العلاقة بين المعنى المكنى عنه والمكنى يبين أن هذه العلاقة مرجعها العرف وطبائع الأشياء وعادات المجتمع يقول عن قول المتنبي :

فَمَسَاهُمْ وَبُسَطُهُمْ حَرِيرٌ وَصَبْحُهُمْ وَبُسَطُهُمْ تُرَابٌ
وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ فَنَاءٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ حِضَابٌ

" ... والعلاقة بين المكنى به والمكنى عنه: التلازم الذي يرجع في البيت الأول إلى العرف والعادات والتقاليد ، فمن عادة الثري أن يفتersh الحرير ومن عادة الدليل أن يفتersh التراب ... ويرجع في البيت الثاني بالإضافة إلى العرف والعادات إلى خصوصيات الأفعال ، فحمل السلاح يختص بالرجل وحضاب الكف يختص بالمرأة " ⁴⁰⁹

أما بعض المحدثين فحديثهم عن العلاقة في الأشكال البلاغية عام ، فهي تدرج تحت فكرة العدول يقول محمد عبد المطلب : " وسواء وسعنا دائرة العلاقات أو ضيقنا منها فإنها تنضوي مجملها تحت

406 - ابن مالك - المصباح في المعاني والبيان والبدیع : 146

407 - العلوي - الطراز : 368 / 1

408 - بسيوني عبد الفتاح - علم البيان : 244

409 - بسيوني عبد الفتاح - علم البيان : 244

مقولة العدول عن الشائع المؤلف إلى غير المؤلف " 410 ، وهو لهذا يقف موقفا ناقدا للفصل بين طرفي الصورة أو عناصرها كون فكرة النقل في المجاز أمرا لا مبرر له ، وبهذا يمكن أن نعطي للصورة المجازية اتحادا يبعدها عن الفصل المنطقي الذي انتاب عناصرها وأحالتها إلى مجموعة من الأقيسة المنطقية لا تفيد إفادة حقيقية في مجال الإبداع الأدبي " 411

وعلى ضوء ما جاء في هذين النصين يتبين لنا أن بعض الدراسات التجديدية تحاول أن تقف من الإرث البلاغي موقف المتجاوز ، لكنّها في المقابل لا تستطيع أن تلغي بعض الحقائق العامة التي نبّه إليها فمحمد عبد المطلب يشير في نص آخر إلى أن : " التوسع لم يكن مطلقا بلا قيد ، مباحا للمبدع بلا شروط بل إن الخروج على النمط التقليدي في المواضع له مسالك لا بد أن يلتزمها حتى يتمكن المتلقي في النهاية من الإمساك بالفكرة " 412

وهذه الفكرة هي التي دعت أعلام البلاغة للبحث في العلاقة التي تتيح للمتجوز أن ينتقل من التعبير عن المعنى باللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر تربطه به رابطة ما ، كما تتيح للمتلقي أن يبني على هذه العلاقة ليكتشف المعنى المقصود ويصل إليه ، ولهذا بحث أعلام البلاغة العربية علاقات المجاز جملة ونهبوا إلى أنواعها في مختلف صوره .

وهكذا يمكن أن نستنتج أن التأكيد على ضرورة مراعاة تعالق معنوي الكناية الحقيقي والمجازي عند المبدع هو في حقيقة الأمر شيء من التأكيد على أن يكون هذا التعالق وسيلة أو قرينة ودليلا في يد المتلقي يصل من خلاله إلى المعنى المقصود فتتحقق الدلالة ويتم التّواصل وينتفي اللبس والتعمية . ومن خلال هذه المقاربة لهذين المصطلحين " العلاقة والقرينة - " أو ما يمكن تسميته تجاوزا " بنية الكناية الداخلية أو العميقة " - في الدرس الكنائي العربي يمكن الوقوف على الملاحظات التالية :

أ - أثبتت جملة من آراء أعلام البلاغة العربية وجود علاقة بين معنوي الكناية الحقيقي والمجازي .
ب - هذه العلاقة يمكن حصرها في علاقة التبعية والتلازم بين ما يدل عليه ظاهر اللفظ والمعنى المكنى عنه .

ج - المعنى المقصود في الكناية هو المعنى المجازي مع جواز إرادة المعنى الحقيقي واحتماله .

410 - محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية : 79

411 - م . س : 81

412 - م . س : 79

د - يُكتشف المعنى المجازي بالاستناد إلى المعنى الحقيقي وبالاستدلال والنظر والفكر .
 هـ- تقوم القرائن السياقية والاجتماعية كعوامل مساعدة على توجيه المتلقي إلى الدلالة المقصودة .
 وفي ختام هذا المبحث هل شكلت هذه الرؤى سواء ما تعلق منها بتصنيف الكناية (المبنى العام) أو ما تعلق بالعلاقة والقرينة (المبنى الخاص) منطلقاً لتمييز الكناية عن غيرها من أشكال المجاز الأخرى ؟
3- بنية الكناية وصور المجاز:

نسعى في هذه الوقفة مع بنية الكناية إلى التعرف على مدى استثمار الدرس الكنائي لهذا العنصر في إدراك تميُّز الكناية كشكل من أشكال المجاز ، أو لون من ألوان التعبير مقارنة بالأشكال الأخرى وسنقصر المقارنة هاهنا بالأشكال التي لم تنطوي تحت باب الكناية ولم تعد فرعاً أو قسماً من أقسامها منطلقين في هذه الموازنة من الأصل إلى الفرع ومن العام إلى الخاص أي من المجاز بمفهومه الكلي إلى صورة فرعية من صوره وهي الاستعارة لتتعرف على معالم التداخل والتباين والتمايز بين الكناية وصور المجاز .

على الرغم من الاختلاف الذي وقفنا عليه في الدرس الكنائي -وفي مختلف مراحل تطوره - حول إدراك بنية الكناية العامة من خلال تصنيفها تحت الحقيقة أو المجاز أو ضمنهما معا ، أو فيما يخص نظامها الداخلي وآليات عملها الذي قاربناه من خلال مفهومي العلاقة والقرينة ، وإجمالاً على الرغم من التباين في الآراء حول بنية الكناية فإنه بإمكاننا رصد بعض نقاط التقارب بين أعلام البلاغة والتي يمكن الاعتماد عليها في الموازنة بين الكناية وغيرها من ألوان المجاز ، ومن بين هذه النقاط أن مبنى الكناية على هذا المركب الثنائي المتشكل من المكنى به والمكنى عنه ، وأنها عدول عن ظاهر اللفظ إلى معنى آخر هو المقصود ، وأن العلاقة بين المعنيين الأول والثاني هي علاقة تبعية أو تلازم ، وأنه لا قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وأن سبيل الوصول إلى المعنى المقصود هو التأويل والاستدلال بالاعتماد على السياق الاجتماعي الذي تواردت فيه الكناية .

بناء على نقاط التقارب هذه يطرح السؤال كيف استثمرت هذه الجوانب في الاستدلال على تميز الكناية كشكل مجازي عن غيرها من الأشكال الأخرى ؟
أ- بنية الكناية والمجاز :

لم تستطع معظم الآراء التي نفت أن تكون الكناية مجازاً بصريح العبارة أو من مضمونها أن تنفي

ما فيها من عدول ومن كون بنيتها العامة تتشكل من مدلولين أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، ومن أنهما بهذا الشكل أقرب إلى المجاز بل هي شكل من أشكاله .

فالفخر الرازي (-606هـ) مثلا والذي يذهب إلى أن اللفظة في الكناية مادام معناها الظاهر معتبرا " فما نُقِلت اللفظة إليه عن موضوعها فلا يكون مجازا " ⁴¹³ ، لا ينتفي في طرحه وبهذه الصيغة ما في الكناية من عدول عن ظاهر اللفظ ولعل تعبيره بـ " نُقِلت " أكثر ما في نصه دلالة عليه . هذا التقارب الذي نجده بين الكناية والمجاز في البناء العام لا ينفي ما بينهما من تباين ، ولذلك رأينا السكاكي يبي تفريقه بينها وبين المجاز على أساس من بنيتها الداخلية ونقصد بذلك وجود القرينة أو انتفائها وطبيعة العلاقة فيهما ، وهما الوجهان اللذان حصر من خلالهما الفرق .

يقول السكاكي : " والفرق بين المجاز والكناية يظهر من وجهين :

أحدهما : أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك: فلان طويل النجاد أن تريد طول نجاهه من غير ارتكاب تأوّل... والمجاز ينافي ذلك ، فلا يصح في نحو : رعينا الغيث أن تريد معنى الغيث ، وفي نحو قولك : في الحمام أسد ، أن تريد معنى الأسد ، من غير تأويل لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة " ⁴¹⁴

وبهذا نلاحظ أن السكاكي يركز في الوجه الأول من تفريقه بين الكناية والمجاز على وجود القرينة في المجاز وانعدامها في الكناية ، ويظهر أن المراد بالقرينة هنا ومن خلال المقارنة بين أمثلة الكناية والمجاز وتوضيح السكاكي لها هو وجود دليل مانع من وقوع المعنى على حقيقته في المجاز وانتفاؤه في الكناية .

وهكذا يتبين أن الدليل أو القرينة في تركيب المجاز من خلال وقوع الفعل "رعى" على الغيث هو السبب الذي استبعد أن يكون المقصود بالغيث معناه الظاهر والحقيقي ، لأنه بالرجوع إلى قواعد اللغة والمألوف في التخاطب يعرف السامع أن الرعي لا يقع على الغيث ، أما الكناية فتفتقر إلى مثل هذا الدليل لمجيء التركيب على مألوف اللغة وقواعدها وعلى هذا لا تنافي الكناية إرادة المعنى الحقيقي. وينبغي أن نشير هاهنا إلى أن إرادة المعنى الحقيقي في الكناية ممكن الاحتمال لكنه غير مقصود ولذلك قال السكاكي : " لينتقل منه إلى ما هو ملزومه " ⁴¹⁵ ، أي من اللازم الذي هو المكنى به إلى

⁴¹³ - الرازي - نهاية الإيجاز : 162

⁴¹⁴ - السكاكي - مفتاح العلوم : 403

الملزوم الذي هو المكنى عنه ، وهكذا فالسامع بحاجة في هذا الانتقال وكما اكتشفنا من كلام عبد القاهر والسكاكي إلى قرائن يستدل بها على المقصود لكنها قرائن سياقية واجتماعية توجهه نحو الدلالة ، وعلى هذا فإن الحديث عن انتفاء القرينة في الكناية يراد به ما اصطاح عليه بالقرينة اللغوية أو العقلية .

هذا الفرق نفسه أشار إليه الخطيب القزويني وبصيغة السكاكي تقريبا ذلك قوله : " فالفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة إرادة المعنى مع لازمه ، فإن المجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو قولك : في الحمام أسد أن تريد الأسد من غير تأوّل لأنّ المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة " 416

أمّا الوجه الثاني الذي فرّق من خلاله السكاكي بين الكناية والمجاز فهو أنّ : " مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم على اللازم " 417 وقد رأينا القزويني يردّ على هذا الفرق بقوله : " وفيه نظر لأنّ اللازم ما لم يكن ملزوماً يمتنع أن ينتقل منه إلى الملزوم ، فيكون الانتقال حينئذ من الملزوم على اللازم ولو قيل اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه اندفع الاعتراض " 418

وإجمالاً فإن التّلازم في الكناية والمجاز - بحسب ما أشار إليه السكاكي أو ما اعترض به القزويني - ذو طبيعة مختلفة فهو في الكناية من اللازم إلى الملزوم أو هو لزوم من طرفين وهذا يعني أن تركيباً مثل قولنا " فلان كثير الرماد " والمراد به وهو " فلان كريم " يستدعي كل منهما الآخر ، أما اللزوم في المجاز فهو في الانتقال من الملزوم إلى اللازم أو هو لزوم مطلق غير مشروط بحيث إذا قلنا " رعينا الغيث " انتقلنا من الملزوم الذي هو الغيث إلى لازمه وهو العشب .

وقد تأكّدت هذه الفكرة عند بعض المحدثين ، حيث يرى مجيد عبد الحميد ناجي أن المتكلم في الكناية " بالقدر الذي يريد فيه نقل المتلقي إلى المعنى الثاني البعيد الذي من أجله صاغ الصورة الكنائية

415 - السكاكي - مفتاح العلوم : 402

416 - القزويني - الإيضاح : 160 / 5

417 - السكاكي - مفتاح العلوم : 403

418 - القزويني - الإيضاح : 160 / 5 - 161

يريد أن يبقى على احتمال إرادة المعنى الأول الذي يدل عليه ظاهر اللفظ ، ولكي يكون وارداً فإنه يسقط من الأساس القرينة " 419

وعلى هذا فإن الكناية كشكل مجازي أو بلاغي ، وإن كانت شبيهة في مبناها بالمجاز لكونها دالا له مدلولان، يعدل عن أحدهما إلى الآخر ، فإنها تختلف معه بفعل بنيتها الخاصة أو ما حددناه بالعلاقة والقرينة ، وهكذا نرى كيف استثمرت هذه البنية في التفريق بين الكناية وشكل المجاز العام فأضحت بالتالي شكلا مجازيا أو بلاغيا له خصوصيته .

ب- بنية الكناية والاستعارة :

في الدرس البلاغي مظاهر تداخل كثيرة بين الكناية والاستعارة فهذا فالشريف الرضي — ي (-406هـ) يجمع بين الاستعارة والكناية في شاهد واحد وهو قوله سبحانه تعالى : « وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ »⁴²⁰ قال : « وهذه استعارة وليس المراد باليد التي هي الجارحة على الحقيقة وإنما الكلام الأول كناية عن التقدير والكلام الآخر كناية عن التبذير »⁴²¹

وهو في موضع آخر يتردد بين كون الآية استعارة أو كناية فعن قوله سبحانه وتعالى : " وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ " ⁴²² قال : " استعارة أخرى لأنهم على الحقيقة ينظرون إلى الأشخاص ويقلبون الأبصار إلا أنهم لما لم ينتفعوا بالنظر ولم يعتبروا بالعبر وصف سبحانه أبصارهم بالغشي وأجراهم مجرى الخوابط والغواشي أو يكون تعالى كنى هنا بالأبصار عن البصائر إذ كانوا غير منتفعين بها ولا مهتدين بأدلتها " ⁴²³

ولم يقتصر هذا التداخل بين الكناية والاستعارة على المراحل الأولى من تطور الدرس الكنائي بل تعداه حتى إلى مرحلة النضج والاكتمال فهذا ابن الأثير (- 637هـ) يجيز أن يكون الكلام استعارة وكناية " وذلك يختلف باختلاف النظر إليه بمفرده والنظر إلى ما بعده كقول نصر بن سيار في أبياته المشهورة التي يحرض بها بني أمية عند خروج أبي مسلم :

419 - مجيد عبد الحميد ناجي - الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية : 229

420 - الإسراء / 29

421 - الشريف الرضي - تلخيص البيان في مجازات القرآن : 200

422 - البقرة / 7

423 - الشريف الرضي - تلخيص البيان في مجازات القرآن : 113

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِیْضَ جَمْرٍ وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهُ ضِرَامٌ
فَإِنَّ النَّارَ بِالزَّنْدَيْنِ تُورَى وَإِنَّ الْحَرْبَ أَوْلَهَا كَلَامٌ

...فالبيت الأول بمفرده كناية لأنه يجوز حملة على جانب الحقيقة وحملة على جانب المجاز، أمّا الحقيقة فإنه أخبر أنه رأى وميض جمر في خلل الرماد وأنه سيضطرم ، وأمّا المجاز فإنه أراد أن هناك ابتداء شر كامن ومثله بوميض جمر من خلل الرماد وإذا نظرنا إلى الأبيات جملتها اختص البيت الأول منها بالاستعارة دون الكناية " 424 .

ويظهر فيما ذهب إليه الشريف الرضي أن الاستعارة تبدو عامة وأن الكناية أخص منها ، فهو يحكم على الآية أنّها من باب الاستعارة إجمالاً ، لكنّها كناية من باب التفصيل ، وهو ما يمكن أن يفهم من كلام ابن الأثير فالنظر إلى الأبيات إجمالاً يجعل الكلام استعارة ، أمّا النظر إليها مفردة فيجعل البيت الأول منها كناية .

وقد نجد في باب تفريق ابن الأثير بين هذين اللونين ما يسند هذا الفهم إذ يجعل الاستعارة أصلاً والكناية فرعاً عنها يقول : " وأمّا الكناية فإنّها جزء من الاستعارة ، ولا تأتي إلّا على حكم الاستعارة خاصة ، لأنّ الاستعارة لا تكون إلا بحيث يطوى ذكر المستعار له وكذلك الكناية فإنّها لا تكون إلّا بحيث يطوى ذكر المكنى عنه ، ونسبتها إلى الاستعارة نسبة خاص إلى عام " 425

وبناء على قول ابن الأثير هذا فإن الاستعارة أعمُّ من الكناية ، لأنّ كل كناية مبنية بناء الاستعارة فإذا كنّا في الاستعارة نستغني عن ذكر اللفظ ونستعير له لفظاً آخر للدلالة على المعنى المراد التعبير عنه، فإننا كذلك الكناية لا نذكر المعنى باللفظ الموضوع له ولا نعبر عنه بصريح لفظه وإنما نأتي بما هو لازم لهذا اللفظ فنكني به عنه ، أما نسبة الكناية إلى المجاز عنده فهي " نسبة جزء الجزء وخاص الخاص " 426 لأنّه يعتبر الاستعارة جزءاً من أجزاء المجاز . 427

424 - ابن الأثير - المثل السائر : 185 / 2

425 - م . س : 184 / 2 - 185

426 - م . س : 185 / 2

427 - ينظر م . س : 184 / 2

وهو يفرق بين الكناية والاستعارة من وجه آخر فيقول : " الاستعارة لفظها صريح والصريح هو : ما دلّ عليه ظاهر لفظه ، والكناية : ضدّ الصريح ، لأنّها عدول عن ظاهر اللفظ ، وهذه ثلاثة فروق أحدها الخصوص والعموم ، والآخر الصريح ، والآخر الحمل على جانب الحقيقة والمجاز " ⁴²⁸ ويبدو أن ابن الأثير يستعمل بعض الألفاظ بعموم معناها فلا يُعرف المقصود بالصريح هاهنا ، فإذا كنا نفهم من نفي الصريح عن الكناية التعبير عن المعنى بغير ظاهر اللفظ ، فما الذي يمكن أن يفهم من قوله الاستعارة لفظها صريح ؟

أما الفرق الأخير وهو الحمل على جانب الحقيقة والمجاز ففرق واضح يثبت للكناية ، وينتفي عن الاستعارة لأنّه إذا كانت الكناية مبنية على عدم منافاة الحقيقة لأن تركيبها على مألوف اللغة وبحسب قواعدها ، فإن الاستعارة لا تخلو من قرينة مانعة من إرادة المعنى ، وهذه القرينة تتوضح من خلال ما فيها تركيبها من خرق لقواعد اللغة .

وبهذا تبين أهمّ فرق بين الكناية والاستعارة انطلاقاً من جانب هام من جوانب بنية الكناية وهو ما يصطلح عليه باسم " القرينة " التي توضحت من كلام ابن الأثير في حمل الكناية على جانب الحقيقة والمجاز ، وهي ترد أكثر وضوحاً عند العلوي (- 754هـ) الذي راح يشرح تعريفه للكناية ويعلّل ما فيه من شروط ويهمنا هاهنا ما يتعلق بالاستعارة فقد قال : " وقولنا على جهة التصريح يحرز به عن الاستعارة فإن دلالتها على ما تدل عليه من جهة صريحها ، إما من غير قرينة كدلالة الأسد على الحيوان ، وإما مع القرينة كدلالة الأسد على الشجاع فكلاهما مفهوم من جهة الصريح ، بخلاف الكناية فإن الجماع ليس صريحاً من قوله تعالى " فَأَتُوا حَرَّتِكُمْ " ⁴²⁹ وإنما هو مفهوم

على جهة التبّع " ⁴³⁰

والظاهر من كلام العلوي أنّه يعلّق الاستعارة في الأمثلة التي ضربها باللفظ المفرد ولذلك جعل كلمة الأسد دالة على الحيوان تارة بغير قرينة وهي دلالة الكلمة على حقيقتها وأصل وضعها ولا استعارة فيها ، وقد تكون دالة على غير معناها الموضوع له في أصل اللغة وهاهنا تحتاج إلى قرينة مانعة من

⁴²⁸ - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 185

⁴²⁹ - البقرة / 223

⁴³⁰ - العلوي - الطراز : 1 / 374

إرادة المعنى الحقيقي وهذه القرينة لا تعرف إلّا من خلال التركيب الذي ترد فيه اللفظة ، أما الكناية فهي التعبير عن المعنى لا بصريح اللفظ وظاهره وإنما بما يكون تابعا أو لازما له .
إنّ دلالة الاستعارة لا تتم إلا بقرينة تمنع من إرادة معناها على حقيقته ، أما الكناية فلا مانع فيها من إرادة المعنى الحقيقي الذي ينبئ عن المعنى المقصود لأنه يستدعيه وويقتضيه على جهة التبّع أو اللزوم .

ولو وقفنا على نموذج من مصادر الدراسات الحديثة والتقليدية منها على وجه التحديد لوجدناه يبيّن المقارنة بين ألوان وصور المجاز على بنية الكناية ، يجيب بسيوي عبد الفتاح فيود بعد تساؤله عن الفرق بين الكناية والمجاز بقوله : " ويختلف أسلوب المجاز عن أسلوب الكناية في أن المجاز يشتمل على قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي للفظ... وكذلك الاستعارة... أما القرينة في أسلوب الكناية فإنّها لا تمنع من إرادة المعنى الأصلي للفظ " ⁴³¹

وقريب من هذا ما أشار إليه محمد مصطفى هدارة بقوله : " والذي يفرّق بين الكناية والمجاز عدم وجود قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقي في الكناية ، بينما يشتمل أسلوب المجاز على قرينة تمنع من إرادة المعنى الأصلي " ⁴³²

ويمكن لقارئ النصين أن يسجّل ملاحظة اختلاف الصياغة بين إثبات وجود قرينة لكنها غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي في الكناية ، ونفي وجود هذه القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي إطلاقا لكنّ المعنى واحد وهو أن المعنى الحقيقي في الكناية لا مانع من إرادته .

بهذا يتبين أن الكناية كأسلوب تعبيرى تمايزت عن غيرها من ألوان المجاز بفعل بنيتها الداخلية أي ما فيها من علاقة وقرينة ، وكانت هذه البنية هي إحدى منطلقات علماء البلاغة للتمييز ، وهي وإن كان تركيبها على مألوف اللغة وعلى قواعدها ، وكانت ألفاظها مستعملة فيما وضعت له إلا أنّها بتركيبها هذه تستعمل للتعبير عن معنى لا يرغب المتكلم في التعبير عنه بصريح اللفظ وهذا ما يعلّل ما فيها من عدول وانحراف .

⁴³¹ - بسيوي عبد الفتاح فيود - علم البيان : 246

⁴³² - محمد مصطفى هدارة - في البلاغة العربية : 85

ثانيا : تطور إدراك أقسام الكناية

1 - التقسيم بغير اعتبار بنية الكناية

2 - التقسيم باعتبار بنية الكناية

1-2 : باعتبار المكنى عنه .

2-2 : باعتبار اللوازم ودرجة الخفاء .

ثانيا : تطور إدراك أقسام الكناية :

استقلت الكناية كأسلوب عن المجاز بعامة وعن الاستعارة بخاصة بفعل علاقتها وقرينتها ، وقد رأينا كيف تم استثمار هذين المقومين في إدراك مظاهر التداخل والتمايز وصولا إلى خصوصية الكناية لكنّه يبقى بين يدي الدرس الكنائي شكل آخر من أشكال التداخل ، حيث رأينا وفي المراحل الأولى لهذا الدرس كيف اقترنت الكناية بمجموعة من المسميات ساعدت على كشف مفهومها ، فمنها ما طوي طيا نهائيا لتحل الكناية محله أو ليدل على ما فيها من علاقة مثل الإرداف والتتبع ، ومنها ما أصبح مع تطور الدرس الكنائي قسما من أقسامها انطوى تحتها انطواء الجزء تحت الكل ومن هذه الأقسام التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإشارة .

وإذا افترضنا أن تقسيم الشيء وتفريعه إنما هو تفتيت لبنيته ، ومحاولة لسبر أغوار هذه البنية ووسيلة أخرى من وسائل إدراك حقيقته ، كان علينا أن نتساءل كيف تطور إدراك أقسام الكناية في الدرس الكنائي؟ وعلى أي الأسس تمّ هذا التقسيم؟ وكيف استثمر هذا التقسيم في إدراك بنية الكناية؟

يمكننا أن نميّز في مقارنة أقسام الكناية في الدرس الكنائي العربي بين مرحلتين هامتين: أولاهما مرحلة أوليات التقسيم بغير اعتبار بنية الكناية ومكوناتها ، وثانيهما مرحلة التقسيم على أساس بنية الكناية ومكوناتها .

1- التقسيم بغير اعتبار بنية الكناية :

في المراحل الأولى من الدرس الكنائي لم يفهم أعلام البلاغة العربية من الكناية إلا معانيها اللغوية العامة ، وقد سعوا فيها إلى إدراك الكناية في ضوء أساليب بلاغية أخرى ، ولذا وردت متداخلة مع هذه الأساليب ومقترنة بها .

إن عرض الكناية بهذا الشكل إشارة واضحة إلى أن مفهومها لم يتبلور بعد ، ولذلك فإن الافتقار إلى إدراك الأشياء إدراكا شاملا قد لا يساعد على إدراك أجزائها وأقسامها ، وبالتالي فإن تقسيم

الكناية على أساس بنيتها وتركيبها كان عملاً لم يكن أوانه لأنه لا يستقيم وطبيعة هذه المرحلة الأولية من الدرس الكنائي والتي أدركت الكناية في إطارها العام .

هذا لا يعني أننا لا نقف في هذه المرحلة على بعض محاولات التقسيم لكنها على أساس خارج إطار بنية الكناية ومكوناتها ، وهو أساس يقوم على الأسباب والبواعث التي تدفع المتكلم إلى التعبير الكنائي ، والمواضع التي يصلح فيها ، وكان أول من أشار إلى أنواع الكناية ومواضعها بناء على هذا الاعتبار ابن قتيبة (276هـ) بقوله " الكناية أنواع، ولها مواضع: فمنها أن تُكْنَى عن اسم الرجل بالأبوة؛ لتزيد في الدلالة عليه إذا أنت راسلته أو كتبت إليه ؛ إذ كانت الأسماء قد تتفق ، أو لتعظمه في المخاطبة بالكنية؛ لأنها تدلّ على الحنكة وتُخبر عن الاكتِهال." ⁴³³

وانطلاقاً من النص فإن الكناية أو الكنية التي تقاربا في المفهوم تنقسم إلى قسمين باعتبار الدوافع إلى التعبير بها :

أ - كناية الزيادة في الدلالة على المكنى عنه : وهي التكنية عن اسم الرجل بالأبوة والدافع إليها اتفاق الأسماء .

ب - كناية التعظيم : وهي كناية فيها الدلالة على الحنكة والكبر ، أما الدافع إليها فهو التعظيم وقد اتضح هذا التقسيم أكثر عند المبرد (-285هـ) الذي عدد للكناية ثلاثة أنواع قال: " الكناية تقع على ثلاثة أضرب " ⁴³⁴

أ- الضرب الأول : التعمية والتعطية، كقول النابغة الجعدي:

أَكْنَى بِغَيْرِ اسْمِهَا وَقَدْ عَلِمَ
اللَّهُ خَفِيَّاتِ كُلِّ مُكْتَمٍ ⁴³⁵

ب- الضرب الثاني: الرغبة عن اللفظ الخسيس المفحش: قال عنه : " ويكن من الكناية وذاك أحسنها الرغبة عن اللفظ الخسيس المفحش إلى ما يدل على معناه من غيره، قال الله - وله المثل الأعلى: "أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ" وقال: "لَا مَسْئَمُ النِّسَاءِ" والملازمة في قول أهل المدينة مالك وأصـحابه غير كناية، إنما هو اللمس بعينه ⁴³⁶

⁴³³ - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 256

⁴³⁴ - المبرد - الكامل: 2 / 500

⁴³⁵ - م . س : 2 / 500

⁴³⁶ - م . س : 2 / 500 - 501

ج- الضرب الثالث : التفخيم والتعظيم قال فيه : " والضرب الثالث من الكناية: التفخيم والتعظيم، ومنه اشتقت الكنية وهو أن يُعَظَم الرجل أن يُدعى باسمه، ووقعت في الكلام على ضربين: وقعت في الصبي على جهة التفاؤل؛ بأن يكون له ولدٌ ويدعى ولده كنايةً عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانةً لاسمه؛ وإنما يقال: كني عن كذا بكذا، أي ترك كذا لبعض ما ذكرنا"⁴³⁷

أما أحمد بن فارس (-395هـ) فقد جعل الكناية باين ، جمع في أولهما كل ما أشار إليه المبرد تقريباً فالشيء يكنى عنه فيذكر بغير اسمه تحسیناً للفظ ككناية المولى عز وجل عن آراب الإنسان بالجلود في قوله تعالى : " وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا "⁴³⁸ ، أو قد تكون إكراماً للمذكور كما في قوله تعالى : " مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ "⁴³⁹ فقد كنى عما لا بد لآكل الطعام منه ، أو تكون تبجيلاً له كقولهم : " أبو فلان " صيانة لاسمه عن الابتذال⁴⁴⁰

وبغض النظر عن العناوين والأسماء التي سميت بها هذه البواعث التي تدفع المتكلم إلى الكناية فإن تقسيم الكناية وفق هذا المعيار تقسيم لا ينطلق من بنية الكناية ومكوناتها ، ولا يعبر عن إدراك شامل لمفهومها بقدر ما يعبر عن فهم للكناية على أساس الحاجة الأخلاقية والاجتماعية التي تدفع المتكلم إلى التعبير بهذا الأسلوب .

2- التقسيم باعتبار بنية الكناية :

لم يظهر مثل هذا التقسيم للكناية إلا في مراحل متقدمة من البحث البلاغي وبالضبط في مرحلة نضجه واكتماله ، وهي مرحلة تنطلق في تقسيمها للكناية من رؤية أعمق ، وإدراك أكثر شمولية يدل على ذلك الأسس والمعايير التي بني عليها التقسيم ، وهي كلها تصب في بنية الكناية ومكوناتها ويمكن تقسيم هذه المقاييس إلى نوعين :

1- تقسيم باعتبار المكنى عنه ، 2- تقسيم باعتبار اللوازم والوسائط بين المكنى به والمنى عنه ودرجة الخفاء في عملية الانتقال من اللازم إلى الملزوم .

1-2 - التقسيم باعتبار المكنى عنه :

⁴³⁷ - م . س : 2 / 501

⁴³⁸ - فصلت / 21

⁴³⁹ - المائة / 175

⁴⁴⁰ - ينظر ابن فارس - الصاحبي في فقه اللغة : 255

من أول الاعتبارات والأسس التي بُني عليها تقسيم الكناية أساس المكنى عنه ، وهو المعنى المقصود من التعبير الكنائي وأحد ركني الكناية ومكوناتها إلى جانب المكنى به ، وقد كان أول من فصل في التقسيم على هذا الأساس السكاكي (-606هـ) ، لكن هذا لا يعني أن إدراك الاختلاف بين أمثلة الكناية وشواهدا كان غائبا عن أذهان علماء البلاغة قبله ، فقد نجد في كلام الزمخشري مثلا إشارة واضحة إلى نوع من أنواع الكناية حيث يقول عن قوله تعالى : " وَحَمَلْنَاهُ عَلَىٰ ذَاتِ الْأَوَّاحِ وَدُسِّرِ 441" .

" عَلَىٰ ذَاتِ الْأَوَّاحِ وَدُسِّرِ أراد السفينة ، وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنبأ بها وتؤدي مؤداها " 442 ، وتتلخص الإشارة في هذا النص في كون الزمخشري يسمي " ذات أواح و دسر " وهي السفينة " الموصوف المعبر عنه بصفاته " وهذه حقيقة القسم الأول فيما أشار إليه السكاكي .

وقد أجمع علماء البلاغة بدءا بالسكاكي على أن المطلوب بالكناية بهذا الاعتبار " لا يخرج عن أقسام ثلاثة أحدها : طلب نفس الموصوف ، وثانيها : طلب نفس الصفة ، وثالثها : تخصيص الصفة بالموصوف " 443

أ- الكناية عن موصوف : أو المطلوب بها نفس الموصوف وهي أن يختص موصوف بصفة أو مجموعة صفات فيعبر بها عنه ، وقد سماها القزويني " المطلوب بها غير صفة ولا نسبة " 444 قياسا على النوعين الآخرين ، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين :

- القريبة : وهي " أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض " 445 ، وقد علل بدر الدين بن مالك قريبا بقوله " لكون الوصف بسيطا " 446 ، ومن أمثلتها قول الشاعر :

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مِخْدَمٍ وَالطَّاعِينَ مَجَامِعِ الْأَضْغَانِ

فقوله : " مَجَامِعِ الْأَضْغَانِ " كناية عن موصوف وهو القلب

441 - القمر / 13

442 - الزمخشري - الكشاف : 4 / 435

443 - السكاكي - مفتاح العلوم : 403

444 - القزويني - الإيضاح : 5 / 162

445 - السكاكي - مفتاح العلوم : 404

446 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 147

- البعيدة : وهي " أن تتكلف اختصاصها ، بأن تضم إلى لازم آخر وآخر ، فتلفق مجموعا وصفيا مانعا من دخول كل ما عداه مقصودك فيه " ⁴⁴⁷ ، وعبر عنها القزويني بكونها " مجموع معان كقولنا : كناية عن الإنسان حي مستوي القامة عريض الأظفار " ⁴⁴⁸

ب- الكناية عن صفة : أو طلب نفي الصفة كما سَمَّاها السكاكي وهي ما يكون فيها المكنى عنه أو المعنى المقصود صفة من الصفات ، وقد سَمَّاها صاحب المصباح " "

الإرداف " ⁴⁴⁹ وتنقسم هي الأخرى إلى قسمين :

- القريبة : " وهي أن تنتقل إلى مطلوبك من أقرب لوازمه إليه " ⁴⁵⁰ ، مثال ذلك قولهم " طويل النجاد " كناية عن طول قامته فتصل إلى المقصود منها مباشرة وبلا واسطة . ويقسمها السكاكي وابن مالك والقزويني إلى واضحة وخفية ، ويقسم السكاكي - ويتبعه القزويني في ذلك - الواضحة إلى ساذجة ومشملة على تصريح .

- البعيدة : وهي التي " تنتقل فيها إلى مطلوبك من لازم بعيد بوساطة لوازم متسلسلة مثل أن تقول كثير الرماد فتنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الجمر ، ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب ، ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطباخ ، ومن كثرة الطباخ إلى كثرة الأكلة ، ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان ، ثم من كثرة الضيفان إلى أنه مضياف " ⁴⁵¹

ج - كناية عن نسبة : سَمَّاها السكاكي " تخصيص الصفة بالموصوف " وهي أن تنسب أو تخصص صفة بموصوف ، وقد قسمها البلاغيون إلى لطيفة وألطف ، فمن القسم الأول " قولهم المجد بين برديه والكرم بين ثوبيه ، وكقول زياد بن الأعجم :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

447 - السكاكي - مفتاح العلوم : 404

448 - القزويني - الإيضاح : 5 / 163

449 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 148

450 - السكاكي - مفتاح العلوم : 404

451 - م . س : 405

فإنه جمع المروءة والسماحة والندى في قبة، فنبه على أنها محلها ذو ثم ضربها عليه ابتغاء اختصاصها به " 452

ومن القسم الثاني قول الشاعر :

والمجدُّ يدْعُو أن يدُومَ لِجِيدِهِ عِقْدٌ، مَسَاعِي ابنِ العَمِيدِ نِظَامِهِ

حيث أثبت لابن العميد مساعي وجعلها نظام عقد مناطه جيد المجد فنبه بذلك على اعتناء ابن العميد في تزيين المجد وعلى اعتنائه بشأن المجد ومحبه له ثم على أنه ماجد " 453

وهكذا يبدو الإجماع على هذه الأقسام الثلاثة الأساسية للكناية باعتبار المكنى عنه مع شيء من الاختلاف في بعض التسميات ، والملاحظ أيضا أن هذا المعيار تتداخل معه معايير أخرى كمعيار البعد والقرب ، والوضوح والخفاء لقلة اللوازم أو كثرتها بين المكنى والمكنى عنه ، وهو أحد المعايير التي تم على أساسها تقسيم الكناية أقساما أخرى ، وعلى هذا فإنه لا يمكن بأي وجه من الوجوه الفصل بين هذه المعايير فصلا قاطعا ونهائيا ، فلو اعتمدنا البعد والقرب مثلا نكون بالضرورة نتحدث عن الغموض والخفاء ، وفي الوقت ذاته عن كثرة اللوازم أو قلتها ، وكذا عن كناية الصفة أو الموصوف أو النسبة .

2-2- التقسيم باعتبار اللوازم ودرجة الخفاء :

هذا المقياس يراعي ما بين المكنى به والمكنى عنه من وسائط أو لوازم انطلاقا من بنية الكناية ، أو لنقل من العلاقة بين طرفيها ، وهو يركز على المسافة بين المكنى به والمكنى عنه والتي تؤثر قلة أو كثرة على درجة الخفاء و الغموض ، أو البعد والقرب ، وكأن هذا المقياس خلاصة لجزء من التقسيم الأول ولذلك فإننا نجد بدر الدين بن مالك يسمى التقسيم بهذا الاعتبار أسماء درءا ربما لهذا التداخل . والكناية بهذا الاعتبار أربعة أقسام : تعريض ، وتلويح ، ورمز ، وإيماء وإشارة نبه إلى ذلك السكاكي وسار على نهجه من جاء بعده خاصة الشراح والملخصون ونذكر منهم بدر الدين بن مالك والقزويني .

وتجدر الإشارة قبل الخوض في تفصيل هذه الأقسام إلى أنها تداخلت مع الكناية في بدايات الدرس الكنائي ، واقتترنت بها ، وليس ذلك إلا لما بينها وبين الكناية من تقارب في المفهوم أو الدلالة على

452 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 152 ، وينظر الشاهد نفسه في المفتاح : 407 ، والإيضاح : 170/5

453 - م . س : 152 ، وينظر المثال نفسه في المفتاح : 408 ، والإيضاح : 171/5

المعاني ، ويثبت الآن ذلك بخاصية انطوائها تحت الكناية كجزء منها وقسم من أقسامها ، ولذلك يمكن تفصيلها على أساس أنها أقسام للكناية تشترك معها في المفهوم العام ، وتختلف عن بقية الأقسام بما يجعلها قسماً خاصاً ، وذلك على الشكل التالي :

أ- الكناية بالتعريض :

التعريض أكثر هذه الأقسام اقتراناً بالكناية ، وقد ورد مقترناً بها حتى عند من حاولوا التفريق بينهما⁴⁵⁴ ، ولعل أول محاولة رائدة في مجال التفريق بينهما ما قام به الزمخشري (-538هـ) حيث قال : " فإن قلت أي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له كقولك : طويل النجاد والخمائل لطول القامة ، وكثير الرماد للمضياف ، والتعريض أن تذكر شيئاً تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتكم لأسلم عليكم ولأنظر إلى وجهك الكريم ولذلك قالوا وحسبك بالتسليم مني تقاضيا وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لأنه يلوح منه ما يريد⁴⁵⁵ " .

وعلى الرغم أن الفرق بين الكناية لا يظهر جلياً ، فإنّ مما يمكن فهمه من هذا النص أن دلالة كل من الكناية والتعريض على المعنى بغير ما وضع له في الأصل مع فارق وهو أن الكناية تعبير عن المعنى بغير لفظه الموضوع له ، لكن التعريض أن تذكر كلاماً عاماً تميل به عن التصريح وتلوح به إلى مرادك من عرض الكلام وجانبه .

وقد كان ابن الأثير (-637هـ) أكثر وضوحاً في تفريقه بينهما إذ قال بعد فراغه من تعريف الكناية : " وأما التعريض فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ، فإنك إذا قلت لمن تتوقع صلته ومعروفه بغير طلب ، والله إني لمحتاج وليس في يدي شيء ، أنا عريان وقد آذاني البرد فإنّ هذا وأشباهه تعريض بالطلب ، وليس هذا اللفظ موضوعاً في مقابلة الطلب لا حقيقة ولا مجازاً " ⁴⁵⁶

⁴⁵⁴ - ابن الأثير على الرغم من تفريقه بينهما درسهما في باب واحد تحت عنوان " في الكناية والتعريض ينظر المثل السائر :

ويستوقفنا في نص ابن الأثير قوله : " اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم " ولعل المراد بالمفهوم ما يفهم من مجمل القول وسياق الكلام والموقف الذي قيل فيه ، وعلى هذا فدلالة التعريض على المعنى يلفها هي الأخرى غموض يفتقر المتكلم في إزالته إلى قرائن الأحوال والمواقف والسياقات . وقد أشار إلى ارتباط كلمة المفهوم بمعنى عرض الكلام صاحب البرهان بقوله : " وأما التعريض فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم وسمي تعريضا لأن المعنى باعتباره يفهم من عرض اللفظ " 457

ولهذا قال ابن الأثير في ثاني فرق بينهما : " والتعريض أخفى من الكناية لأن دلالة الكناية لفظية وضعية من جهة المجاز ، ودلالة التعريض من جهة المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي ، وإنما سمي التعريض تعريضا لأن المعنى فيه يفهم من عرضه أي من جانبه وعرض كل شيء جانبه " 458 أما الفرق الثالث فقد ذكر فيه اختصاص التعريض بالتركيب دون اللفظ يقول في هذا الشأن : " واعلم أن الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معا... وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب ولا يأتي في اللفظ المفرد البتة " 459

ومن خلال هذه الفروقات الثلاثة يمكننا أن نخرج بالملاحظات التالية :

- أ - اختصاص دلالة التعريض بالسياق والمضمون العام دون اللفظ أمّا الكناية فتدل بهما معا .
- ب - اختصاص التعريض بالتركيب دون المفرد ، أمّا الكناية فتأتي في المفرد والمركب معا .
- ج - اختصاص التعريض بهاتين الميزتين يجعل من التعبير به عن المعنى أكثر خفاء ، لأنه بالإضافة إلى كونه بغير صريح الكلام لا يتحدد المقصود منه إلا بفهم الموقف العام والسياق الذي ورد فيه والملابسات التي تحيط به ، وإذا جاز التعبير قلنا أن التلازم في الكناية بين المكنى به والمكنى عنه عام تقود إليه قرائن سياقية اجتماعية عامة ، أما التعريض فالتلازم فيه آني وظرفي وبحسب سياق خاص بحيث إذا انتفت هذه الظروف والملابسات لم يفهم من الكلام ما أريد به ، وهو بذلك وقياسا بغيره من الأقسام ينطوي على خفاء أوفر .

وبناء على هذا كله يمكننا القول أن نسبة التعريض إلى الكناية هي نسبة خاص إلى عام ، أو نسبة جزء إلى كل ، ويمكن أن نستند في ذلك إلى قول السكاكي⁴⁶⁰ الذي يذهب فيه إلى أن الكناية متى

457 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 2 / 311

458 - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 186

459 - م . س : 2 / 186

كانت عرضية - أي لا تفهم إلا من عرض الكلام وهو جانبه ومضمونه العام الذي يقتضي فهم السياق والموقف الذي قيل فيه - كان اسم التعريض لها مناسباً ، وإذا لم تكن كذلك أي إن لم تكن عرضية كانت أقسام أخرى بأسماء أخرى ، ويدعم هذا ما ذهب إليه القزويني بقوله : " الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة " ⁴⁶¹ حيث عدّ التعريض قسماً من الأقسام التي تتفاوت إليها الكناية .

وعلى هذا فالكناية بالتعريض تختص بكون المعنى عنه عارضاً ⁴⁶² أي يفهم من عرض الكلام ومثال ذلك " قول أبي نواس :

فَأَعْرَضَ هَيْثُمُ لَمَّا رَأَى كَأَنِّي قَدْ هَجَوْتُ الْأَدْعِيَاءَ

فَعَرَّضَ بكون هيثم دعياً ⁴⁶³

فالسباق الذي ورد به البيت هو الذي يدعونا إلى الوصول إلى كون هيثم دعياً بحيث يربط المتلقي بين إعراض هيثم عن الشاعر وبين السبب الذي دعا إلى هذا الإعراض وهو هجو الأدعياء ليتوصل إلى أن هيثم واحد منهم ، وهذا التلازم والانتقال يقتضيه هذا السياق فقط ، أما الارتباط أو التلازم في الكناية فعام يدل عليه السياق الاجتماعي وأحواله وظروفه وعاداته وأعرافه .

وتجدر الإشارة إلى أن السكاكي وبدر الدين بن مالك يذكران بعد فراغهما من تعريف التعريض بخصائصه كقسم من أقسام الكناية بقولهما " وإذا لم تكن كذلك " ⁴⁶⁴ ، يقصدان أن الكناية ما لم تكن تعريضاً نظر فيها إلى جوانب أخرى ، وكأن انتفاء التعريض عن الأقسام الآتية شرط ضروري لدلائلها وانفصالها كقسم ، مع ملاحظة أخرى وهي أن السكاكي يقيس كل نوع بما قبله .

ب- الكناية بالتلويح

ذكر بن رشيق (-456هـ) التلويح كقسم من أقسام الإشارة التي عدّ الكناية منها واكتفى فيه بضرب مثال له مع تحديد موضع التلويح دون أن يعرفه ومما أورده في ذلك قوله : " ومن أنواعها - الإشارة - التلويح كقول الجنون قيس بن معاذ العامري :

460 - ينظر السكاكي - مفتاح العلوم : 411

461 - القزويني - الإيضاح : 175/5

462 - ينظر بدر الدين بن مالك - المصباح : 153

463 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 153

464 - السكاكي - مفتاح العلوم : 411 ، وينظر المصباح : 154

لَقَدْ كُنْتُ أَغْلُو حُبَّ لَيْلَى فَلَمْ يَزَلْ بِي النَّقْضُ وَالْإِبْرَامُ حَتَّى عَلَانِيَا

فلوَّح بالصحة والكتمان ، ثم بالسقم والاشتهار تلويحا عجيبا " 465
وإذا كان معنى التلويح في الأصل " أن تشير إلى غيرك عن بعد " 466 ، وكان تعريف الإشارة التي ينطوي تحتها التلويح فيما ذكره ابن رشيق " هي في كل نوع من الكلام لمحة دالة ، واختصار وتلويح يعرف مجملا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه " 467 ، تبين أن دلالة هذا القسم مبنية على التلميح إلى المعنى والدلالة عليه من بعد دون التصريح .

على هذا المعنى اللغوي العام بُني مفهوم التلويح كقسم من أقسام الكناية فهو كناية كثرته وسائطها ولوازمها بحيث ينتقل المتلقي من لازم إلى آخر بواسطة القرائن إلى أن يصل إلى المعنى المقصود ولذلك قال السكاكي : " فإذا كانت - يقصد الكناية - ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة لتوسط لوازم كما في كثير الرماد وأشباهه كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسبا لأن التلويح أن تشير إلى غيرك عن بعد " 468

ومن الأمثلة التي ضربها بدر الدين بن مالك لهذا القسم قول الشاعر :

تَقَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ لَيْسَ بِمُنْجَلٍ وَلَيْسَ الَّذِي يَرَعَى النُّجُومَ بَأَيْبٍ

أقام الصبح مقام الراعي الذي يذهب بالماشية ويجيء ، فلوَّح باستمرار الليل تلويحا عجبا في الجودة " 469

ج- الكناية بالرمز :

الرمز لغة ما يشار إليه بيد أو بعين ، وهو من الأنواع التي ذكرها ابن رشيق تحت باب الإشارة أيضا وقد قال عنه : " ومن أنواعها - الإشارة - الرمز كقول أحد القدماء يصف امرأة قتل زوجها وسبيت :

عَقَلْتُهَا مِنْ زَوْجِهَا عَدَدَ الْحَصَى مَعَ الصَّبْحِ أَوْ مَعَ جُنْحِ كُلِّ أَصِيلٍ

يريد أني لم أعطها عقلا ولا قودا بزوجه إلا الهمم الذي يدعوها إلى عدِّ الحصى " 470

465 - ابن رشيق - العمدة : 518

466 - السكاكي - مفتاح العلوم : 411

467 - ابن رشيق - العمدة : 513

468 - السكاكي - مفتاح العلوم : 411

469 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 154

وعلى هذا فالرمز مبني في دلالاته على الخفاء ، وذلك ما عقد عليه السكاكي مفهومه كقسم من أقسام الكناية وجعل وسائطه أقل من التلويح لكنه مع ذلك أخفى قال : " وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كنحو عريض القفا وعريض الوسادة كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً لأن الرمز هو : أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية " ⁴⁷¹

د- الكناية بالإيماء والإشارة :

ذكر الإشارة كما أسلفنا القول ابن رشيق ، كما ذكرها أبو هلال العسكري وجعل دلالتها مبنية على الإيماء المعنى وذلك قوله : " الإشارة أن يكون اللفظ القليل مشاراً به بمعان كثيرة ، بإيماء إليها ولحظة تدل عليها ، وذلك كقوله تعالى : " إِذْ يَعْشَى السَّدْرَةَ مَا يَعْشَى " ⁴⁷² وقد اقترن اللفظان في أقسام الكناية باعتبار اللوازم ودرجة الخفاء عند السكاكي وبدر الدين بن مالك والخطيب القزويني ، ومما أورده السكاكي في هذا القسم قوله : " وإن كانت لا مع نوع من الخفاء ، كقول أبي تمام :

أَبِينَ فَمَا يَزُرُّنَ سِوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُّنَ أَبَا سَعِيدٍ ⁴⁷³

فإنه في إفادة : أن أبا سعيد كريم ، غير خاف كان إطلاق اسم الإيماء والإشارة عليها مناسباً ⁴⁷⁴ وهكذا نرى أساساً آخر مما بني عليه تقسيم الكناية والذي يجعل من العلاقة المتباعدة أو المتقاربة لكثرة اللوازم أو قلتها ، وللخفاء أو الغموض الذي يكتنف الكناية منطلقاً للتمييز بين أقسام الكناية وقد رأينا كيف عبر القزويني عن ذلك " بالتفاوت " أي أن هذه الأقسام متفاوتة في عدد اللوازم ودرجة الخفاء .

وخلاصة هذا التقسيم ⁴⁷⁵ :

470 - ابن رشيق - العمدة : 519

471 - السكاكي - مفتاح العلوم : 411

472 - النجم / 16

473 - ينظر المثال نفسه في المصباح : 155 ، والإيضاح : 177 / 5

474 - السكاكي - مفتاح العلوم : 411

475 - تسيير أغلب الدراسات الحديثة والتقليدية على وجه الخصوص وفق هذا التقسيم الذي خطه السكاكي وقلده الشراح

والمخلصون فيه، ينظر بدوي طبانة، علم البيان : 257، السيد أحمد الهاشمي ، جواهر البلاغة : 289 ، وغازي يموت ، علم

أساليب البيان : 292 ، أحمد مصطفى المراغي ، علوم البلاغة : 284

- الكناية التعريضية : هي كناية لا تكون إلا في المركب ودلالاتها من طريق المفهوم أي من خلال القرائن السياقية التي ترد ضمنها .
 - الكناية التلويحية : وهي كناية كثرت لوازمها فتباعد ما بين المكنى به والمكنى عنه .
 - الكناية الرمزية : كناية قلت لوازمها مع خفاء في اللزوم بين المكنى والمكنى عنه .
 - الكناية الإيمائية : وهي كناية قلت لوازمها مع وضوح التلازم بين المكنى به والمكنى عنه .
- ومجمل القول أن هذه الأقسام ما هي إلا طرق للكناية تتضمن بعدها العام⁴⁷⁶ في الدلالة على المعنى وهو التعبير عنه بغير صريح اللفظ لعلاقة بين المكنى به والمكنى عنه ، وقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، ولكن ينبغي أن نشير في الأخير أن عدد اللوازم وحصرها أو الحكم بالخفاء أو الوضوح ، أو القرب والبعد في هذه الأقسام تبقى مسألة ذاتية تقريبية ، تعتمد فطنة المتلقي ودرجة فهمه للسياق الذي وردت فيه الكناية ، ولذلك فإنه لا يثبت أمام الدقة والتحديد والموضوعية من هذه التقسيمات إلا القسمة الأولى وهي المبنية على أساس تحديد المكنى به أو المكنى عنه أو تخصيص أحدهما بالآخر .
- وبعد ، ماذا وراء هذه المكاشفة والمقاربة التي حاولنا فيها تفكيك بنية الكناية ، فوقفنا على جملة من القوانين التي تحكمها فهي كالجواز تركيبا مبنية على دال يشغل مدلولين أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، والعلاقة بين هذين المدلولين علاقة تلازم على خلاف الأشكال البلاغية والبيانية ووجوه المجاز الأخرى ، ينتقل من خلالها المتلقي وبعتماد قرائن سياقية واجتماعية ليصل إلى المعنى المقصود وهو المعنى المجازي وهذه القرائن غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي أو أنها مبنية على عدم وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي كما نجد في الاستعارة ، وهي إجمالا تلفُّ دلالتها على المعنى هـالة من الغموض والخفاء فتقرب تارة وتبعد أخرى تبعا للوازم والقرائن بين المكنى به والمكنى عنه قلة وكثرة .
- هذه القوانين التي تحكم التعبير الكنائي والتي تجعل منه نظاما خاصا وشكلا بلاغيا من حيث البنية والتركيب هل تكون كافية وحدها للحكم على تميزه عن غيره من الأشكال البلاغية ؟ أليس الشكل البلاغي قبل أن يتشكل ويتأسس ويتأصل مفهوما وبنية إنما هو وسيلة في يد المبدع للتعبير عن المعنى بطريقة مخصوصة ؟ وبناء على هذا هل لمفهوم الكناية وبنيتها والقوانين التي تحكمها في الدرس الكنائي العربي علاقة بوظيفتها التعبيرية وقيمها الجمالية ؟

476 - ينظر الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية : 229

الفصل الثالث : تطور إدراك وظائف الكناية

أولا : الوظائف التعبيرية للكناية

ثانيا : الوظائف الجمالية للكناية

أولاً: الوظائف التعبيرية للكناية

1- الإبلاغية

2- وظيفة التغطية

3- وظيفة التحسين

4- وظيفة التعظيم

أولاً : الوظائف التعبيرية للكناية

إذا كنّا في الفصلين السابقين حاولنا أن نتبيّن أن الكناية تميزت عن غيرها من الأشكال البلاغية والألوان البيانية بحدّها وتعريفها ، وبنيتها وتركيبها وأقسامها ، فإن ذلك لا يعد كافياً خاصة إذا علمنا أنّ الوصف الدقيق لأي شكل بلاغي يقتضي " وصف وظيفته في نهاية الأمر" ⁴⁷⁷ ، وإذا كان كل شكل بلاغي أو لون بياني إنما هو طريقة لأداء المعاني لكون هذه الأشكال تنطوي تحت علم البيان الذي يحدّد بأنه " علم يُعرّف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه " ⁴⁷⁸ انطلاقاً من هذا أفلا يمكن القول أن من معالم ومظاهر تميّز الكناية عن غيرها من الأشكال البلاغية ما تؤدّيه من وظائف تعبيرية ؟ أليست سائر الألوان البيانية والكناية واحدة منها قبل أن تكون أشكالاً لها تعريفها وتركيبها وأقسامها هي في الأصل حاجات تعبيرية اقتضتها ظروف التخاطب وملابسات التواصل ؟ وهل في الدرس الكنائي ما يدلّ على النظر إلى تميز الكناية من خلال وظيفتها ؟ لقد نبّه أعلام البلاغة العربية إلى جملة من الوظائف يؤديها الأسلوب الكنائي وعلى رأسها ما يمكن تسميته بالوظائف التعبيرية ، حيث يلجأ المتكلم مختاراً أو مدفوعاً في كثير من مواقف التواصل إلى هذا الأسلوب لكي يحقق غاياته التواصلية ويعبّر عن حاجاته المختلفة ، ومن هذه الوظائف :

1- الإبلاغية

لقد عرض أعلام البلاغة ومنذ أوليات الدرس الكنائي للكناية مظهرها من مظاهر البلاغة ، ومعلّماً من معالمها ، وأن عملها مختلف عن غيرها من الأشكال البلاغية ، خاصة من خلال اقترانها ببعض الأساليب كالتعريض والإشارة ، أو مقابلتها بأساليب أخرى كالتصريح ومرادفاته من إفصاح وكشف ، وفي عرضهم كثير من الإشارات إلى قدرتها الإبلاغية المتميزة .
فهذا الجاحظ مثلاً (-255هـ) يورد قول أبي يعقوب : " أو ما علّمت أنّ الكناية والتعريض لا يعملان في العقول عمل الإفصاح والكشف" ⁴⁷⁹ ، ينفي أن يكون عمل الكناية والتعريض كعمل الإفصاح والكشف ، ولكن في المقابل وبناء على السياق الخاص الذي ورد فيه هذا القول وهو الرّد على من سأل عن قيس بن خارجه : " هلاً اكتفى بالأمر بالتواصل عن التّهي عن التّقاطع؟ أو ليس

477 - صلاح فضل - بلاغة الخطاب وعلم النص : 154

478 - القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة : 666

479 - الجاحظ - البيان والتبيين : 117 / 1

الأمرُ بالصَّلَّة هو النَّهْيُ عن القطيعة؟⁴⁸⁰ ، والسياق العام الذي يتمحور حول فكرة المقام وما يليق به من مقال يكشف أن الجاحظ يريد القول أن الكناية والتعريض لا يقتضيهما المقام هنا فالنشر والتطويل الذي يتكفل به التصريح أولى من الطي والإيجاز الذي تقوم به الكناية وعلى هذا فتقريره لكون الكناية والتعريض لا يعملان عمل الإفصاح والكشف ليس غضا من عملهما وأثرهما في الكلام بقدر ما هو إقرار بأن عملهما مختلف ، وأن لكل منهما موضع ومقام خاص به .

ويعضد هذا الحكم ما ذهب إليه الجاحظ في نص آخر وذاك قوله : " بل ربَّ كلمة تُعني عن خطبة وتنوب عن رسالة، بل ربَّ كنايةٍ تبي على إفصاح، ولحظ يدلُّ على ضمير"⁴⁸¹ ، فالكناية تروبو دلالتها وتزيد على الإفصاح إذا اقتضى المقام التعبير بها ، فهي كالكلمة الوجيزة التي تغني أحيانا عن الخطبة الطويلة أوهي كاللحظ والإشارة التي تعطيك معاني كثيرة في ألفاظ قليلة .

والجاحظ في كثير من نصوصه يؤكد على ضرورة المطابقة والمشاكلة بين الألفاظ والمعاني والأسماء والمسميات حتى يتلاءم التعبير ومقتضى الحال والمقام ، فهو مباشرة بعد النص الذي ذكرناه آنفا يقول : " ومتى شاكل - أبقاك الله - ذلك اللفظ معناه ، وأعرب عن فحواه ، وكان لتلك الحال وفقاً ولذلك القدر لِفَقاً، وخرج من سماجة الاستكراه، وسلم من فساد التكلف، كان قميناً بحسن الموقع ، وباتتفاع المستمع "⁴⁸² ، بل يمكن القول أن ذهاب الجاحظ إلى أن العرب تلجأ إلى الكنيئة⁴⁸³ وهي القريبة في مفهومها العام من الكناية هو إدراك غير مسبوق إلى أن الكنية أو الكناية هي التي تتكفل في كثير من المقامات بتحقيق هذا التشاكل والتطابق الذي يدفع المتكلم إلى اتخاذها وسيلة للتعبير .

ويمكننا أن نقف عند بعض من جاءوا بعد الجاحظ من أعلام البلاغة على ما يؤكد أن النظر للكناية في إبلاغيتها لا يخرج كثيرا عن عدّها مظهرا من مظاهر البلاغة ، فابن المعتز (- 296هـ) يجعل لها بابا من أبواب البديع الذي سمى به كتابه ، وأراد به الجديد وغير المؤلف والذي لم يسبق إليه ، وقدامة بن جعفر (- 337هـ) يعدّها نوعا من أنواع ائتلاف اللفظ والمعنى ، أما ابن رشيّق (- 456هـ) فهي عنده نوع من أنواع الإشارة التي عدّها " من غرائب الشعر

480 - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 117

481 - م . س : 2 / 7

482 - م . س : 2 / 7 - 8

483 - م . س : 1 / 146 - 147

وملحه وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى وفرط المقدرة وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز ، والحاذق الماهر ، وهي في كل نوع من الكلام لمحة دالة واختصار وتلويح يعرف مجملا ومعناه بعيد من ظاهر لفظه "484 .

أما ابن سنان الخفاجي (-456هـ) فمظهر إبلاغيتها عنده في كونها أصلا من أصول الفصاحة وشرطا من شروط البلاغة يقول : "ومن هذا الجنس - يقصد فصاحة الكلام - حسن الكناية عما يجب أن يكنى عنه في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح وذلك أصل من أصول الفصاحة وشرط من شروط البلاغة وإنما قلنا في الموضوع الذي لا يحسن فيه التصريح لأن مواضع الهزل والمجون وإيراد النوادر لا يليق بها ذلك ولا تكون الكناية فيها مرضية فإن لكل مقام مقالا ولكل غرض فنا وأسـلوبا " 485 .

ويظهر أن ابن سنان يؤكد فكرة المقام الذي تصلح فيه الكناية والتي ألمح إليها الجاحظ ، فالكناية لا تصلح في كل موضع ولا في كل مقام فهي لا تكون مرضية مثلا في مواضع الهزل وإيراد النوادر والمرضي في ذلك من الأساليب هو أسلوب التصريح والإفصاح ، ومن هذا الباب تبين أن مقام الكناية مقام جد في مقابل الهزل .

أما عبد القاهر الجرجاني (-471هـ) ومن جاء بعده فإنا نجدهم يشيرون إلى إطباق أهل البلاغة على بلاغة الكناية في مقابل التصريح ، والتعريض في مقابل الإفصاح ، وهو من أوائل من قرّر ذلك بقوله : " قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح ، والتعريض أوقع من التصريح " 486

وقد أشار إلى الفكرة نفسها الرازي حينما راح يعلل سبب كون الكناية أبلغ من الإفصاح كما ذهب إليه شيخه عبد القاهر ، أما السكاكي (-626هـ) فقد نبّه إلى بلاغة المجاز بكل فروع بقوله : " واعلم أن أرباب البلاغة ، وأصحاب الصياغة للمعاني ، مطبقون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وأن الاستعارة أقوى من التصريح بالتشبيه ، وأن الكناية أوقع من الإفصاح بالذكر " 487 .

وإلى هذا ذهب القزويني (-739هـ) في قوله : " أطبق البلغاء على أن المجاز أبلغ من الحقيقة

484 - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 513

485 - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 163

486 - عبد القاهر - دلائل الإعجاز : 70

487 - السكاكي - مفتاح العلوم : 412

وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه ، وأن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل لا على سبيل الاستعارة ، وأن الكناية أبلغ من الإفصاح⁴⁸⁸

ومن المتأخرين ممن أشار إلى ذلك الزركشي (- 794هـ) بقوله : " اعلم أن العرب تعدُّ الكناية من البراعة والبلاغة وهي عندهم أبلغ من التصريح⁴⁸⁹

وقد سلك كثير من المحدثين السبيل نفسه في عدِّ الكناية أحد " مظاهر البلاغة وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعه وصفت قريحته⁴⁹⁰ ، وهي عندهم تعبير " من التعبيرات الغنية بالاعتبارات والمزايا والملاحظات البلاغية " ⁴⁹¹

وهكذا فقد تبين لنا ومن خلال هذه الوقفة جملة من الملاحظات العامة والتي تصبُّ في اعتبار الكناية طريقة متفردة في الإبلاغ تقتضيها مقامات ومواقف مخصوصة ، وأما أحد مظاهر البلاغة ومعالمها، وأن البلغاء يجمعون على بلاغتها في مقابل التصريح .

2- التغطية :

في الدرس الكنائي كثير من التنبهات إلى ما يدفع إلى التعبير بالكناية بدلا من التصريح ، وهي دوافع يتداخل فيها ما هو نفسي يتعلق بذات المتكلم ، بما هو اجتماعي يتعلق بما تفرضه أعراف المجتمع وعاداته على هذا المتكلم ، هذه الدوافع ذاتها تتحول وتتحقق عملية التواصل إلى أغراض ووظائف يختص بأدائها التعبير الكنائي ، وقد عُبر عن هذه الدوافع والوظائف بمسميات كثيرة ومتعددة من بينها التغطية .

ذكر الميرد هذه الوظيفة اسما لضرب من أضرب الكناية ، ويظهر من خلال الأمثلة التي أوردتها لهذا الضرب من الكناية أن المتكلم يعتمد إلى التعبير الكنائي تغطية وتعمية على اسم خيفة افتضاح أمر لا يرغب افتضاحه ، وانكشاف سر لا يبتغي انتشاره ، وروى في ذلك " أن عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة قال شعرا وكتب به بحضرة ابن أبي عتيق إلى امرأة مُحْرمة وهو :

أَلِمَّا بِذَاتِ الْحَالِ فَاسْتَطْلِعَا لَنَا عَلَى الْعَهْدِ بَاقٍ وَدُّهَا أُمَّ تَصْرَمًا

488 - القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة : 178 / 5

489 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 300 / 2

490 - السيد أحمد الهاشمي - جواهر البلاغة : 293

491 - بسيوني عبد الفتاح - علم البيان : 265

وَقُولَا لَهَا إِنَّ النَّوَى أَجْنَبِيَّةٌ بنا وبكم قد خِفْتُ أَنْ تُتِيَمَا " 492

وهكذا فقد عمى وغطى وتستر فلم يذكر المرأة باسمها وعدل عن ذكره إلى الكناية عنه بـ " ذات الخال " ، حفظا له من الامتهان والابتدال على الألسن ، وخوفا من افتضاح أمرها بين أهلها والتلطف والتعمية على أسماء النساء بالكناية عنها كثير في اللغة العربية ، من ذلك ما ذكر ابن قتيبة من أن الله سبحانه وتعالى " ورى عن النساء بذكر النعاج كما كنى الشاعر عن جارية بشاة " 493 إشارة إلى قوله سبحانه وتعالى : " إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ " 494 ، وإلى قول " عنترة :

يا شاة ما قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

يعرض بجارية يقول : أي صيد أنت لمن حل له أن يصيدك فأما أنا فإن حرمة الجوار قد حرمتك علي " 495 .

وقد جعل الثعالبي الباب الأول - من كتابه "النهاية في الكناية" المعروف بالكناية والتعريض - خاصا بالكناية عن النساء والحرم وما يجري معهن ويتصل بذكرهن من سائر شؤونهن وأحوالهن 496 وذلك ما يمكن الاستدلال به على أن التغطية والتعمية حاجة تعبيرية عامة فرضتها أعراف المجتمع وعاداته التي تأبى التصريح باسم المرأة في المواضيع والمقامات التي تكون بها الكناية أليق وألطف . ويمكن أن يدخل تحت هذا الباب جملة من التعريضات لما فيها من التغطية على المعنى ، والتعمية عليه تلطفا في التعبير ومراعاة للأعراف والآداب ، وإذعانا للقيم الدينية أحيانا يقول ابن قتيبة عن التعريض : " وقد جعله الله في خطبة النساء في عدتهن جائزا فقال : " وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ " 497 ولم يجز التصريح ، والتعريض في الخطبة أن يقول

492 - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 9 / 2

493 - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 267

494 - ص / 23

495 - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 266

496 - ينظر الثعالبي - النهاية في الكناية : 11

497 - البقرة / 235

الرجل للمرأة : والله إنك لجميلة ، ولعل الله أن يرزقك بعلا صالحا ، وإن النساء لمن حاجتي ، هذا وأشباهه من الكلام " 498

وهكذا فالحكم الشرعي النابع من عقيدة المجتمع وإن لم يجز التصريح بالخطبة في عِدَّة المرأة فهو لم يغلق الباب أمام الخاطب فأحاله على هذا الأسلوب الذي يعبر عن المعنى والحاجة بخفاء وستر في لبوس لطف من التصريح ، وأرق من الإفصاح ، وهذا مقام آخر للكناية والتعريض لا يصلح فيه التصريح أو غيره من الأساليب وتتكفل الكناية وحدها للقيام بالمهمة التعبيرية دون غيرها .

3- التحسين :

والمقصود بهذه الوظيفة إجمالاً ترك الألفاظ المستقبحة والمستفحشة وما هو منها غير جميل إلى ما هو أحسن منها في التعبير وألطف في السمع ، وقد عُبر عن هذه الوظيفة بمسميات مختلفة ، كالرغبة عن اللفظ الخسيس ، وترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه ، وترك التصريح بما يستقبح ذكره ، فالبرد يسميها الرغبة عن اللفظ الخسيس المفحش ويمثل لذلك بلفظي الرفث واللمس في قوله تعالى : " أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ " 499 وفي قوله : " أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ " 500 وهما كنايةتان عن الجماع كما مثل لها بقوله عز وجل في المسيح بن مريم وأمّه : " كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ " 501 وإنما هو كناية عن قضاء الحاجة وقال : " وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا " 502 وإنما هي كناية عن الفروج " 503

أما قدامة بن جعفر فيذكر من أنواع التعريض ما يكون للاستحياء يقول : " وأما التعريض للاستحياء فكالكناية عن الحاجة بالنحو والعدرة ، والنحو : المكان المرتفع والعدرات الأفنية وبالغائط وهو الموضوع الواسع ، فكنى عن الحاجة بالمواضع التي تقصد لوضعها فيها ، وكما كنى عن

498 - ابن قتيبة - تأويل مشكل القرآن : 264

499 - البقرة / 187

500 - المائدة / 6

501 - المائدة / 75

502 - فصلت / 21

503 - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 10 / 2

الجماع بالسرّ، وعن الذكر بالفرج ، وإنما الفرّج ما بين الرجلين ، وكما تقول لمن كذب : ليس هذا كما تقول " 504 .

ويذهب ابن فارس إلى أن من الكناية ما يكون تحسّينا للفظ " وذلك كقوله جل ثناؤه : " وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا " 505 قالوا : إن الجلود في هذا الموضع كناية عن آراب الإنسان وكذلك قوله جل ثناؤه : " وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا " 506 وكذلك : " أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ " 507 والغائط مطمئن من الأرض كل هذا تحسّين للفظ والله جل ثناؤه كريم يكتفي " 508 وقد أورد الزركشي جملة من الأمثلة تحت السبب الرابع من أسباب الكناية والذي عبر عنه بما يفحش ذكره في السمع فيكتفي عنه بما لا ينبو عنه الطبع قال تعالى : " وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا " 509 أي: كنوا عن لفظه ولم يوردوه على صيغته ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود: " إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ " 510 " قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ " 511 فكفى عن تكذيبهم بأحسن " 512

و يبدو من خلال الأمثلة الواقعة تحت هذا الباب أنها كلّها عدول عن الألفاظ المستقبحة أو غير المستحسنة إلى ما هو أحسن وألطف منها ، وأن هذا العدول وإن كان يقع في الظاهر من لفظ إلى لفظ فهو في حقيقته عدول عما يخذش الأدب إلى ما يحفظه ، وعما يهتك ستر الحياء إلى ما يرعاه وفي ذلك ما يوافق الطبع والسريرة والفطرة التي فطر الله عليها البشر وعلمهم بالقرآن أن من المعاني ما لا يجوز ذكره بصريح لفظه .

4- التعظيم :

- 504 - قدامة بن جعفر - نقد النثر : 60
 505 - فصلت / 21
 506 - البقرة / 235
 507 - المائة / 6
 508 - ابن فارس - الصاحي في فقه اللغة : 255
 509 - الفرقان / 72
 510 - الأعراف / 66
 511 - الأعراف / 67
 512 - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 303/ 2

سميت هذه الوظيفة هي الأخرى بأسماء مختلفة ، كزيادة الدلالة ، والتفخيم والتعظيم ، وإكرام المذكور⁵¹³ ، وقصد المبالغة وغيرها ، وقد تعلقت هذه الوظيفة في أول أمرها بالكناية عند المبرد وقد ذكرها في الضرب الثالث من الكناية وسمّاه التفخيم والتعظيم " ومنه اشتقت الكناية وهو أن يُعَظَّم الرجل بأن يدعى باسمه، ووقعت في الكلام على ضربين: وقعت في الصبي على جهة التفاؤل؛ بأن يكون له ولدٌ ويدعى ولده كنايةً عن اسمه، وفي الكبير أن ينادى باسم ولده صيانةً لاسمه؛ وإنما يقال: كني عن كذا بكذا أي ترك كذا لبعض ما ذكرنا"⁵¹⁴

أما قدامة بن جعفر فيذهب إلى أن من التعريض ما استعملوه للتعظيم يقول : " فأما ما يستعمل من التعريض للإعظام فهو أن يريد مريد تعريف من فوقه قبيحا إن فعله فيعرض له بذكر ذلك من فعل غيره ويقبح له ما ظهر منه فيكون قد قبح له ما أتاه من غير أن يواجهه به ، وفي ذلك يقول :

أَلَا رُبَّ مَنْ أَطَبَّتْ فِي ذَمِّ غَيْرِهِ لَدَيْهِ عَلَى فِعْلٍ أَتَاهُ عَلَى عَمْدٍ
لِيَعْلَمَ عِنْدَ الْفِكْرِ فِي ذَاكَ أَنَّهَا نَصِيحَتُهُ فِيمَا خَطَبَتْ بِهِ قَصْدِي "⁵¹⁵

وقد سمى صاحب البرهان هذه الوظيفة " قصد المبالغة " ومن الأمثلة التي أوردتها تحت هذه الوظيفة قوله تعالى: " وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ "⁵¹⁶ " فَإِنَّ الْغُلَّ كِنَايَةٌ عَنِ الْبَخْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: " وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ "⁵¹⁷ ... وقوله: " بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ "⁵¹⁸ كناية عن كرمه وثني اليد وإن أفردت في أول الآية ليكون أبلغ في السخاء والجود "⁵¹⁹

وبهذا يتضح موضع ومقام آخر للكناية بمفهومها العام فهي وسيلة من وسائل التعظيم والمبالغة في أداء المعاني والتعبير عنها بما هو أليق من التصريح بها ، وهذا السبب أو الوظيفة تقتضيها هي الأخرى حيثيات التواصل والإبلاغ .

⁵¹³ - ينظر تأويل مشكل القرآن : 256 ، والكامل في اللغة والأدب : 501 / 2 ، و الصاحي في فقه اللغة : 255

⁵¹⁴ - المبرد - الكامل في اللغة والأدب : 501 / 2

⁵¹⁵ - قدامة بن جعفر - نقد النثر : 59 - 60

⁵¹⁶ - المائة / 64

⁵¹⁷ - الإسراء / 29

⁵¹⁸ - المائة / 64

⁵¹⁹ - الزركشي - البرهان في علوم القرآن : 308 / 2

وإجمالاً فإنّ الدرس الكنائي وفي مراحلها الأولى أكثر ما ركّز على دوافع التعبير بالكناية أو ما سُمّي أسباباً ، وهذه الدوافع والأسباب حددت مواضع الكناية ومقاماتها ووظائفها ، وهكذا فعدول المتكلم إلى الكناية بدافع من الدوافع هو في حقيقة أمره تحديد لسياق ومقام الخطاب من جهة ، ومن جهة أخرى تحديد للوظيفة التي يؤديها التعبير الكنائي ، ولهذا فإنّ هذه العناصر الثلاث لا تنفك عن بعضها البعض ، وهي تتعلق بالمخاطب ومن يخاطب وسياق الخطاب ، ووظيفة هذا الخطاب ، أو ما يعبر عنه بعناصر عملية التواصل .

ويمكن أن نسجّل في هذه المرحلة أنّ هذه الدوافع ارتبطت بالجانب الفردي والاجتماعي معا فهي لا تخرج عن كونها بواعث نفسية دعت إليها أعراف وقوانين اجتماعية ، فالمخاطب الذي يعدل عن ذكر اسم المرأة أو عن اللفظ الحسيس إلى ما ينوب عنه لأنّه لا يستسيغ ذلك في نفسه انطلاقاً من كون المجتمع وآليات تواصله لا تقبل منه إلا العدول عن ظاهر اللفظ إلى الكناية عنه ، وأكثر ما يدل على هذا الارتباط تعبيرهم عن هذه الدوافع بالاستحياء والتعظيم والإكرام وغيرها من الألفاظ ذات الارتباط بالعلاقات الاجتماعية .

هذا وإن كان هناك من رأى من المحدثين أنّ الكناية " تمثل الجانب المقموع من اللغة وهي دليل الصراع بين الطبيعة والثقافة ، أي بين الدلالة كما يجب أن تكون بالاصطلاح وبين ما تقتضيه المواصفات الحافة باللغة " ⁵²⁰ فإنّ هذا لا يمنع وفي المقابل أنّ هذه الوظائف الكنائية تعبر عمّا في هذا الأسلوب من صبغة توددية وترفّق في التواصل والمخاطبة ، يمكن طيها إجمالاً تحت عنوان التلطف والذي يعني : " إبدال الكلمة الحادة بكلمة أقل حدة وأكثر قبولا " ⁵²¹ ، وهذا المفهوم بمختلف معانيه اللغوية والتي تدور حول الوصول إلى الغاية برفق ⁵²² يستغرق مفهوم الكناية بمختلف وظائفها ، فمن خلاله نقرأ الستر والخفاء ، والتحسين والتجميل وترك المستقبح والمستفحش والتعظيم والتبجيل والإكرام وغيرها من المعاني .

لكنّ الكناية لا تقف عند هذا الحدّ في التعبير عن المعاني وأدائها ، فهي فيما انتهى إليه الدرس الكنائي العربي " لها موقع في البلاغة عظيم ، فإنّها تفيد الألفاظ جمالاً وتكسب المعاني ديباجة وكمالاً

520 - أحمد محمد ويس - الانزياح في التراث النقدي والبلاغي : 160 والرأي لسمود حمادي

521 - أحمد مختار عمر - علم الدلالة : 240

522 - ينظر مادة "لطف" - تهذيب اللغة : 235 / 13

وتحرك النفوس إلى عملها وتدعو القلوب إلى فهمها " ⁵²³ ، وفي هذا إشارة إلى أهمها في الموقف الذي تكون فيه أليق بالاستعمال يمكن أن تحقق الفنية والجمال في الوقت ذاته .

ثانيا : الوظائف الجمالية للكناية

1 - الغموض

2 - الإيجاز

3 - التصوير

4 - المبالغة

ثانيا : الوظائف الجمالية للكناية

لم تبدأ عملية إدراك فنيات الكناية وجمالياتها أو سبب بلاغتها كما فضّل أعلام البلاغة تسميتها إلاّ بعد أن تبلور مفهومها وبدأت ملامحها كشكل بلاغي تتّضح ، وقد نقف في الدرس الكنائي وكما رأينا في الوظائف التعبيرية على مسميات كثيرة لجمالية الكناية لكنها في الأخير يمكن صبّ جملة منها تحت عنوان واحد .

وإذا كانت الوظائف التي أشرنا إليها سالفًا ترتبط بالدوافع التي توجه المتكلم إليها ، فإن جماليات الكناية ترتبط بجانبين هامين : أولهما ما يتعلق بكيفية أداء الكناية للمعاني ، وثانيهما ما يختص بالمعنى الكنائي ذاته فما جماليات الكناية فيم أشار إليه الدرس الكنائي العربي قديمه وحديثه ؟

1- الغموض

قد لا نكون بحاجة إلى كثير من الاستدلال على ما في دلالة الكناية من ستر وخفاء ويكفي أن نشير إلى أن أعلام البلاغة انطلقوا في فهمها من دلالتها اللغوية المبنية على هذا المعنى ، وإلى مقارنة دلالتها بدلالة التصريح الذي اقترنت به اقتران الضدّ بالضدّ فتبيّن أنّه إن كانت دلالة التصريح حقيقية ومباشرة فإنّ دلالة الكناية غير حقيقية وغير مباشرة .

ولهذا فإن المتلقي للتعبير الكنائي عليه - وكما رأينا في الفصل السابق - أن يتأوّل ويستدل بالانتقال من لازم إلى لازم ، ويُعمِل الفكر والنظر ، ويربط بين سياق التعبير اللغوي ، والسياق الاجتماعي أو سياق الموقف أو المقام ليكشف الدلالة ويتبين المعنى المقصود و في ذلك كلّ كدّ للذهن وإجهد للفكر فهل لهذا الغموض الذي يكتنف التعبير الكنائي شيء من الجمالية؟

نلفى الإجابة عن هذا السؤال في بعض ما أورده عبد القاهر الجرجاني حيث يقول : " من المركز في الطباع والراسخ في غرائز العقول أنه متى أُريدَ الدلالة على معنى فُتُركَ أن يُصرَّحَ به ويُذكر باللفظ الذي هو له في اللغة وعُمِدَ إلى معنَى آخر فأشير به إليه وجُعِلَ دليلاً عليه كان للكلام بذلك حسنٌ ومزيّةٌ لا يكونان إذا لم يُصنَعْ ذلك وذكِرَ بلفظه صريحاً " ⁵²⁴

وهذا الكلام يقرّر أن لأداء المعاني بالتعبير الكنائي فضل ومزية ، ولا شك أن هذا الفضل وتلك المزية لا يتعلقان إلا بما يكتنف هذا الأداء من الغموض يدل على ذلك إثبات الحسن للتعبير الكنائي ونفيه عن قرينه وضده وهو ذكر المعنى بصريح اللفظ ، ولهذا فإن المتلقي لا يقف أحياناً على المعاني المقصودة لأول وهلة فيضطر إلى الروية وإعمال الفكر والنظر والتأويل والاستدلال ليكشف المخبوء منها ، ويزيح الحجب عن المستور بالكناية ، فيسهّم بذلك وبقسط وفير في اكتشاف الدلالة والوقوف على المقصود من التعبير ، " والمتلقي حينما يتعرف على المعنى الذي يقصده المتكلم ويشير إليه في الصورة الكنائية بعد معاناة وتفكير فإنه يحسُّ بالمتعة والسعادة ، فالنفس بطبيعتها تشعر بسعادة غامرة حينما تظفر بالشيء بعد طول معاناة وتعب من أجل الحصول عليه " ⁵²⁵

وهكذا يصبح الغموض الذي يكتنف التعبير الكنائي لأنّه تعبير غير صريح سبيلاً إلى إعمال الذهن بالنظر والتفكير لكشف المعنى ، ويصبح بعدها هذا النظر والفكر مصدراً من مصادر المتعة التي تتحقق للمتلقي بهذا الجهد المبذول والمعاناة التي تمكّنه من الوصول إلى الدلالة كما هي مرادة ومقصودة " ومن هذا يبدو أثر الفنية في الأدب ، ويظهر جمال ما في الكناية أو التعريض أو الرمز أو الإيماء في جمال ما تنبه من الملكات ، وما تستثير من الأذواق ، والمتعة السريعة تذهب سريعة كما جاءت سريعة أما المتعة الفنية في تحصيل الفائدة بعد إعمال الخاطر ، واستثارة التفكير فإن الفائدة بها أعظم وبقاء أثرها في النفوس أطول " ⁵²⁶

لكن ألا يمكن أن يناقض مثل هذا الطرح ما أُشترط للكلام البليغ من الوضوح إذا كيف يمكن أن تتحقق للكلام بلاغة بالخفاء والغموض وهم يقولون : " لا يكون الكلام يستحقُّ اسمَ البلاغة حتى يُسابق معناه لفظه ولفظه معناه ولا يكون لفظه أسبقَ إلى سمعك من معناه إلى قلبك وقولهم: يدخل

524 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 444

525 - مجيد عبد الحميد ناجي - الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية : 230

526 - بدوي طبانة - علم البيان : 222

في الأذنِ بلا إذنٍ " ⁵²⁷ ؟ ، وأي حد من الغموض يمكنه أن يحقق المتعة في التعبير الكنائي عند المتلقي من جهة ويجانب التعقيد من جهة ثانية ؟ بل إلى أي حد يمكن أن يكون إعمال الذهن ممكناً ومقبولاً ؟

إن الإغراق في إعمال الذهن مردّه أساساً إلى سوء التأليف والتركيب : " لأنه إذا كان النظم سويّاً والتأليف مستقيماً كان وصولُ المعنى إلى قلبك تلوّ وصولِ اللفظِ إلى سمعك ، وإذا كان على خلافِ ما ينبغي وصلَ اللفظُ إلى السمعِ وبقيتَ في المعنى تطلبه وتتعب فيه " ⁵²⁸ ، وهكذا يصير هذا الإغراق في إعمال الفكر كذا للذهن ، ويتحول ويؤول بعد ذلك إلى التعقيد الذي يستهلك المعاني " واعلم أن لم تضيق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم ينغلق الكلام في هذا الباب إلا لأنه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات " ⁵²⁹

ولهذا فإن أداء المعنى بالكناية يجمل ويحسن إذا جانب التعقيد الذي يحصل كلما اختل التركيبي ولم تنتظم الألفاظ والمعاني الانتظام الذي يقود إلى الدلالة ، وذلك شرط من شروط العدول ، إذ ليس كل تجاوز أو حرق لقواعد اللغة معدود من بليغ الكلام ، والمفترض أن " عناصر الصورة الكنائية قد اختيرت ونُسقت تنسيقاً فنياً دقيقاً بحيث يصح تفسيرها بأبعادها المكانية المرصودة تماماً مثلما يصح تفسيرها بأبعادها الثانية التي تتماشى وحركة النفس وتجربتها الشعورية الذاتية ففي الصورة الكنائية إبهام لكنه ليس ملغزاً وإنما إبهام يحمل مفتاحه معه " ⁵³⁰

وبهذا يصبح الغموض في الكناية والذي يجانب التعقيد والإبهام أحد الجوانب التي تطبع على الأداء الكنائي للمعاني جمالية وحسناً ، لأنها تُشرك المتلقي في كشف المعاني وإزالة ما عليها من أستر فتتحقق له اللذة والمتعة التي لا تتحقق مع التصريح بهذه المعاني ، ولعل هذا من الأسباب التي جعلت أعلام البلاغة يقرنون حديثهم عن بلاغة الكناية في الغالب الأعم بالتصريح ، ويثبتون لها ما ينفونه عنه .

وإذا كان الغموض هو أحد السمات الأساسية التي تميز أداء الكناية للمعاني، فإن من المفاتيح الأساسية التي ترد الكناية في طياتها والتي تساعد المتلقي على كشف الدلالة وإزاحة ما في التعبير من

⁵²⁷ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 267

⁵²⁸ - م . س : 271

⁵²⁹ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 271

⁵³⁰ - مجيد عبد الحميد ناجي - الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية : 230

غموض معرفة المقام الذي ألقى فيه الكلام ، وفكرة المقام أو السياق فكرة أشار إليها القدماء واعتبروا مراعاتها شرطاً من شروط بلاغة الكلام وحسنه فالجاحظ يذهب إلى أنه : " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً " 531 .

وقد رأينا إشارات بعض أعلام البلاغة إلى أن دلالة الكناية تتبين من خلال المقام الذي ترد فيه والذي عبّر عنه عبد القاهر بـ " الموضع "، وقد استدل عبد القاهر على ذلك بقوله " الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة ولا من حيث هي كلم مفردة ، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتونسك في موضع ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع " 532 .

ومثل هذا الكلام ينبّه إلى ما للسياق من دور أساسي في الدلالة عامة والدلالة الفنية خاصة لأن " افتقاد المقام يؤدي إلى ورود مفردات متناثرة لا تمثل مقالا بالمعنى اللغوي ، أو بالمعنى البلاغي ، لأنها لم توضع في سياق يربط بين أجزائها بحيث تؤدي في النهاية معنى معيناً " 533 .

ولهذا فإن فضل الكلام ومزيبته لا يتعلق بالكلم المفردة بقدر ما يتعلق بها وهي تدخل في علاقات مع غيرها في العبارة أو التركيب ، والتركيب ذاته لا يمكن أن تظهر جمالياته إلا من خلال ما يتجاور معه من التراكيب ، وعلى هذا فإن الكناية في المفرد أو التركيب لا تتضح جمالياتها إلا في ضوء السياق الذي ترد فيه ، وملازمة اللفظ للمعنى وملاءمته إياه ، و بعض الأمثلة التي أوردها أعلام البلاغة للكناية فيها تنبيه إلى ما في مراعاة هذه المناسبة والملاءمة بين ألفاظها داخل السياق من جمال فني فهذا ابن الأثير 534 يقول عن قوله تعالى : " أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ " 535 :

: " فَإِنَّهُ كَتَىٰ عَنِ الْغِيْبَةِ بِأَكْلِ الْإِنْسَانِ لَحْمَ إِنْسَانٍ آخَرَ مِثْلَهُ ، ثُمَّ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَىٰ ذَلِكَ حَتَّىٰ جَعَلَهُ مَيْتًا ،

531 - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 138

532 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 46

533 - محمد عبد المطلب - البلاغة والاسلوبية : 308

534 - ينظر توضيح ذلك في الطراز أيضا : 1 / 400

535 - الحجرات / 12

ثم جعل ماهو في الغاية من الكراهة موصولا بالحبية فهذه أربع دلالات واقعة على ما قصدت له مطابقة للمعنى الذي وردت من أجله " 536

وهكذا فإن التعبير عن معنى الغيبة في هذه الآية القرآنية لا تتكفل به لفظة من الألفاظ دون غيرها أو مقطع من مقاطع الآية بل تكفلت به ألفاظ الآية كلها ومقاطعها منتظم بعضها مع بعض ، فقد عبر عن الغيبة بأكل لحم الإنسان ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاوزه إلى جعل هذا اللحم البشري لحم إنسان ميت ، وأكثر من هذا حينما جعله لحم أخ تعبيرا عن مزيد من التشنيع والبشاعة والاستكراه .

وبعد الإجمال فصل ابن الأثير ما بين ألفاظ وأجزاء هذه الآية من مناسبة وملاءمة ، ضم شتاها وألف بينها السياق القرآني فقال : " فأما جعل الغيبة كأكل الإنسان لحم إنسان آخر مثله فشديد المناسبة جدا ، لأن الغيبة إنما هي ذكر مثالب الناس وتمزيق أعراضهم ، وتمزيق العرض مماثل لأكل لحم الإنسان لحم من يغتابه ، لأن أكل اللحم تمزيق على الحقيقة ، وأما جعله كلحم الأخ فلما في الغيبة من الكراهة ، لأن العقل والشرع مجتمعان على استكراهها أمران بتركها والبعد عنها ، ولما كانت كذلك جعلت بمتزلة لحم الأخ في كراهته ، ومن المعلوم أن لحم الإنسان مستكره عند إنسان آخر ، إلا أنه لا يكون مثل كراهته لحم أخيه ، فهذا القول مبالغة في استكراه الغيبة ، وأما جعل اللحم ميتا فمن أجل أن المغتاب لا يشعر بغيبته ولا يحس به ، وأما جعله ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالحبية فلما جُبلت عليه النفوس من الميل إلى الغيبة والشهوة لها مع العلم بقبحها " 537

وقد ذكر العلوي في النكتة السابعة في دراسته لهذه الكناية القرآنية ما يؤكد هذه المناسبة بين الألفاظ والمعاني مراعاة لما بينها من العلاقة داخل السياق حيث قال : " تلتفت إلى مفردات ألفاظ الآية ، وذلك أن الله تعالى أثر ألفاظها على ما يماثلها في تأدية معناها ، تعويلا على البلاغة وإعطاء لجانب الفصاحة ما يستحقه ، فترل هذه الآية على هذه الهيئة ولم يقل فيها أريد رجل منكم أن يمضغ جلد مسلم غائبا فعفتموه وما ذاك إلا لأن كل واحدة من ألفاظ الآية مختص بفضل بلاغة ونوع فصاحة لا يكون مثله " 538

536 - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 191

537 - ابن الأثير - المثل السائر : 2 / 191

538 - العلوي - الطراز : 1 / 403

وهكذا نلاحظ ما في هذه الكناية من تناسب يحقق للكناية فنيته وجماليتها ويبلغ المعنى إلى المتلقي كما يرغب المتكلم في تبليغه وآدائه ، وكل ذلك عائد لما في السياق من مراعاة لعلاقات الكلمات والمعاني بعضها ببعض ، ولهذا فإن للسياق دورَه الفاعل في تحديد المعنى المراد من جهة ، وله دوره أيضا في إصباغ الجانب الفني والجمالي على النص ، لكن ذلك ليس في مقدور كل متلق أن يكشفه ويصل إليه لأنَّ المعول عليه في ذلك إلى جانب السياق فطنة المخاطب وذكاؤه وتدوقه للكلام البليغ .
ومن المحدثين من سَمَّى تآلف الألفاظ والمعاني والتناسب والملاءمة فيما بينها تناسقا فنياً وأورد له مظاهر مختلفة من بينها التنسيق في تأليف العبارات ، بتخير الألفاظ ثم نظمها في نسق خاص يبلغ في الفصاحة أرقى درجاتها " 539

ومن النماذج التي ضربها لهذا التناسق - وسَمَّاهَا بالمواضع التي يتناسق فيها التعبير مع الحالة المراد تصويرها ، فيساعد على إكمال معالم الصورة الحسية أو المعنوية بين التعبير للتعبير ، والتعبير للتصوير - قوله تعالى : " نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ " 540 ، " وفي هذا التعبير ألوان من التناسق الظاهر والمضمر ، ومن لطف الكناية عن ملابسات دقيقة ، وأدق ما فيه ذلك التشابه بين صلة الزارع بجرثه وصلة الزوج بزوجه في هذا المجال الخاص ، وبين ذلك النبت الذي يخرج الحرت ، وذلك النبت الذي تخرجه الزوج ، وما في كليهما من تكثير وعمران وفلاح " 541

وإذا كان دور السياق فيما أوردنا مرتبط بما يقدمه للمتلقي في كشف دلالة وجمالية التعبير الكنائي فإن بعض المحدثين نبه إلى دوره وفعالته في يد المبدع " فالتعبير الكنائي لا ينفصل في دلالته وفي قيمته عن دلالات السياق العام التي تتآزر داخل البناء الفني للقصيدة حتى كأنَّ التعبير الكنائي مع سواه لمحات خاطفة في رحلة الشاعر ذاهلة وسريعة تُبين عن معالم أخرى في الطريق ، لا يهْمُ الوقوف المتأنى لرؤية أجزائها ، وإنما تتسرب بواسطته من أمام الحدقة المبصرة إلى مسارب اللّمع الذكي فهو تركيز يولد استنباطا وهو إشارات خاطفة تثير انفساحا نفسيا " 542

وقد وصل الحد في تأكيد دور السياق إلى الذهاب إلى أن بعض الأشكال البلاغية مثل التلميح لا يمكن معرفتها إلا من خلال الإطار السياقي الذي ترد فيه يقول صلاح فضل : " على أن هناك بعض

539 - سيد قطب - التصوير الفني في القرآن : 87

540 - البقرة / 223

541 - سيد قطب - التصوير الفني في القرآن : 91

542 - رجاء عيد - فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية : 430

الأشكال البلاغية التي لا يمكن التعرف عليها إلا داخل سياقها مثل التلميح إذ أن بنيته ليست نحوية أو دلالية بل إنها ترتبط بعلاقة مع شيء ليس هو الموضوع المباشر للخطاب، فإذا تم تلقي هذه الطريقة في التعبير على أنها غير عادية كُنَّا حيال شكل بلاغي فحركة الخطاب وتأييد المتلقي لطريقة البرهنة التي تعزز الشكل البلاغي هو ما يحدد نوع الشكل المائل أمامنا وبهذا فإن التلميح يكاد يكتسب دائما قيمة برهانية لأنه يعتمد على عنصر الاتفاق والتواصل " 543

هذا الإدراك لقيمة السياق والتأكيد على دوره في أداء المعاني هو الذي دفع بعض الباحثين إلى أن يعيب على البلاغة التقليدية نظرتها الجزئية في دراسة قضايا البلاغة ومباحثها حينما لا يتعدى أفقها ولا يتجاوز دراسة الوحدات والذي " انتهى بها إلى عدم القدرة على تحليل الدلالة الفعلية لهذه الوحدات " 544 .

ولعل من مظاهر هذه الدراسة الجزئية اكتفاؤهم في دراسة الصورة على أساس منطقي ينظر إليها مجرد شاهد على التقسيمات المنطقية لهذا الشكل أو ذاك أو ذاك ، ولذلك لا نقف عند البلاغيين القدماء على دراسة عامة للصورة في إطارها النصي للتعرف على درجة تكرارها وتواردها وعلى علاقتها بالمبدع وثقافته ، وعلى وظيفتها وأدائها الفني 545

وغلبة هذه النظرة التحزيبية تظهر جليا في الدرس الكنائي ، إذ كثيرا ما نلفي دراستهم للمثال والنموذج الكنائي خارج إطاره النصي باستثناء بعض الوقفات في هذا المصدر أو ذاك ، مما يغيب كثيرا من القيم الفنية لأنه لا قيمة للشاهد خارج الإطار الذي يولد فيه ، ولذلك يدعو كثير من الباحثين إلى " قراءة البلاغة بعيداً عن كونها مباحث مستقلة، تقوم قيام العلم المنفصل، المستقل بذاته بل قراءتها وهي فاعلة في صلب النصوص، والصور، والمشاهد ، وإلا فيكيف يمكن أن نجد ضرورتها إن نحن عزلناها في بيت يتيم ؟ " 546

ومن المصادر التي تغيب السياق العام في دراسة النماذج الكنائية وتعزلها عن إطارها النصي ، ما نلفيه عند السكاكي - فيما أشار إليه رجاء عيد - والذي يكتفي باقتناص الصورة النموذج - أو الشاهد الذي ينطبق على تقسيماته وتفريعاته دون أن يعير النص الإطار الذي ولدت في كنفه هذه

543 - م . س : 134

544 - صلاح فضل - بلاغة الخطاب وعلم النص: 122

545 - ينظر صلاح فضل - بلاغة الخطاب وعلم النص : 201

546 - حبيب مونسي - شعرية المشهد في الإبداع الأدبي : 90

الصورة اهتماما ، ثم هو يكتفي بالتعليق بالجملة أو الجملتين على الشاهد ولا يزيد ، ومن ذلك ما نقف عليه في تمثيله لنوع من أنواع الكناية وهو الإيماء والإشارة حيث يورد هذه الأبيات نموذجا على هذا النوع وهي قول الشاعر :

سَأَلْتُ النَّدَى وَالْجُودَ مَا لِي أَرَاكُمْ تَبَدَّلْتُمَا ذَلًّا بَعْرًا مُؤَيَّدِ
وَمَا بِالْ رُكْنِ الْمَجْدِ أَمْسَى مُهَدَّمًا فَقَالَا : أَصَبْنَا بَابِنِ يَحْيَى مُحَمَّدِ
فَقُلْتُ : فَهَلَّا مَتُّمَا عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَدْ كُنْتُمَا عَبْدَيْهِ فِي كُلِّ مَشْهَدِ
فَقَالَا : أَقْمَنَا كَيْ نُعْزِّيَ بِفَقْدِهِ مَسَافَةَ يَوْمٍ ثُمَّ نَتَلُوهُ فِي غَدِ

وقد اكتفى في تحليلها بقوله : " وأما قوله - يقصد الأبيات - في إفادة جود ابن يحيى ومجده فعلى ما ترى من الظهور " ⁵⁴⁷ ، ويعلق رجاء عيد على هذا اللون من التحليل فينبه إلى سوء فهم السكاكي وغياب الحس الفني لديه ، وإهماله ما في هذه الأبيات : " من تجسيدات فنية ومن تحاورات تشخيصية وما به من شحن درامي يكون في البيت الأخير ... أشبه بالمنظر الأخير في مسرحية التحاور الشعري وأقرب إلى إسدال الستار على تناوح الفقد كما أن الأبيات تبعد عن سماجة التقرير " ⁵⁴⁸

إن التعبير الكنائي هو أحوج ألوان البيان إلى الإطار السياقي لكشف دلالاته ، وذلك لأن تركيبته مبنية على هذه الثنائية التي تحيل على المدلول المجازي المقصود لكنها في الوقت ذاته لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي " فالكناية نشاط مزدوج يوظف المعنيين معاً في سياق ونسق واحد ، أما أمر السياق فيرفده الواقع المعطى من حيث عناصر الصورة والمشهد ، وأما النسق فمن حيث عناصر التعبير والصياغة " ⁵⁴⁹

ومجمل القول أن جمالية التعبير الكنائي تخضع لجوانب مختلفة ومتعددة ، فهي من جهة ترتبط بما في هذا التعبير من غموض يدفع بالمتلقي إلى إعمال الفكر ، ومن جهة أخرى ترتبط بالسياق الذي يرد

547 - السكاكي - مفتاح العلوم : 412 ، وينظر الأبيات في الصفحة نفسها .

548 - رجاء عيد - فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية : 435

549 - حبيب مونسي - شعرية المشهد في الإبداع الأدبي : 87

فيه هذا التعبير والذي يعدُّ إحدى القرائن المساعدة للمتلقي على كشف دلالة الكناية أولاً ، ثم تُبين جمالية هذا السياق ثانياً .

2- الأيجاز

ينقل الجاحظ عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أنه سأل صحار بن عياش العبدي : " ما تعدُّون البلاغة فيكم ؟ قال : الإيجاز ، قال له معاوية : وما الإيجاز؟ قال صحار : أن تجيب فلا تبطئ، وتقولَ فلا تخطئ" ⁵⁵⁰

فالإيجاز من خلال هذا النص مظهر من مظاهر البلاغة بل هو البلاغة ذاتها ، إذ لا يستطيع غير البليغ أن يعبر عن المعاني الكثيرة في عبارات مختصرة وجيزة ، فيتم التبليغ وتحقق الغاية من التواصل من غير إسهاب ولا إطناب .

وفي الدرس الكنائي يمكننا أن نستشف بعض التلميحات التي تُعلِّق الكناية بهذا المظهر البلاغي سواء بصريح اللفظ أو من مضمونه ، فابن رشيق حين يتحدث عن الإشارة التي جعلها أصلاً وعداً منها الكناية ينبه إلى أن مفهومها مبني على الإيجاز والاختصار يقول : " وهي في كل نوع من الكلام

الكلام لمحة دالة ، واختصار وتلويح يعرف مجملاً " ⁵⁵¹

فالكناية ما دامت تنطوي تحت هذا الأصل وهو الإشارة فلا شك أن دلالتها مبنية هي الأخرى على الإيجاز وأن جمالياتها من جماليات هذا الأصل الذي يعدُّه ابن رشيق " من غرائب الشعر وملحه ، وبلاغة عجيبة تدل على بعد المرمى ، وفرط المقدرة ، وليس يأتي بها إلا الشاعر المبرز ، والحاذق الماهر " ⁵⁵²

وقد أشار الزمخشري عند تناوله لقوله تعالى " إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ " ⁵⁵³ إلى أن التعبير عن الإتيان بالفعل كناية دعا إليها وجوب الاختصار وعدم التكرار يقول : " فإن قلت لم عبر عن الإتيان بالفعل وأي فائدة في تركه إليه قلت

550 - الجاحظ - البيان والتبيين : 1 / 96

551 - ابن رشيق - العمدة في محاسن الشعر وآدابه : 513

552 - م . س : 513

553 - البقرة / 24

لأنه فعل من الأفعال تقول أتيت فلانا فيقال لك : نعم ما فعلت والفائدة فيه أنه جار مجري الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه " 554

ثمّ وضح هذا الإيجاز الذي نجده في التعبير الكنائي بقوله : " ألا ترى إن الرجل يقول : ضربت زيدا في موضع كذا على صفة كذا وشتمته ونكلت به ويعدّ كفيات وأفعالا فتقول بئسما فعلت ولو ذكرت ما أنبته عنه لطال عليك وكذلك لو لم يعدل عن لفظ الإتيان إلى لفظ الفعل لاستطيل أن يقال فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا بسورة من مثله " 555

وقد ذهب الزركشي إلى الشيء نفسه فيما عدّده من أسباب الكناية ، حيث ذكر في السبب التاسع ما سمّاه قصد الاختصار الذي ذكر ضمّنه : " الكناية عن أفعال متعددة بلفظ " فَعَلَ " كقوله تعالى : " لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ " 556 " وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ " 557 " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا " 558 أي : فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا " 559

وبهذا فقد نبّه أعلام البلاغة إلى أحد مظاهر جمال الكناية ، بل معلم من معالم البلاغة وهو الإيجاز الذي يتكفل به التعبير الكنائي فيتفادى المتكلم الإطناب والتكرار الذي قد يكون في بعض المقامات الخطابية محلا بفعل التواصل ، ومغظيا على ما في التعبير من جمالية وفنية .

3- التصوير

يُعتبر التصوير أحد المعايير والمقومات الأساسية للمفاضلة بين كلام وكلام ، ولذلك فقد بنى عليه الجاحظ مفهوم الشعر الذي يرى أنه صناعة ، وضرب من النسيج، وجنس من التصوير " 560 ، وقد أكّد عبد القاهر هذه الفكرة حينما اعتبر التصوير مصدر الفضل والمزية والحسن وجعله سبيل الكلام في قوله : " ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار ، فكما أن

554 - الزمخشري - الكشاف : 131 / 1

555 - م . س : 131 / 1

556 - المائة / 79

557 - النساء / 66

558 - البقرة / 24

559 - الزركشي - البرهان : 309/2

560 - الجاحظ - الحيوان : 132 / 3

مُحَالاً إِذَا أَنْتَ أَرَدْتَ النَّظَرَ فِي صَوِّغِ الْخَاتِمِ وَفِي جُودَةِ الْعَمَلِ وَرِدَائِهِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى الْفِضَّةِ الْحَامِلَةِ
تلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه العمل وتلك الصنعة كذلك محالٌ إذا أردت أن تعرف مكان
الفضل والمزية في الكلام أن تَنْظُرَ في مجرد معناه⁵⁶¹

وقد ذهب ابن الأثير إلى أن الوسيلة في تحقيق فائدة الكلام وإثبات المعنى هي التخيل والتصوير
يقول: " قد ثبت وتحقق أن فائدة الكلام الخطابي هو إثبات الغرض المقصود في نفس السامع
بالتخيل والتصوير حتى يكاد ينظر إليه عياناً "⁵⁶²

والمجاز الذي تعتبر الكناية أحد طرقه وصوره كثير البدائع واللطائف عند ابن الأثير لما فيه من
تصوير يقول: " وهذا الموضع من علم البيان كثيرة محاسنه، وافرة لطائفه، والمليح فيه أحسن من

الحقيقة، لمكان زيادة التصوير في إثبات وصف الحقيقي للمجازي⁵⁶³

ولهذا فإن الكناية إحدى الصور التي تظهر فيها خاصية التصوير جلية واضحة ، والأمثلة المضروبة

للكناية المصوّرة للمعنى كثيرة في مصادر الدرس الكنائي ، من ذلك ما نقف عليه عند أبي هلال

العسكري الذي أورد من مליح الكناية والتعريض : " قول أبي العيلاء وقيل له : ما تقول في ابني

وهب ؟ قال: " وَمَا يَسْتَوِي الْبُحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أَجَاجٌ⁵⁶⁴

سليمان أفضل قيل وكيف ، قال : " أَفَمَنْ يَمْشِي مُكَبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ⁵⁶⁵ »⁵⁶⁶

وهكذا نرى كيف انبنت هذه المفاضلة بين ابني وهب على هاتين الصورتين المختارتين من آي

الذكر الحكيم فصوّرت الكناية بالآية الأولى طيبة سليمان وفتتها عن أخيه ، وصوّرت الكناية بالآية

الثانية استقامة أحدهما وضلال الآخر .

ومن الكناية المصوّرة ما يشير إليه عبد القاهر الجرجاني في إجرائه لقول الشاعر :

561 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 254 - 255

562 - ابن الأثير - المثل السائر ، طبعة دار نهضة مصر ، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة : 88/1

563 - ابن الأثير - المثل السائر : 1 / 350

564 - فاطر / 12

565 - الملك / 22

566 - أبو هلال العسكري - كتاب الصناعتين : 368.

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

فالبيت يروق السامع في نظر عبد القاهر لأنه يجعل هذه الخلال " كائنةً في القبة المضروبة عليه " ⁵⁶⁷ وفي ذلك إثبات لهذه الصفات للمدوح في صورة محسوسة مرئية ، وفيه جمال الوضوح الذي تأنس به النفس وتتوق إليه لأنه ينقلك من مجرد إلى محسوس ، خاصة إذا كانت الصورة الكنائية مبنية في حقيقتها على خاصية الغموض والستر والخفاء .

وهذا اللون من الكناية كثير في القرآن الكريم ومما أورده العلوي منه قوله تعالى : " وَأَوْزَتْكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطُورُهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا " ⁵⁶⁸ وقد ذهب إلى أن قوله تعالى : " أَرْضًا لَمْ تَطُورُهَا " " يحتمل أن يكون كناية عن فروج النساء ونكاحهن ، وهذا من جيد الكناية ونادرها ، لمطابقتها لقوله تعالى : " نِسَاءُكُمْ حَرْتٌ لَكُمْ " ⁵⁶⁹ والحرث إنما يكون في الأرض فلهذا ازدادت رشاقة وحسنا " ⁵⁷⁰

وقد جعل سيد قطب من خاصية التصوير نظاما يحكم النص القرآني وسرا فريدا لإعجازه ، وقاعدة من قواعد التعبير فيه ⁵⁷¹ ، ومما أورده من الكناية المصورة والمعبرة عن حالة نفسية كحالة التضايق والضجر قوله تعالى : " وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ " ⁵⁷² ، وقد أوضح ما في هذه الآية من تصوير وتجسيم بقوله : " فالأرض تضيق عليهم ، ونفوسهم تضيق بهم كما تضيق الأرض ، ويستحيل الضيق المعنوي في هذا التصوير ضيقا حسيا أوضح وأوقع ، وتتجسم حالة هؤلاء الذين تخلفوا عن الغزو مع الرسول ، فأحسوا بهذا الضيق الخائق ، وندموا على تخلفهم ذلك الندم المخرج حتى لا يجدون لهم ملجأ ولا مفرا ، ولا يطيقون راحة إلى أن قبل الله توبتهم " ⁵⁷³ .

⁵⁶⁷ - عبد القاهر - دلائل الإعجاز : 308

⁵⁶⁸ - الأحزاب / 27

⁵⁶⁹ - البقرة / 223

⁵⁷⁰ - العلوي - الطراز : 406

⁵⁷¹ - ينظر التصوير الفني في القرآن : 9

⁵⁷² - التوبة / 118

⁵⁷³ - سيد قطب - التصوير الفني في القرآن : 80

وهكذا يظهر ما في الكناية من جمالية وفنية تتجلى في هذه القدرة التصويرية التي تبرز المعنوي في صورة حسية متخيلة ، وتتكفل بنقلنا من المجرّد إلى الملموس ، فالبخل والتبذير قد لا يدرك مثلما يدرك في قوله تعالى : " وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ " 574 ، فهاتان " صورتان متحركتان، وترداد فيهما القدرة البلاغية في هذا التجاور ليرز التناقض على أشده في صورة إنسان قد ربطت يده إلى عنقه فلا يستطيع تحريكها ، وآخر قد مدّ يده وبسط كفه فلا يليف شيئاً " 575 .

وفي الدرس الكنائي قديمه وحديثه إجماع على ما في الصورة الكنائية من طاقة تصويرية هي السر في كثير من جمالياتها وفنياتها ، بل هناك من يرتقي في تحليله لنماذج الكناية ليصل بها إلى درجة من تكاثف وتآلف مقاطعها وأجزائها لتشكّل مشهداً متكاملًا ففي قول الشاعر امرئ القيس :

وقد أَعْتَدِي والطيرُ في وُكُنَاتِهَا بُمُنْجَرَدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

" مشهد الطير التي لا تزال في أعشاشها، تنعم بالدفء والسكينة، يسترها الليل ويغطي إغفاءها ...

إنها الصورة الفعلية التي لا يريد الشاعر أن تذهب من وعي المتلقي، فهي عماد مشهده في الخروج إلى الصيد والإبكار له ، ولها بعد ذلك أن تنصرف إلى تحديد زمن الخروج فقط ، لأن القصد الذي يرمي إليه المشهد يقع وراء هذا وذاك. فالكناية هنا ليست لتحديد الزمن - فقد أدى شطر منها هذا القصد - ولكن بناءها المشهدي ينصرف إلى التعريض بالآخر الذي يصبح في دثاره وقد خرج الشاعر طالباً للأوابد ، إنها تدمُّ في الآخر تأخره، وتكاسله، وتقاعسه عن الطراد وترمز من طرف آخر إلى الاعتداد بنفسه والافتخار بها " 576

وبهذا المظهر الكامن في خاصية التصوير الذي يشكل أحد مظاهر البلاغة ومعالمها في الإبداع الفني تضحى الكناية لونا فنيا ، وأسلوبا إبداعيا يرقى بالمعنى إلى أفق من الفنية والجمال قد لا تستطيع بعض الألوان الفنية الأخرى أن تؤديه .

574 - الإسراء / 29

575 - محمد علي سلطاني - البلاغة العربية في فنونها : 129

576 - حبيب مونسي - شعرية المشهد في الإبداع الأدبي : 88

4- المبالغة

من بين أهم ما يكتسي به المعنى الكنائي فيما أشار إليه أعلام البلاغة جمال المبالغة والتأكيد ، وقد نبّه إليه كثير منهم بتعبيرات مختلفة ، وما نجده صريحا في ذلك ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي في تحليله لقول عمر بن أبي ربيعة :

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْفَلٍ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

حيث قال : " فإنه إنما أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق ، فلو عبّر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال - طويلة العنق - فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه وليس هو الموضوع له ، فقال - بعيدة مهوى القرط - فدلّ ببعده مهوى قرطها على طول الجيد ، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله - طويلة العنق - " 577

فالمعنى بالتعبير الكنائي أكثر مبالغة وتأكيذا منه بصريح اللفظ ، وقد علّل ابن سنان لمصدر هذه المبالغة وجمالها بقوله : " لأنّ بُعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه - طويلة العنق - لأنّ كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق ، وليس كل طويلة عنق بعيدة مهوى القرط " 578

وقد أكّد هذه الفكرة في تناوله لقول امرئ القيس :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بُمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ

يقول : " لأنه أراد أن يصف الفرس بالسرعة ، فلم يقل إنه سريع ، وقال - قيد الأوابد - وهي الوحوش ، أي أنّه طلبها على هذا الفرس لحقها لسرعته ، فكأنه قيدها له ، وفي هذا من المبالغة ما ليس في وصف الفرس بأنه سريع " 579

وفي هذين النصين تأكيد على أن التعبير الكنائي فيه مبالغة وزيادة في المعنى مقارنة بالمعنى الصريح أما عبد القاهر الجرجاني فيذهب أن المزية التي تثبت للمعنى عن طريق الكناية وما يجري مجراها ليست في ذات المعنى ولكن في طريقة أدائه وإثباته ، وهو يوضّح ذلك بقوله : " تفسير هذا أن ليس المعنى إذا

577 - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 230

578 - م .س : 230

579 - ابن سنان الخفاجي - سر الفصاحة : 231

قلنا : " إنَّ الكناية أبلغ من التصريح " أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته ، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد . فليست المزية في قولهم " جم الرماد " أنه دلَّ على قرى أكثر ، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ ، وأوجبه إيجابا هو أشد ، وادعيته دعوى أنت بما أنطق وبصحتها أوثق " 580

وعلى هذا فالمتكلم في التعبير الكنائي لا يزيد في ذات المعنى بقدر ما يزيد في تأكيده وإثباته والمبالغة فيه ، لكن ما وجه المبالغة والتأكيد في التعبير الكنائي ؟ ذاك ما يجيب عنه عبد القاهر حينما يجعل مكنم المبالغة في إثبات المعنى بالكناية عن طريق إثباته بدليله وما هو شاهد عليه يقول : " أما الكناية فإنَّ السَّبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح أن كلَّ عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصِّفة بإثبات دليلها وإيجابها بما هو شاهد في وجودها أكد وأبلغ في الدَّعوى من أن تجيء إليها فتثبتها ساذجا غفلاً وذلك أنك لا تدَّعي شاهد الصِّفة ودليلها إلا والأمر ظاهر معروف وبحيث لا يُشكُّ فيه ولا يُظنُّ بالمخبر التجوُّز والغلط " 581

وإذا عرفنا أن الكناية صورة مركبة من مدلولين أحدهما حقيقي يدل وينبئ عن المدلول الثاني المجازي وهو المقصود ، كما توضح من فكرة " معنى المعنى " والتي تلخص الدلالة المجازية ، تبين أن المراد بالشاهد والدليل هاهنا هو المدلول الحقيقي الذي نصل إليه من اللفظ المكنى به ، وهو بدوره

يصبح دالا أو دليلا شاهدا على المعنى المكنى عنه ، بل يتعدى الأمر عند عبد القاهر الجرجاني ذلك ليصبح هذا الدليل والشاهد هو مصدر ما في الكناية من تأكيد وإثبات للمعنى ومبالغة فيه . وهكذا فالعدول عن التصريح بالمعنى إلى الكناية عنه هو إثبات للمعنى بدليله مما يجعله أكثر تأكيدا ومبالغة لأن " الصفة إذا لم تأت مصرحا بذكرها ، مكشوبا عن وجهها ، ولكن مدلولا عليها بغيرها كان ذلك أفخم لشأنها ، وألطف لمكانها " 582 .

وقد وضع عبد القاهر الجرجاني هذا التفخيم والمبالغة والتأكيد من خلال شاهد شعري لما يسمى بكناية النسبة حيث قال : " ومثاله قول زياد الأعجم :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى فِي قَبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ

580 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 71

581 - م . س . : 72

582 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 306

أراد كما لا يخفى أن يُثبت هذه المعاني والأوصاف خلالاتاً للمدوح وضرائب فيه فترك أن يصرح فيقول: "إنَّ السَّمَّاحَةَ والمَرُوَّةَ والنَّدَى لمجموعة في ابن الحشرج، أو مقصورة عليه أو مختصة به" وما شاكل ذلك مما هو صريح في إثبات الأوصاف للمذكورين بها، وعدل إلى ما ترى من الكناية والتلويح، فجعل كونها في القبة المضروبة عليه عبارة عن كونها فيه، وإشارة إليه فخرج كلامه بذلك إلى ما خرج من الجزالة، وظهر فيه ما أنت ترى من الفخامة⁵⁸³

وقد لخصَّ الرازي أقوال عبد القاهر في جعل مزية الكناية في إثبات المعنى بدليله وشاهده وربط ذلك بالعلاقة في الكناية، ومما جاء في تلخيصه قوله: "الكناية ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم، ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليله أوقع في النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله، فلأجل ذلك كانت الكناية أبلغ هذا ما قاله الشيخ رحمه الله⁵⁸⁴"

وبعد هذا حاول تنفيذ هذا الرأي بأدلة منطقية لا تثبت أمام أدلة عبد القاهر والشواهد التي وضَّح بها رأيه، ومما أورده في هذا الشأن أن ليس أحد المتلازمين أظهر من الآخر حتى يُستدل بأحدهما على الآخر، وأن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة⁵⁸⁵

والحقيقة أن مضمون هذا النقد يناقض ما ذهب إليه الرازي في توضيحه لتعريف الكناية الذي يقول فيه: "إذا قلت فلان كثير الرماد فأنت تريد أن تجعل كثرة الرماد دليلاً على كونه جواداً، فأنت قد

استعملت هذه الألفاظ في معانيها الأصلية، ولكن غرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى ثان يلزم الأول وهو الجواد"⁵⁸⁶، فهو يثبت في هذا التوضيح كون أحد طرفي الكناية دليل على الآخر ولازم له وينفي ذلك أثناء تضعيفه لرأي الجرجاني.

وقد تدعّم رأي عبد القاهر بما ذهب إليه كثير ممن جاء بعده، فالسكاكي يربط إثبات المعنى وتأكيده بكون المعنى في الكناية مدعى بيّنة ويعلق ذلك بطرفي الكناية كما فعل في الجواز، ويجعل

583 - م . س : 306 - 307

584 - الرازي - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 162

585 - ينظر الرازي - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 162 - 163

586 - الرازي - نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 162

الانتقال بين المتلازمين هو السبب في ادعاء المعنى بيّنة يقول : " مبنى الكناية كما عرفت على الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين ، ومعلوم عندك أن الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته إياه لكنهما عند التساوي يكونان متلازمين فيكون الانتقال من اللازم إلى الملزوم إذ ذاك ، بمترة الانتقال من الملزوم إلى اللازم فيصير حال الكناية كحال المجاز في كون الشيء معها مدعى بيّنة " 587

وقد ذهب الشراح والمخلصون إلى ما ذهب إليه عبد القاهر والسكاكي فبدر الدين بن مالك يذهب إلى أن: " في المجاز والكناية دعوى الشيء بيّنة وهو ذكر ما لا ينفك عنه بخلاف التصريح وفرق بين دعوى الشيء بيّنة ودعواه بدونها " 588 .

أما القزويني فيوضح فكرة كون التعبير عن المعنى بالكناية لا يفيد الزيادة في المعنى نفسه وإنما يزيد في إثباته وتأكيده بنفس ما وضّح به عبد القاهر فيقول : " وليست فضلة قولنا " كثير الرماد " على قولنا " كثير القرى " أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني ، بل هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى لم يفده الثاني " 589

ثم هو يبين السبب في هذه الزيادة في الإثبات والتأكيد بما ذهب إليه السكاكي فيقول : " والسبب في ذلك أن الانتقال في الجميع (المجاز والاستعارة والكناية) من الملزوم إلى اللازم ، فيكون

إثبات المعنى به كدعوى الشيء بيّنة ، ولا شك أن دعوى الشيء بيّنة أبلغ في إثباته من دعواه بلا بيّنة " 590

ويمكننا القول أن هذه الرؤى التي تجعل التعبير عن المعنى بالكناية زيادة له في الإثبات والتأكيد والمبالغة في أدائه تنطلق جميعها من مبنى الكناية أو لنقل من العلاقة الجامعة بين طرفي الكناية ، فهذه الصلة بين المعنى المكنى به والمعنى المكنى عنه أو بين المدلول الحقيقي والمجازي هي السبب في بلاغة الكناية والسرُّ في جمالها فكلما كانت هذه العلاقة واضحة بيّنة ، وكانت الصلة بين المعنيين وثيقة وطيدة كلما تحققت بلاغة الصورة وتجلّى المقصود منها .

587 - السكاكي - مفتاح العلوم : 413

588 - بدر الدين بن مالك - المصباح : 156

589 - القزويني - الإيضاح : 179

590 - القزويني - الإيضاح : 179

وتتأكد هذه الفكرة عند عبد القاهر الجرجاني من كون المعنى الأول كلما كان متمكناً في الدلالة ومُسْفِراً عن المعنى الثاني أحسن سفارة كلما كان ذلك سبباً في بلاغة الصورة إجمالاً يقول: " من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالاته مستقلاً بوساطته يَسْفُرُ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ أَحْسَنُ سِفَارَةٍ وَيَشِيرُ لَكَ إِلَيْهِ أَتَيْنَ إِشَارَةً حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْكَ أَنَّكَ فَهَمْتَهُ مِنْ حَاقِّ اللَّفْظِ (وسطه) وذلك لقلّة الكلفة فيه عليك وسُرعة وصوله إليك فكان من الكناية مثل قوله :

لا أمتع العوذ بالفصال ولا أبتاع إلا قريبة الأجل " 591

وفي المقابل بيّن عبد القاهر أنه كلما احتلت هذه السفارة بين المعنيين احتل المعنى واضطرب ويضرب لذلك مثالا قول الشاعر العباس بن الأحنف :

سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا ... وتسكب عيناى الدُموع لتجمدا

... وجملة الأمر أننا لا نعلم أحداً جعل جمود العين دليل سرور وأمانة غبطة وكناية عن أن الحال حال فرح ، فهذا مثال فيما هو بالصدِّ مما شرطوا من أن لا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك لأنك ترى اللفظ يصل إلى سمعك وتحتاج إلى أن تحب وتوضع في طلب المعنى " 592

وبناء على هذا فإن العدول عن ظاهر اللفظ في الكناية يقتضي شروطاً على رأسها مراعاة حسن التعالق بين المعدول عنه والمعدول إليه ، وإن كان المعدول في الكشف على المعنى والوصول إليه فطنة

المخاطب - حتى جعل بعض أعلام البلاغة ذلك سرّاً من أسرار بلاغة الكناية - 593 فإن ذلك لا يعني نفي ما لهذه العلاقة من دور في توجيه المخاطب إلى المعنى المقصود وإلا أصبح المعنى في الكناية لغزاً لا يمكن فك أسراره و سبر أغواره .

وخلاصة القول فيما يذهب إليه بعض المحدثين أن من مظاهر جمالية الكناية ما تسهم به في التدليل على صدق المعنى لأنها " تعطيك الحقيقة مصحوبة بدليلها ، والقضية وفي طيها برهانها كقول البحتري :

591 - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز : 268

592 - م . س : 271

593 - الزركشي - البرهان : 302 / 2

يُعْضُونَ اللَّحْظَ مِنْ حَيْثُ مَا بَدَأَ لَهُمْ مِنْ مَهَيْبٍ فِي الصَّدُورِ مُحَبَّبٍ

فإنه كنى عن إكبار الناس للممدوح ، وهيبتهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة برهان على الهيبة والإجلال ، وتظهر هذه الخاصة جلية في الكنايات عن الصفة والنسبة " 594

وهكذا فإن جمالية الكناية تتعلق في الجزء الأكبر منها بالمبالغة والتأكيد والذي يرتبط ببنيته ومكوناتها ويعود إلى ما بين طرفيها من علاقة ، وأن شرط هذه العلاقة أن تكون وثيقة بين المكنى به والمكنى عنه ، حتى يستطيع المتلقي واعتمادا عليها من جهة وعلى فطنته وذكائه من جهة أخرى أن يكشف المعنى المراد ثم يتبين ما في التعبير من جمال .

لقد رأينا من خلال هذه الوقفة على وظائف الكناية والتي تدعو إليها دوافع مختلفة أن التعبير الكنائي ، قد تفرضه مقامات ومواقف لا يليق فيها غير الكناية أسلوبا تواصليا، وطريقة تحقق الغرض والمقصود الدلالي الذي يتغيه المتكلم من خطابه بالشكل الذي يرتأيه فلا يفضح مستورا ، ولا يخدش حياء وفق أطر وأعراف وعادات المجتمع الذي يحيا فيه .

ورأينا في المقابل من خلال تناولنا لجماليات الكناية والتي تدفع إليها بواعث فنية تتعلق بطبيعة التعبير الكنائي وخصوصيته من جهة ، وبالمعنى الكنائي والصورة التي يؤدي بها من جهة ثانية أن الكناية أسلوب بياني وطريقة فنية تتكفل ببعض الفنيات التي قد لا تستطيع بعض الأشكال البلاغية أن تصوّرّها أو ترسمها .

إن القدرة التعبيرية ، والطاقة الفنية والجمالية للتعبير الكنائي فيما أشار إليه أعلام البلاغة العربية بإمكانها أن تشكل رؤية عامة لهذا الشكل البياني الذي يعمل على تأديته للمعاني من منطلق خصوصيته في المفهوم والشكل والبنية .

وبهذا تنضاف خصوصية أخرى لهذا الشكل البلاغي وهي الخصوصية الوظيفية الفنية ، وبتعاقد هاتين الخصوصيتين المرتبطتين في بعض جوانبهما ببنية الكناية وتركيبها المغايرة لغيرها من الأشكال

594 - السيد أحمد الهاشمي - جواهر البلاغة : 293

البلاغية ألا يمكن القول أن الكناية كشكل إبلاغي وبلاغي في الخطاب البلاغي العربي قد ترتقي لتشكل نظاما علاميا سيميائيا له أسسه وأبعاده ؟

اتجهت هذه الدراسة التي عنوانها " تطور مفهوم الكناية في التراث البلاغي العربي " إلى رصد تطور إدراك أعلام البلاغة العربية لهذا اللون البياني ، وقد تبين لنا أن هذا الإدراك وانطلاقاً من مصادر الدرس الكنائي قد تدرّج تناولاً من مجرد الإشارات إلى الكناية في ثنايا قضايا ومباحث بلاغية أخرى إلى أفرادها بالدراسة والبحث في أبواب ومباحث خاصة ، ومن العرض العام إلى العرض التفصيلي . هذا الملمح التطوري في طريقة العرض والتناول للدرس الكنائي ، قادنا إلى تبين هذا المنحى في سائر عناصر الدرس الكنائي ، ففي مقاربتنا لمفهوم الكناية تبين لنا أن أعلام البلاغة العربية أسسوا لمفهوم الكناية انطلاقاً من دلالتها اللغوية المعجمية والعامية فأشاروا إلى جملة من معانيها كالإضمار والإبهام والكنية والستر والخفاء ، ثم تناولوها متداخلة مقترنة مع غيرها من الأساليب البلاغية الأخرى كالنصريح والتعريض والإرداف والتبعية والإشارة والتمثيل والتورية ، ولاحظنا أن هذه الأساليب قد ساعدت على كشف جانب مهم من مفهوم الكناية ، وأن هذه المرحلة كانت ممهدة للانطلاق في بلورة مفهوم الكناية الاصطلاحي والذي بدأ مع عبد القاهر الجرجاني مستفيداً من جهود من جاء قبله وعلى رأسهم قدامة بن جعفر ، ومؤصلاً لهذا المفهوم حدّاً وإجراء ، وأن من جاء بعده من أمثال الزمخشري والرازي والسكاكي وغيرهم لم يخرج عما أصله وحدّه به الكناية ، فجاء عملهم ترسيخاً لما توصل إليه نظيراً وتطبيقاً .

وقد تبين لنا أن أعلام البلاغة سعوا إلى كشف بنية الكناية من خلال تصنيفها تحت الحقيقة أو المجاز ، وأن أغلبهم على أن الكناية لون مجازي أو أقرب في تركيبته إلى المجاز ، فبنية الكناية السطحية أو الخارجية مركبة من دال له مدلولان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، أما البنية الداخلية أو العميقة للكناية فقد تناولوها من خلال العلاقة بين المعنى المكنى به والمكنى عنه ، والقرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي حيث استقر الدرس الكنائي على كون العلاقة تلازمية بين المدلول الحقيقي والمجازي ، أما القرينة فالإجماع على وجود قرينة غير مانعة من إرادة المعنى الحقيقي .

وقد رأينا أن أعلام البلاغة استثمروا هذه البنية في التمييز بين الكناية وغيرها من ألوان المجاز وفي تقسيمها ، حيث مُميز بين الكناية وألوان المجاز على أساس العلاقة والقرينة فيها ، وقسمت على أساس المكنى عنه ، واللوازم والوسائط بين طرفي الكناية .

والملفت للانتباه أن هذه البنية استثمرها كثير من أعلام البلاغة أيضا في تبيين وظائف الكناية فبناء على هذه البنية تحددت كثير من وظائفها ودوافع استعمالها ، سواء فيما تعلق بالوظائف التعبيرية أو الوظائف الجمالية .

وإجمالا - ومن خلال هذه الوقفة على تطور إدراك الكناية في التراث البلاغي العربي ، و التي مكنتنا من رصد واستقراء مجموعة من الرؤى المختلفة زمانا انطلاقا من المراحل الأولى للدرس البلاغي ووصولاً إلى نضجه واكتماله ، ثم إلى تجلده مع بعض المحدثين ، والمختلفة طابعا أيضا بمسحها المتعددة اللغوية والأدبية والدينية - يمكننا القول أن هذه الرؤى متكاملة أدركت الكناية شكلا بلاغيا له مميزاته وخصوصياته سواء من حيث مفهوم هذا الشكل أو بنيته أو بلاغته .

إن هذه الدراسة التي حاولت أن تقرأ الكناية في الموروث البلاغي العربي - ضمن مجموعة من مصادره - قراءةً تطويريةً لتقف من خلالها على حركية وسيرورة إدراك الكناية كشكل بلاغي له ما يميّزه عن غيره من الأشكال البلاغية الأخرى ، ترى أن في الدرس الكنائي بخاصة والخطاب البلاغي العربي بعامه كثيرا من الفضاضات المعرفية التي لم يسלט عليها ضوء البحث والدراسة خاصة وأن قراءة هذا التراث ستظل ممكنة ما تجددت أدوات المعرفة التي تعمق رؤيتنا لقضاياه وموضوعاته .

وبالاستناد إلى خصوصيات الكناية كما رأيناها في المفهوم والبنية والوظيفة ، وإلى هذا الإرث المعرفي البلاغي العربي الغني بطروحاته وقضاياه و التي هي بحاجة دوما إلى قراءة متجددة انطلاقا من تجلّد المقولات والمفاهيم في حقول النظرية اللغوية الحديثة والسيميائية منها على وجه الخصوص باعتبارها أغنى وأشمل هذه الحقول المعرفية ، ألا يجدر بنا التساؤل عن إمكانية التأسيس لرؤية توصل للكناية نظاما سيميائيا من خلال العطاء المعرفي للدرس البلاغي في مختلف بيئاته ؟ .

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكرم (رواة حفص)

- 1 - ابن الأثرير أبل الفتح ضفاء الدين ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1990 م .
- 2 - الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2001 م .
- 3 - أسامة بن منقذ ، البديع في البديع في نقد الشعر ، تحقيق : عبد آ. علي مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1987م .
- 4 - الباقلائي أبو بكر محمد بن الطيب ، إعجاز القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، 1963م .
- 5 - بسيوني عبد الفتاح فيود ، علم البيان دراسة تحليلية لمسائل البيان ، دار المعارف الثقافية المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ، 1998م .
- 6 - الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد ، فقه اللغة وأسرار العربية ، مكتبة الحياة ، بيروت لبنان (د.ت) .
- 7 - الثعالبي أبو منصور عبد الملك بن محمد ، النهاية في الكناية ، تحقيق : فرج الحوار ، دار المعارف ، سوسة ، تونس ، الطبعة الأولى ، 1995م .
- 8 - الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ، البيان والتبيين ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة السابعة ، 1998م .
- 9 - الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ، الحيوان ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، 1965م .
- 10 - الجرجاني أبو بكر عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : أبو فهر محمود محمد شاكر ، الطبعة الخامسة ، 2004م .
- 11 - الجرجاني علي بن محمد الشريف ، التعريفات ، مكتبة لبنان ، بيروت ، طبعة جديدة ، 1985م .
- 12 - الجوهري إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : محمد زكريا يوسف ، دار العلم للملايين ، بيروت الطبعة الرابعة، 1990م .

- 13 - حبار مختار ، شعر أبي مدين التلمساني الرؤيا والتشكيل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2002 م .
- 14 - أبو حمدان سمير ، الإبلالية في البلاغة العربية ، منشورات عويدات الدولية ، بيروت ، 1999م
- 15 - الحفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد بن سنان ، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1982م
- 16 - الخولي أمين ، فن القول ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1996م .
- 17 - ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسين ، دائرة المعارف العثمانية ، 1354هـ .
- 18 - الرازي فخر الدين بن محمد ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، تحقيق : نصر الله حاجي ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004م .
- 19 - ابن رشيق أبو علي الحسن ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، تحقيق : د. محمد قرقزان ، دار المعارف ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1988م .
- 20 - الرضي الشريف ، تلخيص البيان في مجازات القرآن ، تحقيق : محمد عبد الغني حسن ، دار إحياء الكتب ، عيسى الباي الحلبي وشركاه (د.ت).
- 21 - الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (د.ت).
- 22 - الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر ، الكشف عن حقائق التزويل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت).
- 23 - السكاكي أبو يعقوب يوسف ، مفتاح العلوم ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، 1987م .
- 24 - سلطاني محمد علي ، البلاغة العربية في فنونها ، مطبعة زيد بن ثابت ، دمشق ، 1980م .
- 25 - سيبويه أبو بشر بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجليل ، بيروت (د.ت).
- 26 - السيوطي جلال الدين عبد الرحمن ، الإتيقان في علوم القرآن ، تحقيق : سعيد المنذوب دار الفكر - لبنان ، الطبعة الأولى ، 1996م .
- 27 - طبانة بدوي ، علم البيان ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، 1981م .

- 28 - الطبري ابن جرير ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 2000 م .
- 29 - عبد الجليل محمد بدري ، المجاز وأثره في الدرس اللغوي ، دار النهضة ، بيروت ، لبنان ، 1986م .
- 30 - عبد المطلب محمد ، البلاغة والأسلوبية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1994م .
- 31 - أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق : محمد فؤاد سيزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (د.ت) .
- 32 - العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله ، كتاب الصناعتين الشعر والنثر ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 1986م .
- 33 - العلوي يحيى بن حمزة بن علي ، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة زعلوم حقائق الإعجاز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1982م .
- 34 - عمر أحمد مختار ، علم الدلالة ، دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1982م .
- 35 - العمري أحمد جمال ، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1990م .
- 36 - العمري محمد ، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ، إفريقيا الشرق ، بيروت ، لبنان ، 1999م .
- 37 - عيد رجاء ، فلسفة البلاغة بين التطور والتقنية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية (د.ت) .
- 38 - ابن فارس أبو الحسين أحمد ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق : د.فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1992م .
- 39 - الفراء أبو يحيى زكريا ، معاني القرآن ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، 1983م .
- 40 - فراج نزيه عبد الحميد ، من مباحث البلاغة والنقد بين ابن الأثير والعلوي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، طبعة ، 1997م .
- 41 - الفراهيدي الخليل بن أحمد ، العين ، تحقيق : د.مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السمراي ، دار ومكتبة الهلال ، 1986م .

- 42 - فضل صلاح ، بلاغة الخطاب وعلم النص ، بلاغة النص وعلم الخطاب ، عالم المعرفة ، العدد 164 ، 1992م .
- 43 - ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم ، تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، المكتبة العصرية ، الطبعة الثالثة ، 1981م .
- 44 - قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان (د.ت).
- 45 - قدامة بن جعفر ، نقد النثر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1995م .
- 46 - القرطبي أبو عبد الله محمد بن أحمد ، الجامع لأحكام القرآن ، هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2003 م .
- 47 - القزويني الخطيب ، تلخيص المفتاح ، بضميمة مجموع مهمات المتون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت).
- 48 - القزويني الخطيب ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق : د .محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل - بيروت (د.ت).
- 49 - قطب سيد ، التصوير الفني في القرآن ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة السادسة عشر ، 2002م .
- 50 - ابن مالك بدر الدين ، المصباح في المعاني والبيان والبدیع ، تحقيق : د. حسنى عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب ومطبعتها (د.ت).
- 51 - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب ، عارضه وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2002م .
- 52 - المسدي عبد السلام ، الأسلوبية والأسلوب ، الدار العربية للكتاب (د.ت).
- 53 - ابن المعتز عبد الله ، البديع ، تحقيق : إغناطيوس كراتشكوفسكي ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1982م .
- 54 - ابن منظور أبي الفضل جمال الدين ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1968م .
- 55 - مونسي حبيب ، شعرية المشهد في الإبداع الأدبي ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، وهران ، الجزائر ، 2003م .

- 56 - ناجي مجيد عبد الحميد ، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1984م .
- 57 - الهاشمي السيد أحمد ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999م .
- 58 - هدراة محمد مصطفى ، في البلاغة العربية ، علم البيان ، دار العلوم العربية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1989م .
- 59 - ويس أحمد محمد ، الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2002م .

الدوريات :

- 1 - تمام حسان ، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة ، مجلة فصول ، المجلد السابع ، العدد 3 ، أبريل 1987م .
- 2 - نعيم علوية ، أمير الكناية ومفاتيح القواعد ، مجلة الفكر العربي ، العدد 46 ، بيروت ، لبنان ، السنة الثامنة يونيو 1987م .

فهرس الموضوعات

شكر وثناء .

إهداء .

أ مقدمة

المدخل : بيليوغرافيا الكناية في الدرس البلاغي العربي

02.....	تمهيد
02.....	مصادر الدرس الكنائي ونصوصه
02.....	في الدراسات اللغوية
09.....	في الدراسات الإعجازية
12.....	في الدراسات الأدبية والنقدية والبلاغية
22.....	في دراسات الفقهاء والمفسرين
25.....	في دراسات الشراح والملخصين
27.....	في الدراسات الحديثة

الفصل الأول : تطور مفهوم الكناية

33.....	أولا : التأسيس لمفهوم الكناية
33.....	1- المعنى المعجمي
34.....	2- المعنى اللغوي العام
38.....	3- الكناية والأساليب البلاغية
50.....	ثانيا : التأسيس لمفهوم الكناية
50.....	1- عبد القاهر الجرجاني
53.....	2- الزمخشري
54.....	3- الرازي
55.....	4- السكاكي
59.....	ثالثا : الضبط والنقد لمفهوم الكناية
59.....	1- تأكيد الشراح والملخصين لمفهوم الكناية
60.....	2- نقد حدود الكناية

- 72..... رابعا : مفهوم الكناية عند المحدثين
- 72..... 1- في الدراسات التقليدية
- 73..... 2- في الدراسات التجديدية

الفصل الثاني : تطور إدراك بنية الكناية وأقسامها

- 77..... أولا : تطور إدراك بنية الكناية
- 77..... 1- الكناية بين الحقيقة والمجاز
- 78..... أ- مرحلة اللاتصنيف
- 80..... ب- مرحلة التصنيف
- 85..... 2- العلاقة والقرينة في الكناية
- 86..... أ- في مرحلة التأسيس لمفهوم الكناية
- 88..... ب- في مرحلة التأصيل لمفهوم الكناية
- 101..... 3- بنية الكناية وصور المجاز
- 102..... أ - بنية الكناية والمجاز
- 104..... ب- بنية الكناية والاستعارة
- 109..... ثانيا : تطور إدراك أقسام الكناية
- 109..... 1- التقسيم بغير اعتبار بنية الكناية
- 111..... 2- التقسيم باعتبار بنية الكناية

الفصل الثالث : تطور إدراك وظائف الكناية

- 123 أولا : الوظائف التعبيرية للكناية
- 123..... 1- الإبداعية
- 126..... 2- التغطية
- 128..... 3- التحسين
- 129..... 4- التعظيم
- 133..... ثانيا : الوظائف الجمالية
- 133..... 1- الغموض
- 140..... 2 - الإيجاز

142.....	3 - التصوير
145.....	4 - المبالغة
152.....	خاتمة
154	فهرس المصادر والمراجع
159	فهرس الموضوعات